الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم الدراسات السياسية

أثر ثورة المعلومات في التطور الديمقراطي في الوطن العربي

The information Revolution Effect on the Democratic Development in Arab World

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الدراسات السياسية

إعداد

معين أحمد إبراهيم

المشرف المشارك
د. كريم أبو حلاوة
المدرس في قسم الدراسات السياسية
في كلية العلوم السياسية _ جامعة دمشق

المشرف العلمي
د. وجيه الشيخ
أستاذ في قسم الدراسات السياسية
في كلية العلوم السياسية_ جامعة دمشق

دمشق 2010

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty Of Political Sciences
Department Of Political Studies

The Information Revolution Effect On The Democratic Development In Arab World

A letter is prepared for obtaining the degree
of Master in Political Studies

Prepared By: Moein Ahmad Ibrahim

Scientific Supervisor :
Dr. Wajeh Alshekh

Participated Supervisor :
Dr. Kareem Abo Halawa

Damascus 2010

الإهداء

إلى.......

أمي التي لا تزال تخاف علي من البرد رغم خمسينيتي.

أبي الذي منه أستمد الوطنية والصبر على الشدائد.

زوجتي التي تعانقها روحي لأنها كانت لي العين والقلب والروح.

المجد وذو الفقار وكنان، أبنائي الذين من أجلهم أعيش ولأجلهم كانت هذه الأطروحة.

أخوتي عماد وزهير ومنير وسامر ومنذر ومؤيد وثناء، الذين بهم ازداد فخراً لما أنجزوه.

لهم جميعا أقدم هذا الجهد المتواضع

والله ولي التوفيق

بطاقة شكر

إلى.....

د. عمر العبد الله، عميد الكلية، الذي تابع بحثي وشجعني بكل شغف ومودة.

د. سمير إسماعيل، عميد الكلية السابق، الذي بجهده ومثابرته فتح لنا طريق الدراسات العليا بعد ربع قرن من التخرج الجامعي.

د. وجيه الشيخ، نائب العميد للشؤون العلمية، الذي أشرف على بحثي وأعطاني من علمه وخبرته الكثير مما استفدت منه في ثنايا البحث.

د. كريم أبو حلاوة، المشرف المشارك، الذي قدم لي الكثير من النصح والإرشاد والملاحظات التي أضافت للبحث نكهة خاصة.

كل من علّمني حرفاً منذ طفولتي وحتى الآن.

فهرس الدراسة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة

ما بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انشغل المفكرون العرب بالحداثة وكيف يتعاملون معها، فما بين محبذٍ لها ومشجعٍ على الدخول فيها، وبين متخوف منها، محذراً من مخاطرها، الأولون كانوا ينتمون إلى التيار الليبرالي، كشكيب أرسلان (1869-1945)، وسلامة موسى (1887-1958)، وقاسم أمين (1863-1908)، وشبلي شميل (1850-1917)، وفرح انطون (1874-1922)، وطه حسين (1889-1973)، وبعض المتنورين من التيار الإسلامي (الجماعة السلفية الإصلاحية)، كرفاعة الطهطاوي (1801-1872)، والكواكبي (1854-1902)، والأفغاني (1839-1897)، إذ كان لزياراتهم إلى أوربا أو دراستهم فيها أو معرفتهم للغات الأجنبية، دور في تشكيل توجهاتهم الفكرية الحداثية، فيما المتخوفون والمعارضون كانوا من مشارب شتى، فبعضهم عارضها من منطلق إسلامي متزمت، وآخرون عارضوها من منطلق سياسي سلطوي، أي خوفاً من تأثير الحداثة على امتيازاتهم السياسية والاقتصادية.

وكان الانفتاح على حداثة الغرب والذي دشّن ما سمي بعصر النهضة العربية، بمثابة الصدمة، نظراً لما كشفه من اتساع الهوة ما بين واقع العرب والمسلمين من جهة وما عليه أوربا من حضارة وتقدم من جهة أخرى. وانشغل مفكرو تلك المرحلة بالسؤال: لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب والمسلمون؟ وكيف يمكن اللحاق بالركب؟ وهو السؤال ذاته الذي يشغل العرب والمسلمين منذ العقد الأخير من القرن العشرين.

واليوم وبعد قرن من الزمن، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فالقضايا التي شغلت مفكري ذلك العصر: المرأة، الحرية، الإصلاح السياسي، النهضة الاقتصادية، تجديد الخطاب الديني وتحديث التراث ...الخ، تتكرر حالياً، ولكن في ظل فجوةٍ معرفيةٍ وحضاريةٍ بيننا وبين الغرب أكثر اتساعاً، وفي ظل أوضاع سياسية وثقافية أكثر تشرذماً وإحباطاً، وفي ظل تعدد للمواقف الفكرية للمثقفين من العولمة.

ولا غرو بأن العولمة مثل الديمقراطية والليبرالية والرأسمالية واقتصاد السوق والاشتراكية والمجتمع المدني...الخ، من المصطلحات التي أصبحت تتردد كل يوم في خطابنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتشكل حيزاً كبيراً من هذا الخطاب، ولكن دون أن تكون متأصلةً لا في ثقافتنا ولا في وعينا السياسي، مصطلحاتٌ أُقحمت إقحاماً وجاءت مستوردة، مثلها مثل ما استوردنا من إيديولوجيات وأفكار وسلع وعلوم وتكنولوجيا، وهذا يعكسُ أزمةً عميقة، وهي أزمة الإبداع في مختلف المجالات، فالعجزُ عن الإبداع والإسهام في حضارة العصر هو الذي يجعل مجتمعاتنا غير محصنة في مواجهة كل ما هو جديد، وهو عجزٌ يساعد على إيجاد المبررات الأخلاقية والعملية لثقافة التقليد والتبعية.

وأعتقد بأن التعامل العقلاني والموضوعي مع موضوع العولمة وغيرها من النظم الفكرية والاقتصادية المستوردة يتطلب عقلية متفتحة وموضوعية بمعنى الكلمة، ونقطة الانطلاق في التعامل مع هذا الأمر، هو الإقرارُ بأننا كمجتمعاتٍ عربية وإسلامية توقفنا عن المساهمة الحضارية منذ القرن الخامس عشر (سواء كانت الأسباب داخلية كخضوعنا لنظم استبدادية متسلطة، أو خارجية كالاستعمار)، وأن غالبية مشتملات الحضارة الحديثة هي نتاج الآخر (العالم الغربي). فإذا اعترفنا بأن مساهمتنا المباشرة معدومة أو محدودة، وإذا اعترفنا بأننا لا نستطيع أن نستغني عن معارف وعلوم ونتاج

الآخر قائد قاطرة العولمة، يكون التقوقع على الذات والوقوف موقف الرافض لكل ما هو مستورد وجديد هو موقف ليس فقط غير عقلاني بل موقف غير أخلاقي.

ما سبق لا يعني بأن علينا التسليم باستحقاقات وشروط العولمة وكل ما هو وافد دون تمحيص، من منطلق الزعم بعالمية الفكر وعالمية القيم والنظم السياسية والاقتصادية وخصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتأزم نظمنا السياسية وتبلد نظمنا الفكرية والثقافية، بل المطلوب التوفيق بين ما هو وافد من جانب وواقع مجتمعاتنا من جانب آخر، دون إضفاء القدسية على أي من الطرفين.

ولعل ثورة المعلومات والاتصالات من أهم ملامح المرحلة المعاصرة من العولمة. ومن أبرز سمات هذه الثورة أنها عابرة لحدود الدول، إذ يصعب على أية دولة حالياً أن تمنع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من خارج حدودها، من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وغيرها. ومن هذا المنطلق، تعد ثورة المعلومات والاتصالات من أهم تجليات ظاهرة العولمة التي تنامت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين. ومن المؤكد أن لثورة المعلومات والاتصالات تداعياتها وتأثيراتها –القائمة والمحتملة– في سيادة الدولة الوطنية بمعناها التقليدي، وكذلك على السياسات الوطنية للدول، حيث بدأت تنعكس على ديناميات العملية السياسية والسلوك السياسي في العديد من دول العالم، وبخاصة في الغرب، إذ أصبحت بعض وسائل هذه الثورة تُستخدم على نطاق واسع في عمليات الدعاية الانتخابية، والاتصال بالمواطنين، وإجراء استطلاعات الرأي، الأمر الذي أثر –ويؤثر– بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، مباشرة وغير مباشرة، في أدوار المؤسسات السياسية الوسيطة، مثل الأحزاب وجماعات المصالح والتنظيمات النقابية وكذلك دور المؤسسات الإعلامية وغيرها، كما أن لهذه الثورة انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذات الأبعاد والتداعيات السياسية. ورغم امتداد ثورة المعلومات والاتصالات إلى دول الجنوب وبلدان شرق ووسط أوروبا بدرجاتٍ متفاوتةٍ وأشكالٍ مختلفةٍ، إلاّ أنه من الملاحظ أن الأدبيات التي تناولت ظاهرة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، أو ما أسماه "صامويل هنتغتون" بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، لم تتطرق إلى تأثير الأساليب الحديثة لثورة المعلومات والاتصالات، وفي مقدمتها الفضائيات والانترنت، على حالات التحول الديمقراطي، إلاّ بشكل جزئي وهامشي في أفضل الحالات. كما أن الدراسات التي تناولت انعكاسات هذه الثورة على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي قليلة– في حدود إطلاع الباحث– خاصة وأن الوطن العربي لم يشهد تحولات ديمقراطية ملموسة، على غرار ما حدث في العديد من دول الجنوب، خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.

أهمية الدراسة

يرى الباحث أن دراسة موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ليس موضوعاً جديداً في الأدبيات والدراسات الأكاديمية أو غيرها، إلا أنه يرى في الوقت ذاته أن دراسة هذا الموضوع، بوصفه متغيراً **تابعاً لمتغير مستقل يتمثل** بثورة المعلومات والاتصالات، هو ما يمكن أن يعطي للبحث الراهن تميزاً ملحوظاً عن بقية الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع.

إضافة إلى ذلك، فإن الباحث يفترض أيضاً أن أهمية البحث الراهن تتحدد في الدراسة التطبيقية لبعض مظاهر ثورة

الاتصالات والمعلومات، (كقناة الجزيرة، والتلفزيون السوري، وقناة المنار). إلا أن الباحث يرى، في حدود إطلاعه، أن الدراسات السابقة لم تتعدَّ الإطار التنظيري الافتراضي، دون أن تتكون لدينا معطيات إحصائية ترصد بدقة مدى تأثيرها في تشكُّل اتجاهات الرأي العام العربي ، وهو ما ستسعى الدراسة إلى تلافيه سواء لجهة الجزيرة أو القنوات الفضائية الأخرى أو غيرها من مظاهر ثورة الاتصالات في تأثيرها في منظمات حقوق الإنسان أو المنظمات والحركات النسوية العربية وغير ذلك.

فضلاً عن ذلك، فإن الباحث يرى جانباً آخر يمكن ملاحظته عند الحديث عن أهمية البحث، وهو الجانب المرتبط بالرؤية الاستشرافية، ومحاولة الباحث وضع السيناريوهات المحتملة لمستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي، في ضوء ثورة المعلومات. ومن ثم فإن هذا الجانب، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى التي يتناولها البحث، يمكن أن تُعدَّ ذات أهمية خاصة، سواءٌ بالنسبة للبحث السياسي الأكاديمي أم بالنسبة لرسم السياسات العامة في الوطن العربي.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة الارتباطية بين ثورة المعلومات والاتصالات من جهة، وبين التطور الديمقراطي في الوطن العربي من جهة ثانية. ويتفرعُ عن هذا الهدف العام جملةُ أهدافٍ تتحددُ في زاوية التأثير الذي تمارسه أبرز مظاهر ثورة الاتصالات: القنوات الفضائية، الشبكة العنكبوتية وغيرها، في تشكل الرأي العام العربي ومنظمات حقوق الإنسان والحركات النسوية العربية، وصولاً إلى محاولة استشراف مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، والسيناريوهات المحتملة لتطورها في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات.

إشكالية الدراسة

تحاول الدراسةُ تسليطَ الضوءِ على إشكالية تعامل النظم السياسية العربية مع ثورة المعلومات والاتصالات. فإذا كانت هذه الثورة تطرح تحديات على هذه النظم، فان الأخيرة تحاول تبني بعض السياسات واتخاذ بعض الإجراءات بهدف مواجهة هذه التحديات. والسؤال الذي يطرح ذاته: إلى أي مدى زمني تستطيع هذه النظم الاستمرار في هذا المسلك، وبخاصة مع الزيادة المستمرة في أعداد المواطنين العرب الذين يتعاملون مع مخرجات ووسائل ثورة المعلومات والاتصالات؟

وستحاول الدراسة أيضاً تناول حدود قدرة النظم الحاكمة في الوطن العربي على الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات في تعزيز فاعليتها وتدعيم شرعية الإنجاز لديها.

أسئلة وفروض البحث

سينطلق البحث من جملة فروض وأسئلة يسعى الباحث للإجابة عنها أو البرهنة عليها، ولعل الأبرز منها:

1 – تشكل ثورة المعلومات والاتصالات تحدياً حقيقياً لمختلف الأنظمة السياسية، وبالأخص الأنظمة التي كانت حتى بضعة عقود مغلقة على ذاتها.

2 – يفترض الباحث أن تأثير المعلومات والاتصالات في التغيرات الحاصلة في البنى الاجتماعية والتحولات السياسية في الوطن العربي ليست وحيدة الجانب. بمعنى أن الباحث ينطلق من فرضيةٍ مفادها أنه بمقدار ما

يمكن للقوى الديمقراطية الصاعدة أن تستفيد من ثورة المعلومات والاتصالات، فإن العكس هو الصحيح أيضاً.

3- يفترض الباحث أيضاً أن العديد من الحركات والتنظيمات والتجمعات التي ترفع شعارات التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة في الوطن العربي، وقعت بوعي أو بدون وعي، ضحيةً للمقولات الإيديولوجية الجذابة التي بشَّرت بها السياسات الكولونيالية الجديدة للولايات المتحدة وغيرها من الفاعلين الدوليين في الغرب، وهو ما يمكن رؤيته بجلاء في التحولات الدرامية التي شهدها عدد من بلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

بالإضافة إلى هذه الفروض، فإن الباحث يسعى في دراسته إلى الإجابة عن عددٍ من الأسئلة الهامة لعلَّ أبرزها:

أ- ما انعكاسات ثورة المعلومات والاتصالات على نظم الحكم المختلفة في الوطن العربي؟

ب- وما حدود تأثيراتها في بنية المجتمع ودوره في الوطن العربي؟

ت- وما نتائج كسر احتكار المعرفة(وسائل الإعلام والاتصال والثقافة والتربية) من قبل الدولة، وكيف يمكن أن نفهم دور التقنيات الحديثة في تأثيرها في الرأي العام العربي؟.

منهج الدراسة

يرى الباحث أن الموضوع الذي يتناوله يتسم بالتداخل والتشابك بين التقني والسياسي والثقافي والاجتماعي، بين الراهن والمستقبل. وبالتالي فإن ذلك يتطلبُ استخدامَ أكثرَ من منهجٍ في سبيل الوصول إلى أهداف البحث المطروحة. فبالإضافة إلى ضرورة استخدام **المنهج الوصفي والتحليلي**، وخاصة في الفصل الأول ونسبياً في الفصل الثاني، فإن الباحث يرى ضرورة توسط عدد من مناهج البحث، مثل: **تحليل المضمون والمنهج الارتباطي ودراسة الحالة**، عبر أدوات البحث (المقابلة والملاحظة والإحصاء والأدوات الكمية)، لاسيما وأن البحث يتضمن جانباً امبيريقياً يتطلب مداخل منهجية من هذا النوع.

أخيرا ًفإن الباحث، إذ يحاول في ختام بحثه طرح رؤية مستقبلية لسيناريوهات التطور الديمقراطي في الوطن العربي، فإن استخدام **المنهج الاستشرافي** يصبح لا غنى عنه للوصول إلى الأهداف المتوخاة.

تقسيم الدراسة

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول متضمنةً اثني عشر مبحثاً وخاتمة. الفصلان الأول والثاني فقد ركزا على الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم والتعريفات والأبعاد لثورة المعلومات والاتصالات، إذ تناول الفصل الأول "مكونات عصر المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات"، وتفرع عنه أربعة مباحث (ثورة المعلومات-الإطار التاريخي-المعلوماتية في الوطن العربي، البعد المعرفي لثورة المعلومات، المعرفة كعنصر من عناصر القوة). وفي الفصل الثاني، تحاول الدراسة التعرف على البعد الاستراتيجي لثورة المعلومات، من خلال مبحثين (صناعة المعلومة وإنتاجها، دور الإعلام

ووسائل الاتصال في عصر الثورة المعلوماتية). ثم تنتقل الدراسة إلى الجانب التطبيقي (الميداني) إذ يتناول الفصل الثالث أثر ثورة المعلومات في تطور المفاهيم الديمقراطية، ويتفرع عنه ثلاثة مباحث، يتناول الأول البعد الديمقراطي لثورة المعلومات في الوطن العربي، ويبحث الثاني والثالث، في دور الانترنت والقنوات الفضائية في تشكيل الرأي العام العربي وبلورته. وقد اختار الباحث ثلاثة نماذج تطبيقية، هي: قناة الجزيرة، عن الإعلام الخاص، والفضائية السورية عن الإعلام الرسمي، وقناة المنار عن الإعلام الإيديولوجي.

ثم تنتقل الدراسة، في الفصل الرابع، من خلال ثلاثة مباحث، إلى تبيان أثر ثورة المعلومات في المنظمات والحركات السياسية في الوطن العربي، وبعدئذٍ يتناول مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، ومن ثم تُختتم الدراسة بوضع السيناريوهات الحالية والمستقبلية –من وجهة نظر الباحث– لتأثير ثورة المعلومات والاتصالات على تطور الوعي الديمقراطي في الوطن العربي.

الدراسات السابقة :

من المؤكد أن المكتبة العربية تزخرُ بالكتب والدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية وأزمتها في الوطن العربي، وقد قدّم المفكرون والكتاب من خلال تلك الدراسات، آراء مختلفة حول تشخيص الأزمة وآلية وضع الدول العربية على طريق الإصلاح وتحقيق أوسع مشاركة سياسية للمواطن العربي في قضاياه المصيرية. إلا أن تلك الدراسات –في حدود إطلاع الباحث– بقيت في إطارها النظري وفي كثير منها (الانتقادي)، بل إن عملية البحث واجهتها صعوبةٌ في إيجاد المراجع في المكتبات والجامعات التي تناولت تأثير ثورة المعلومات ووسائل الاتصال في زيادة وعي المواطن العربي نحو حقوقه وواجباته، ونحو قضاياه المحلية والخارجية، وهذا ما تحاول الدراسة أن ترفدَ به المكتبة العربية والباحثين من منظور العلاقة بين ثورة المعلومات والمعرفة ووسائل الإعلام والوعي الديمقراطي لدى المواطن العربي.

ولعل من أهم الدراسات التي قاربت المسألة الديمقراطية في الوطن العربي من منظور تأثرها بالعولمة، تلك الدراسة (المختصرة)، التي نشرها /حسنين توفيق إبراهيم/ بعنوان (ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في الوطن العربي)، في أيار 2004، في العدد 139 من كراسات استراتيجية، وفيها حاول الباحثُ رصدَ حدود استفادة الحاكم والمحكوم من ثورة المعلومات والاتصالات، وكذلك تسليطَ الضوءِ على ظاهرة الفضائيات العربية من منظور انعكاسها على الأوضاع السياسية في الدول العربية.

فضلاً عن العديد من الدراسات الهامة التي يمكن تصنيفها في إطار هذا البحث ونذكر منها:

1- دراسة نبيل علي (العرب وعصر المعلومات)، في مجلة عالم المعرفة، 1994.
إلى جانب الجزأين للكاتب نفسه (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، في مجلة عالم المعرفة 2009.

2- دراسة كريم أبو حلاوة (العرب والمستقبل–إرهاصات وعي نقدي محتمل)، 2009.

3- دراسة مجموعة من الباحثين (ندوة) لمركز دراسات الوحدة العربية بعنوان (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، 2001.

4 - ندوة (الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي)،تحرير كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، جامعة القاهرة، 21-22، حزيران/ يونيو، 2005.

5 - دراسة مجموعة من الباحثين، منهم أسامة الخولي ، انطوان زحلان، جمال الزرن، بعنوان (العرب وثورة المعلومات)، سلسلة كتب المستقبل العربي (44).

6- دراسة مجموعة من الباحثين، منهم علي خليفة الكواري، محمد عابد الجابري، بعنوان (المسألة الديمقراطية في الوطن العربي)، سلسلة كتب المستقبل العربي(19).

7- دراسة رسمي شناعة (معايير الديمقراطية، الحوار، النقد، حرية التعبير)، 2006.

8- دراسة مي كامل العبد الله (التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير)، 2006.

9- دراسة ولاء البحيري (التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي)، 2005.

10- دراسة خالد الناصر (أزمة الديمقراطية في الوطن العربي)، 1984.

11- دراسة (الإعلام العربي في عصر المعلومات)، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2000.

12- دراسة محمود المراغي (الديمقراطية وثورة المعلومات)، مجلة قضايا وآراء، 2003.

ولعل القاسم المشترك بين هذه الدراسات والبحوث، أنها تناولت بشكل نظري أحد هذين المفهومين (الديمقراطية، ثورة المعلومات والاتصالات)، فيما تحاول هذه الدراسة المعنونة (أثر ثورة المعلومات على التطور الديمقراطي في الوطن العربي)، أن تقدم إضافة علمية باعتمادها مقاربة جديدة -نظرية وتطبيقية- للعلاقة بين العولمة بوسائلها المختلفة، وتطور المفاهيم والقيم والوعي الديمقراطي عند المواطن العربي.

الفصل الأول

مكونات عصر المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات

تمهيد:

المبحث الأول: ثورة المعلومات (الإطار التاريخي).

البعد التاريخي للإعلام والاتصال.

المراحل الرئيسة التي مرت بها ثورة المعلومات.

عناصر ثورة المعلومات.

المبحث الثاني: المعلوماتية في الوطن العربي.

واقع المعلوماتية في الوطن العربي.

أدوات المعلوماتية في الوطن العربي.

المبحث الثالث: البعد المعرفي لثورة المعلومات.

تمهيد

تكامل المعرفة وأنواعها في ظل ثورة المعلومات.

أثر ثورة المعلومات على تغيير المشهد المعرفي.

مكامن العلاقة بين الفلسفة وتكنولوجيا المعلومات.

المبحث الرابع: المعرفة كعنصر من عناصر القوة.

تعريفات المعرفة.

أهمية اكتساب المعرفة.

العلاقة بين القوة والمعرفة ومكانة العرب بينهما.

الفصل الأول

مكونات عصر المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات

تمهيد

يعيشُ العالمُ حالياً عصرَ ثورةٍ جديدةٍ غيرَ مسبوقةٍ، وهي "ثورة المعلومات"، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور تكنولوجيا المعلومات، وقد انتقل مركزُ ثقل العالم من الثروة إلى المعرفة، إذ تُقسم المجتمعات البشرية على أساس من يعرف وليس من يملك، وهكذا أصبحت المعرفة محور تقدمٍ يعكسُ معايير ثورة المعلومات، وبالتأكيد لا تعني المعلوماتُ الوفيرةُ شيئاً ذا قيمةٍ في مجتمعٍ لا يُحسن استخلاصَ ما تحتويه هذه المعلومات من مفاهيم وعلاقات.

وبالتوازي مع ثورة المعلومات، يشهد العالم أيضاً ثورةً غير مسبوقةٍ في ميدان إنتاج الصورة وتوزيعها، وهي لا تقلُّ أهميةً عن إنتاج المعلومةِ وإرسالها، وهي ثورةٌ أتت في امتداد النجاح الهائل في ميدان توظيف نتائج تكنولوجيا الاتصال عبر الوسائط الفضائية والتقنية، ولا يضارع هذه الثورة الإعلامية في قيمتها التقنية أهميةً إلاّ النتائج الكبرى التي ولّدتها على صعد الثقافة والسياسة والاجتماع المدني، ولعل من أهم تلك النتائج على الإطلاق، أنها كسرت الاحتكار الإعلامي الرسمي وأطاحت بأوحديته، ونالت من قدرته كما من وظائفه التقليدية في مضمار تحقيق الهيمنة الإيديولوجية، بلغة انطونيو غرامشي[1]. ومزقت شرانق الحجب عن المتلقي لتضع في حوزته إمكانيات مذهلة للاتصال بالعالم الخارجي، واستقبال المعلومات المتدفقة بغير قيود، وتكوين رأي عام مستقل في الشؤون العامة عن الخطاب الرسمي.

وقد تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لاكتساب المعرفة تغييراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية، لتتضمن التزاماً شاملاً على جميع مستويات المجتمع، باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار، فاكتسابُ المعرفةِ لا يقتصرُ على البناء على قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني المعرفة المكتشفة في أماكن أخرى وتكييفها، وذلك عن طريق الانفتاح بمعناه الواسع، بما في ذلك مثلاً تشجيع الانسياب الحر للمعلومات والأفكار. لذا، فقد كان جديراً بالملاحظة أنَّ تلاقي الاتصالات السلكية واللاسلكية مع الحوسبة، يوسّع بشكلٍ كبيرٍ القدرةَ على نشر المعلومات وتخفيض التكاليف، ومن شأن توسيع إمكانيات وصول الناس جميعاً، بمن فيهم الفقراء، إلى تقانة المعلومات والاتصالات، وتيسير اكتساب المعرفة واستيعابها[2]، وتوفير فرص لا سابق لها في التعليم، وفي وضع السياسات وتنفيذها.

---

[1] – عبد الرحمن عزي وآخرون (العرب والإعلام الفضائي) مقدمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (34) ،ط1 ، آب 2004.

[2] – تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، (خلق الفرص للأجيال الجديدة القادمة) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمّان، دار الشروق للنشر، ص7.

المبحث الأول

ثورة المعلومات (الإطار التاريخي)

في البدء كان الإنسانُ على الأرض، ومعه كان الصراع conflict (هابيل وقابيل)، ليمتد إلى الصراع بين الإنسان والطبيعة في معركة البقاء واستمرار الحياة، ومع ظهور الانقسام الطبقي في المجتمع، أخذ شكل الصراع يتحول من صراعِ الإنسانِ ضدَ الطبيعةِ، إلى صراعِ الإنسانِ ضدَ الإنسان، وهنا حاول هذا الإنسانُ توظيفَ كلُّ ما يستطيع ليكون قوياً وآمناً ومنتصراً في هذه المعركة، وهكذا كان اكتشافه للنار والزراعة، وصنع الرماح والسيوف والملابس، والسدود.. وغيرها لحسم الصراع لمصلحته، وهو لا يزال حتى يومنا هذا، رغم كل إنجازاته، يطوي فصلاً ففصلاً في هذا الصراع الذي لم ينتهِ ولن ينتهي. ومن أجل هذا الهدف استخدمَ الإنسانُ المادةَ أو الأشياء المتوفرة له باستخدام عقله الخلاّق، إذ استطاع تحويل المادة من عنصرٍ مهملٍ إلى أداةٍ ضمن سياق تطورٍ (ثوري) نتج عنه تحويل جذع الشجرة إلى أداةٍ للقتال، والحديد إلى سيفٍ وسهم، والصوف إلى ملابس، حتى وصل إلى الصواريخ العابرة للقارات والقنابل الذرية، والكمبيوتر وغيرها من المعدات، سواء للدفاع عن الذات والتنمية، أم للغزو والتوسع[1]. كما تميز الجنس البشري عبر التاريخ بقدرته على تحسين قدرته على تلقي واستيعاب المعلومات عن البيئات المحيطة به، وقدرته أيضاً على جعل الاتصال ظاهرةً يوميةً للتفاهم.

البعد التاريخي للإعلام والاتصال

إذا كان الاتصالُ قد بدأ في ممارسته ودلالاته الرمزية عبر الإشارات الصوتية والحركية والوسائل غير اللفظية لنقل الرسائل، فان تطور اللغة قد أوجد فهماً جديداً لعملية الاتصال ومضمونه، ومن ثم أصبحت الكتابةُ إحدى المنجزات الكبيرة للإنسان في عملية الاتصال ونقل الرسائل المعرفية والحياتية، وتبادل الخبرات الثقافية والإنسانية.

وهكذا، يمكن تقسيم المراحل الرئيسة التي مرت بها الثورة الاتصالية كما يلي:

أولاً: الطباعة والكتابة

يمكن اعتبار تاريخ اختراع الطباعة بداية للاتصال بالعلم الحديث، ومن ثم اكتشاف الورق الذي استُعمل في الصين في القرن الأول بعد الميلاد، وفي الوطن العربي في القرن الثامن، وفي أوربا في القرن الرابع عشر، إذ أصبح الكتابُ يشكّلُ ظاهرةً جديدةً في عملية الاتصال، برغم محدوديته آنذاك.

وكان طبيعياً أن تبدأ الصحافةُ في حياة البشرية بظهور الطباعة حينما بدأت على شكل نشرات في القرن السابع عشر، ثم ظهرت الصحف بعد ذلك، وقد ساعد ظهور وكالات الأنباء على تطور الصحافة، وخاصة الصحافة اليومية الجماهيرية، وذلك من خلال رفدها بالأخبار السريعة برقياً، مما جعل ظاهرةَ الاتصال تأخذُ بعداً جديداً من ناحية المكان لجعل العالم أكثرَ تقارباً، ومن ناحية الزمان لجعل المعلومات أكثرَ حداثةً وسرعةً للمتلقي[1].

---

[1] – عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي (ثورة المعلومات والأمن القومي العربي)، عمّان، دار المجدلاوي، 2003، ص 13.

[1] – المرجع السابق نفسه، ص 20.

ثانياً: بدايات التكنولوجيا الحديثة

يبدأ العصر الحديث مع ظهور التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال والإعلام، وخاصة في مجال الإشارات والرسائل واستقبالها، إذ اكتُشف الحاكي (الفونوغراف) في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، والتصوير الفوتوغرافي عام 1839، والتلغراف عام 1840، والرسالة البرقية عام 1844، والرسالة التلفونية السلكية عام 1876، وتصوير أول فلم في عام 1894، وإرسال واستقبال رسائل لاسلكية عام 1895، وبث الصوت الإنساني عبر الإذاعة عام 1906، ،وإذاعة أول صورة تلفزيونية عام 1923، والإرسال التلفزيوني الملون عام 1954، أما أول تشغيل للكابل التلفزيوني عبر الأطلنطي فكان عام 1956، وأخيراً تم إطلاق أول قمر صناعي تجاري للاتصالات عام 1962[1].

المراحل الرئيسة التي مرت بها ثورة المعلومات

يتفق الباحثون والدارسون على أنَّ هناك ثلاثُ مراحلَ، أو ثلاثُ ثوراتٍ، مرّت بها البشرية، إلاّ أنهم يختلفون حول بداية هذه الثورات ومضامينها، فأستاذ المستقبليات /ألفن توفلر/ يرى أن الثورة –يسميها حضارة الموجة الأولى– هي الثورة الزراعية، أما الثانية، فهي الثورة الصناعية التي حدثت قبل ثلاثمائة عام، أما الموجة الثالثة، فهي التي نعيشها الآن ويطلق عليها تسمية ثورة المعلومات (حضارة الموجة الثالثة). وثمة رأي مخالف ل /فؤاد مرسي/، الذي يرى أن الثورة الأولى تبدأ (بالعصر الحجري الجديد)، أي بظهور الزراعة وتدجين الحيوان. أما الثانية، فهي الثورة الصناعية التي ظهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين أن الثورة الثالثة هي الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة[2].

وبغض النظر عن هذه التقسيمات، فإن الثورة التي بدأت في إنكلترا، وتبعتها أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واكتملت في العقد الأول من القرن العشرين المنصرم، والتي ركزت على التكنولوجيا الثقيلة لصناعات الحديد والصلب، وما نجم عنها من صناعات للآلات والعربات والدبابات، قد تميزت بالاستخدام المكثف للعمل (intensive labour). أما الثورة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ووجدت قاعدتها الأساسية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، فقد تمثلت في ثورة النواة، واكتشاف التحكم بالذرة، إضافة إلى الصناعات الكيماوية والاعتماد على مصدرٍ غيرَ متجددٍ، وهو استخدام رأس المال المكثف (intensive capital)، أما الثورة التي نعيشها حالياً، فإن قاعدتها الأساسية في الولايات المتحدة واليابان، وهي تتميز بأنها تقومُ على الاستثمار الهائل في مجال البحوث العلمية المكثفة والمكلفة، بحيث أن الاستثمار فيها يُعَدّ جزءاً رئيساً في إنتاج التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم فإن هذه الثورة، والتي تُعَدّ ثورة المعلومات العنصر الأهم فيها، تعتمدُ على مصدرٍ متجددٍ هو التدفقُ اللاّ متناهي واللاّ محدود للمعرفة والأفكار، أي اعتمادها على المعرفة المكثفة (intensive knowledge)[3].

---

[1] – المرجع السابق نفسه، ص 20.

[2] – فؤاد مرسي (الرأسمالية تجدد نفسها)، الكويت، عالم المعرفة، عدد 147، آذار 1990، ص 15-16.

[3]- عبد المنعم سعيد (العرب ومستقبل النظام العالمي)، بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، آب 1978. ص46-48

وتستند الثورة التكنولوجية أو (الصناعية) الثالثة إلى العناصر التالية:

أ- المعلوماتية والاتصالات.

ب- ثورة العقول الإلكترونية، ويرتبط بالعنصر الأول، فهو نتاج الثورة العلمية الثالثة وأداها في التطوير.

ج- الهندسة الوراثية، أو ما يسميها بعضهم بـ(ثورة التكنولوجيا) الحيوية، التي بدأت بـ(علم أحياء الخلية في النبات والحيوان) [1].

وإذا كان هذا الميدان قد بدأ منذ زمن في إطار مملكتي النبات والإنسان، فإن تصاعد التطور العلمي في تطبيق الهندسة البيولوجية على الإنسان، كان من نتاج الثورة العلمية الثالثة، فالحديث يجري اليوم عن الاستنسال (بعضهم يقول الاستنساخ)[2] البشري، بعد أن طُبق هذا على الحيوان، وعلى زراعة الرؤوس البشرية وتبديل أدمغة البشر[3]. وقد وصل حالياً إلى مولد علمٍ جديد يسمى (البيولوجيا الحاسوبية)، أي دراسة الحياة عبر الكمبيوتر[4].

وفي هذا المجال، يرى ميتشوكاكو، أستاذ الفيزياء في كلية (سيتي) في نيويورك، أنّ جوهر الثورة الصناعية الثالثة يكمن في ثلاثةِ عناصر:

أ- نظرية الكم (Quantum theory)، وعلى حدّ تعبيره، فإن هذه النظرية علمتنا في القرن العشرين (فهم المادة)، وفي القرن الحادي والعشرين ستنفتح أمامنا القدرة على التحكم في المادة وتصميم أشكال جديدة منها.

ب- ثورة الحاسوب (computer) والمعلوماتية.

ج- الثورة البيو-جزيئية، إذ إنّ حل شيفرة الجينوم، سيعطينا (دليل تشغيل للكائن البشري)، وقدرةً خارقةً على التحكم في الحياة حسب إرادتنا.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن ثورة المعلومات، وعنصرها الأساس الكمبيوتر، هي عماد الثورة الصناعية، أو الثورة العلمية الثالثة، وركيزتها الأساسية، وقد دفع ذلك اليابان إلى وضع لائحة بالتكنولوجيات الرئيسة التي تُستخدم كمحركٍ للثروة والازدهار في القرن الحادي والعشرين.

وهكذا يمكن القول إن العناصر الأساسية لهذه الثورة، هي العلم (البحث العلمي والمعرفة اللامتناهية)، والحياة، (البيئة الاجتماعية والبيولوجية للكائنات الحية) والعقل، عقل الإنسان والكمبيوتر وبرامجه التشغيلية[5].

---

[1] – فؤاد مرسي (الرأسمالية تجدد نفسها)، الكويت، عالم المعرفة، عدد 147،آذار 1990، ص15-16.

[2] - الاستنسال –بعضهم يقول الاستنساخ- هو جزء مما يُعرف بـ(هندسة التكاثر) والتي تعود إلى عام 1945، إلا أن استنسال النعجة (دوللي) في شباط 1997 عُدّ تطوراً جديداً في الهندسة الوراثية.

[3] ميتشو كاكو، مصدر سبق ذكره، ص203.

[4] المرجع السابق، ص16-19.

[5] – عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي (ثورة المعلومات والأمن القومي العربي)، مصدر سابق، ص 19.

عناصر ثورة المعلومات

لا يختلف الباحثون كثيراً في تحديد العناصر الأساسية لثورة المعلومات، فعلى سبيل المثال، يورد الدكتور نبيل علـــي أن هناك ستة عناصر تمثل روافد لثورة المعلومات، هي[1]:

1- تكنولوجيا عتاد الكمبيوتر (computer hardware)، وتتكون من عدة عناصر هـــي: وحـــدة المعالجـــة المركزية، وحدة الذاكرة، وسائل تخزين البيانات، وملخصات الإدخال والإخراج.

2- التحكم الآلي (automatic control)، وتتكون عناصرهُ من التحكم من منظورٍ معلوماتي، والروبوت.

3- تكنولوجيا الاتصالات (communication technology).

4- البرمجيات (software).

5- هندسة المعرفة (engineering knowledge).

أما /سعد غالب ياسين/، فيرى أن عناصر ثورة المعلومات[2] تشكّلُ منظومةً ثلاثية الأبعـــاد، تتكـــون مـــن العتـــاد (hardware) والبرمجيات، والموارد المعرفية (knowledge ware)، إضافةً إلى منظومتين فرعيتين، هما: منظومة إدارة المعرفة، وتكنولوجيا المعرفة.

ويحدد /عبد الإله الدوجي/ عناصر ثورة المعلومات بثلاثةٍ، هي: الكمبيوتر، وتكنولوجيا الاتصالات ومحتوى المعلومات، ويضيف أن هذه العناصر هي التي تحدد البنية العالمية للمعلومات.

أولاً: ثورة الكمبيوتر(الحاسوب).

يعود إنتاج أول كمبيوتر آلي في العالم إلى عام 1946، إذ صُنع هذا الجهاز، الذي أُطلق عليه (اينغاك)، في الولايـــات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1951 صُنع أول جهاز كمبيوتر تجاري. ولكن اختراع الترانزيستور عـــام 1950 أدى إلى إنتاج أجزاء إلكترونية من بلورات الجرمانيوم أو السليكون، وهذا بـــدوره، أدى إلى إنتـــاج الـــدوائر المتكاملـــة (integrated circuits)، مما أدى إلى تنامي القدرة على إنتاج العقول الإلكترونية ذات الذاكرة المتزايدة والقادرة على تخزين المعلومات. وقد مرت عملية تطوير أجهزة الكمبيوتر بخمسة أجيال هي[3]:

1- الجيل الأول (1946-1958)، واستُخدم فيه الصمام الإلكتروني كوحدة بناء رئيسة، وسعة الخـــزن فيـــه 2 كيلوبايت، وسرعته 2 كيلو إيعاز في الثانية.

2- الجيل الثاني (1959-1964)، إذ حلّ الترانزيستور محل الصمام، لتكون سعة الخزن فيه 2 كيلو بايت، وبسرعة 200 كيلو إيعاز بالثانية.

3- الجيل الثالث (1965-1981)، واعتمد على الدوائر المتكاملة، وأصبحت سعة الخزن 2 ميكابايت، والسرعة نحو 5 ميكا إيعاز.

---

(1) - نبيل علي (العرب وعصر المعلومات)، الكويت، عالم المعرفة، العدد284، نيسان 1994، ص71.

(2) - سعد غالب ياسين (المعلوماتية وإدارة المعرفة- رؤية إستراتيجية عربية)، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد260، ت1 2000 ، ص120.

(3)- نبيل علي (العرب وعصر المعلومات)، مصدر سبق ذكره، ص75.

4- الجيل الرابع (1982-1989)، وصلت فيه سعة الخزن 8 ميكابايت وبسرعة 30 ميكا إيعاز في الثانية.
5- الجيل الخامس، عام 1990 وما بعده، وقد سعى مصممو هذا الجيل إلى تطوير حاسب ذكي قادر على التحليل والتركيب والاستنتاج المنطقي، وحل المسائل، وبرهنة النظريات، وفهم النصوص، وتأليف المقالات، وهندسة المعرفة، وأساليب الذكاء الصناعي.

كما يتمُّ إنتاج أشكال متعددة من الكمبيوترات، مثل: طاولة ذكية، وقمصان محوسبة، ونظارات تحمل شاشة كمبيوتر شخصي كاملة، وملابس ذكية تنبئ عن حالات طبية، وآخر يتعامل مع العواطف والأمزجة... إلخ. وبعد، أليس محقاً من قال (لقد أمكن للأحذية في الماضي أن تتعفن، ويمكن لها في الحاضر أن تلمع، أما في المستقبل فيمكنها أن تفكر).

في ضوء ما تقدم، وبغض النظر عن كل التطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلوماتية بشكل عام، يبقى جهاز الكمبيوتر وتطوره المذهل هو الأساس في ثورة المعلومات، لأن التطور الحاصل في المفاصل الأخرى جاء انعكاساً لتطوره.

ثانياً: تكنولوجيا الاتصالات

تُعرَّف تكنولوجيا الاتصالات بأنها (مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يُراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو الرسومية أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية) من خلال الحاسبات الإلكترونية، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين، ونقلها من مكان إلى آخر وتبادلها[1].

ثالثاً: الأقمار الصناعية

عندما أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي Sputnik عام 1957، شكّل ذلك بداية مرحلةٍ جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من أن تاريخ استخدام الأقمار الصناعية لأغراض الاتصالات يرجعُ إلى يوم 10 تموز 1962، عند مشاهدة برنامج تلفازي في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الوقت ذاته، وذلك بعد بث أول قمر صناعي يستقر في الفضاء باسم Telstar، عن طريق هوائياتٍ ضخمة، وتم تكبير الإشارات الواردة من القمر الصناعي عشرة ملايين مرة قبل إعادة بثها إلى الأرض، وكانت تلك الخطوة الأولى نحو إنشاء التلفاز الدولي[2]. وتُعَدّ تكنولوجيا الأقمار الصناعية واحدة من أهم روافد انتقال المعلومات من بلدٍ إلى آخر بيسرٍ وسهولة، وبشكل خاص بعد استخدام الألياف البصرية في منظومة الاتصالات المختلفة، مما ساعد على انتشار النقل والبث التلفازي عبر الأقمار الصناعية والاتصال الفضائي في اتجاهين، هما: إجراء مقابلات لناس في دول مختلفة في الوقت ذاته، والاتصال الهاتفي عبر الأقمار الصناعية[3].

(1)- محي محمد مسعد (ظاهرة العولمة- الأوهام والحقائق) مصدر سبق ذكره، ص26.
(2) - عماد حسن مكاوي (تكنولوجيا الاتصال الحديث في عصر المعلومات)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، ص99.
(3) - عبد اللطيف المياح، مرجع سبق ذكره، ص30.

رابعاً: الهاتف النقال mobile

شكّل الهاتف النقال أو الخلوي، واحداً من معالم تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، وقد وفــرت تكنولوجيــا الأقمــار الصناعية والتطور الهائل في التكنولوجيا الإلكترونية هذه الخدمة التي يتزايد الطلب عليها باطرادٍ مدهش، وهكذا أصبح للإنسان رفيقان: كمبيوتر نقال، وهاتف نقال، الأول يحملُ ملفاتهِ وبرامجهِ، والثاني هو نافذتهُ التي يُطلُّ منها على العالم حيثما كان[1]. وقد تزايدت نسبة مستخدمي الهاتف النقال من 15% عام 2001 إلى 35% عام 2006، وقُــدّر عدد المشتركين بالخلوي في الشرق الأوسط حتى حزيران عام 2000 بنحو 5 2 مليون مشترك، وفي أمريكا اللاتينية 46 مليون، وفي أوربا 200 مليون، وفي أمريكا الشمالية 100 مليون، مما أدى إلى ازدياد نسبة الاتصالات الهاتفيــة الدولية في السنوات العشر الأخيرة، وازداد زمن المكالمات من 20 مليار دقيقة عام 1987، إلى أكثر من 40 مليــار دقيقة عام 1992[2].

خامساً: منظومة إدارة المعلومات

إن الحديث عن ثورة المعلومات يتعلق بثلاثة عناصر أساسية، تكوّن منظومة متكاملة هي الوسيلة المادية، والمعلومــة، والعقل البشري، أي مستخدم الآلة ومصدر ومستلم المعلومة، وهنا تكمن أهمية القاعدة العلمية في المجتمع الذي يتعامل مع ثورة المعلومات، فمستوى التقدم العلمي والتقني يؤهل هذا المجتمع للتعامل بكفاية مع البيئة المعلوماتيــة، فثــورة المعلومات جعلت الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والسياسي والإعلامي يتم في بيئة تفاعلية، مما يخلق حالة من التداخل دفعت بعضهم إلى القول إن التعامل داخل النظام السياسي الدولي لم يعد يقتصر على اللاعبين المعــروفين (الدول، المنظومات الدولية والإقليمية، الأشخاص الدوليين)، وإنما أصبحت هناك قنوات اتصال بين المجتمعات بــدون المرور بالدول كوسيط[3]، لأن ثورة المعلومات طالت كل شيء، من الحيــاة في المــترل، إلى التعلــيم، إلى الــسلوك الاجتماعي، إلى التداخل بين عناصر الإنتاج ومكونات الدخل القومي، حتى أصبح الاقتــصاد الزراعــي والــصناعي والتجاري يتفاعل مع المعلومات ليخلق اقتصاد المعلومات، التي أصبحت من أهم القطاعات الاقتصادية. فعلى ســبيل المثال، بلغ الناتج الكلي لصناعة المعلومات عام 2000 نحو 1000 بليون دولار، لتكون أول صناعة في التاريخ تحقق رقم **التريليون**[4]، مما أدى إلى زيادة حجم القوى العاملة فيها، ففي عام 1990، كان يعمل في أمريكا نحو 2.8% في الزراعة، و15% في الصناعة، و47% في قطاع المعلومات، وعالمياً وصل عدد العاملين في قطاع المعلومات إلى نحــو 6% عام 2000[5].

تأسيساً على ما تقدم، فإن ثورة المعلومات فرضت على الجميع التعامل مع مفهوم جديد لإدارة المعرفة والتعامل مــع البيئة المعلوماتية بكل عناصرها المادية والبشرية، بسبب التأثير الشمولي لهذه البيئة عمودياً في الدولــة–الحكومــة، إلى

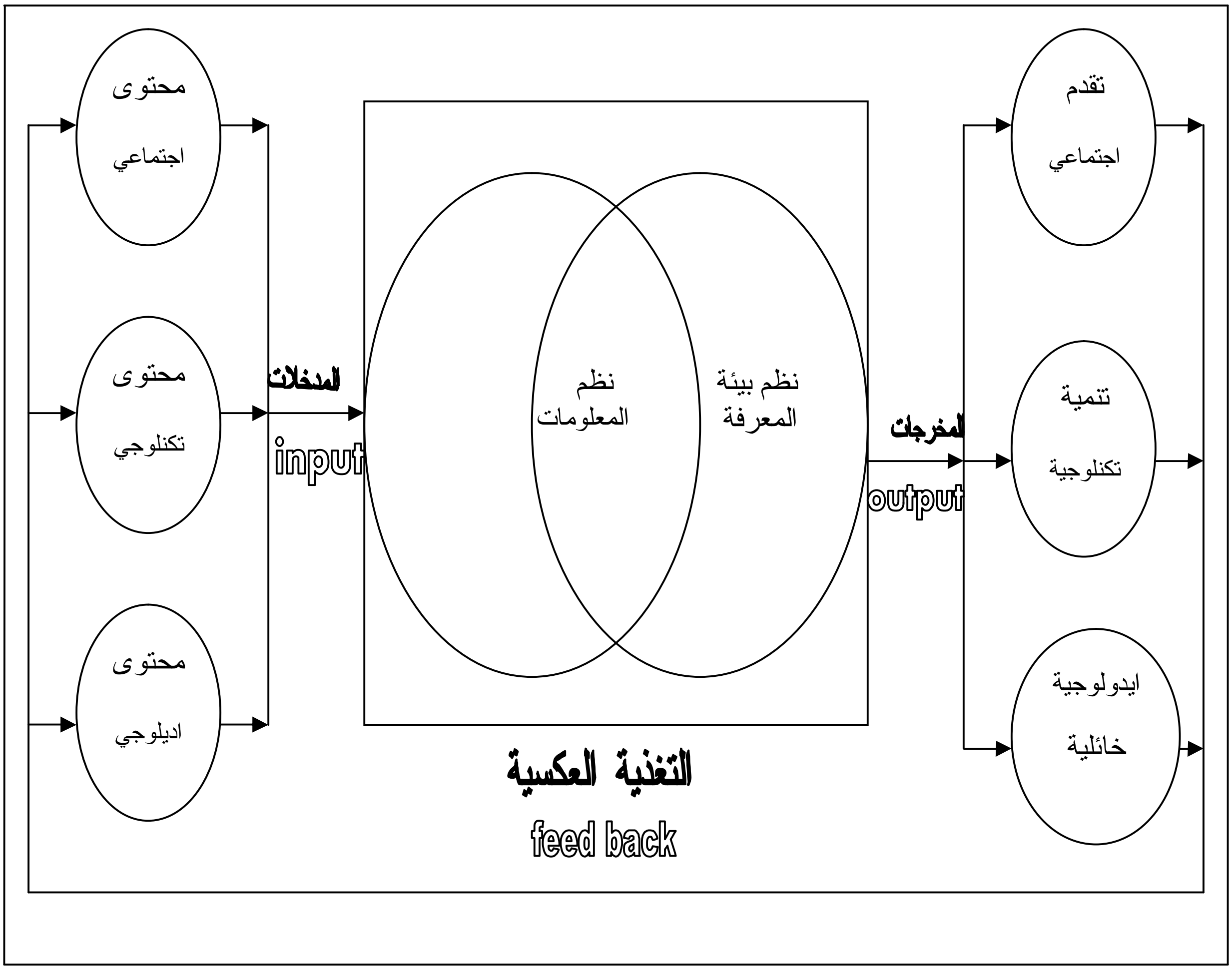
---

(1) - نبيل علي (العرب وعصر المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص12.
(2) - حسن داخل جريو، مرجع سبق ذكره، ص8.
(3) - عمرو الجو يلي (العلاقات الدولية في عصر المعلومات)، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، كانون1 1996.
(4) - نبيل علي (العرب وعصر المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص18.
(5) – محمد فتحي عبد الهادي (المعلومات وتكنولوجيا المعلومات)، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص18.

المؤسسات، إلى الأفراد في مجتمع جديد تصعب السيطرة عليه، وخصوصاً في الدول ذات الأنظمة الشمولية. ويمكننا تصور مفهوم إدارة المعرفة، كما هو في الشكل (1)، **إذ** كلما استمرت التغذية العكسية في التأثير في عناصر الثقافة الثلاثة في محتواها الاجتماعي، والتكنولوجي، والإيديولوجي، تداخلت دائرة التطابق بين نظم المعرفة ونظم المعلومات لتزداد دائرة بيئة المعلومات التي تؤدي إلى التقدم الاجتماعي والتنمية التكنولوجية والوصول إلى عالمٍ جديدٍ يسمى العالم الافتراضي أو (السبرانية) Virtual reality[(1)]، أي إعادة خلق عوالم غير موجودة، عالم جديد داخل جهاز الكمبيوتر.

مخطط مبسط للعلاقة بين المعرفة ونظم المعلومات[(2)]

الشكل (1)



(1) - ميتشو كاكو، مصدر سبق ذكره، ص56.

(2) - عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي (ثورة المعلومات والأمن القومي العربي)، ص 45.

المبحث الثاني

المعلوماتية في الوطن العربي

إن دخول عصر المعلوماتية، لا يعني شراء جهاز كمبيوتر، أو امتلاك الستلايت، أو الاشتراك في الإنترنت، وإن كانت هذه نوافذ للدخول إلى هذا العصر، لكن العنصر الأساس في أي مجتمع من المجتمعات، لكي يكون مؤهلاً لدخول هذا الفضاء، هو البنية التحتية أو القاعدة العلمية في هذا المجتمع[1].

واقع المعلوماتية في الوطن العربي

تقوم البنى التحتية لأي مجتمع من المجتمعات على مجموعة من الركائز الأساسية، منها:

أ- السياسة التربوية، ومستوى التعليم في هذا المجتمع.

ب- السياسة العلمية المتبعة لجعل قطاعات المجتمع تتفاعل مع التكنولوجيا للوصول إلى ما يُعرف بـ(حافات التكنولوجيا).

ت- المستوى الثقافي -المعرفة- التي وصلها ذلك المجتمع.

ث- قيمة البحث العلمي في ذلك المجتمع وأهميته.

ج- حجم الكوادر العلمية (العلماء) في العلوم كافة، قياساً بحجم السكان.

ح - عملية استقطاب الكفاءات العلمية، وهجرة العقول، أو عملية استقطاب العقول العلمية.

خ- السياسات العامة للدولة في إعطاء العلم والعلماء المكانة التي يستحقونها في المجتمع، اقتصادياً ومعنوياً، إضافةً إلى المناخ الملائم لحرية الإبداع والتفكير والعمل وضمان الحريات الأكاديمية في البحث العلمي.

د- التخطيط الثلاثي من حيث الزمان، ضمن خطةٍ قريبة المدى، ومتوسطةٍ وبعيدة المدى، ومن حيث المكان، وتخطيط شمولية التنمية العلمية للريف والمدينة، والعلاقة مع العقول المهاجرة.

وإذا أسقطنا هذه الركائز على الوطن العربي، نستطيع القول بأنه دخل عصر المعلوماتية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتوسعت معطياته في التسعينيات منه، أما واقع البحث العلمي والسياسات العلمية في الوطن العربي في العقود السابقة، فلم تكن تؤهله للدخول بسهولة إلى هذا العصر، فعلى سبيل المثال، لم تتطور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير فيه من عام 1970 حيث كانت 0.2% إلى عام 1990 حيث أصبحت 0.7 %، ومن ثم بلغت 0.14% في عام 1996، مقابل 2.53% في (إسرائيل)، و2.9% في اليابان. كما هو مبين في الجدول (1).

---

[1]- عبد اللطيف المياح، مرجع سبق ذكره، ص61.

الجدول رقم (1)

الإنفاق على البحث والتطوير في العالم

وتوزيعه لكل من الدول المتقدمة والنامية والعربية (1970-1990)[1]

السنة	أجمالي الإنفاق على البحث (مليون دولار)	نسبة الإنفاق في الدول المتقدمة %	نسبة الإنفاق في الدول النامية %	نسبة الإنفاق في الدول العربية %
1970	62101	%97.5	%2.5	%0.2
1975	113813	%95.9	%4.1	%0.3
1980	207801	%93.8	%6.2	%0.5
1985	271850	%95.2	%4.8	%0.5
1990	452590	%95.9	%4.1	%0.7

أما نسبة الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي، وكنسبة مئوية من الإنفاق العام في الأقطار العربية فيمكن ملاحظتها في الجدول (2).

الجدول رقم (2)

الإنفاق العام على التعليم للأقطار (مختارة)[2]

الدولة العربية	نسبة الإنفاق العام على التعليم من أجمالي الناتج المحلي %		مجموع الإنفاق الحكومي	
السنة	1990	2001	1990	2001
الأردن	8,4	4,6	17,1	20,6
الأمارات	1,9	-	14,6	-
مصر	3,7	-	-	-
سورية	4,1	4,0	17,3	11,1

(1) - محمد رشيد الفيل، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي،عمان، دار مجدلاوي للنشر.

(2) - الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، أيلول 2000، ص 259.

وإذا أخذنا مؤشرات أخرى، نلاحظ مستوى التخلف العربي عن بقية دول العالم، فعلى سبيل المثال، بلغت الدراسات المنشورة في العلوم الطبيعية لكل الوطن العربي عام 1983 نحو (2616)، وكان عدد سكانه آنذاك نحو 230 مليون نسمة، مقارنة بإسرائيل التي نشرت 4661 دراسة في العام ذاته، وكان عدد سكانها نحو 3 ملايين نسمة[1]. والعلة ليست في العلماء العرب وإمكاناتهم وإنما في السياسات العلمية المتبعة في الوطن العربي، فإنتاج العلماء العرب خارج الوطن العربي أكثر من إنتاجهم داخله، وهذا ما يوضحه (الجدول 3)

الجدول رقم (3)

الإنتاج العلمي للعلماء العرب في الوطن العربي والولايات المتحدة[2]

التخصص	العلماء العرب في الوطن العربي	العلماء العرب في الولايات المتحدة
علوم وهندسة تقنية	470	576
بحوث فيزيائية ورياضية	226	809
بحوث علم الأحياء	866	1623

كما أنّ عدد المهاجرين من العلماء العرب في مجال الهندسة والعلوم الطبيعية وعلم الاجتماع فقط للفترة (1971-1977) بلغ نحو(5898) عالماً، وفي عام 1996، كان هناك (46) عالماً متميزاً في هندسة الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فقط[3].

وبعد أن تعرفنا على البناء العلمي ومتغيراته في الوطن العربي، والتي لا تساعد على تطور بيئة معلوماتية-معرفية للتفاعل مع المتغيرات التكنولوجية التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين، ننتقل للتعرف على واقع المعلوماتية في الوطن العربي، بعد الأخذ بالاعتبار الحقائق التالية:

أ- مجتمع المعلومات، والذي تعرِّفه **ناريمان متولي** بأنه (المجتمع الذي يعتمد على التكنولوجيا الفكرية، والتي تضم سلعاً وخدماتٍ جديدةٍ، مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية، التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتسويق هذه السلع والخدمات)[4].

ب- إنّ غالبيةَ دول العالم قد شهدت بدرجةٍ متفاوتةٍ بعض تأثيرات عصر المعلوماتية، وإنّ هناك 12 بلداً هي الأقربُ إلى مجتمع المعلوماتية، ولا يشكّلُ سكانها إلا نسبة 25% من مجموع سكان العالم، وذلك لامتلاكها 80% من أجهزة الهاتف والكمبيوترات وأجهزة الإذاعة المرئية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وسويسرا والسويد[5].

ج- إن ما يسميه توفلر (حضارة الموجة الثالثة) هي التي تفتح للفقراء والأغنياء فرصاً فريدة، لأن المعلومات، هي المادة

---

[1]- محمد رشيد الفيل (البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي)، الأردن، دار مجدلاوي، 1995، ص40.

[2] - محمد رشيد الفيل، المرجع السابق نفسه، ص 40.

[3]- محمد رشيد الفيل (الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية)، الأردن، دار مجدلاوي، ط1، 2000 ، ص82.

[4]- محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[5]- عماد حسن مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص32-63.

الأولية الأساسية لحضارة الموجة الثالثة، وهي المادة التي لا تنفد، لأنها تعتمد على العقل والخيال والتدفق اللامتناهي للأفكار، كما أن امتلاكها ميسورٌ للجميع.

د- إن دخول عصر المعلوماتية يرتبط بالسياسات العامة وإطلاق حرية الإبداع والتفكير أكثر مما يرتبط بالموارد.

أدوات المعلوماتية في الوطن العربي

أولاً: الكمبيوتر

من المؤكد أنّ ظهور العقول الإلكترونية جاء نتيجة تراكم المعرفة العلمية لمئات من السنين، وكان لمساهمة العرب أثرٌ كبيرٌ في تطور الحساب والرياضيات، وبالتالي علم الحاسبات الإلكترونية، نظراً لأهمية أرقام الصفر والواحد[1] في هذا العلم وكان العربُ أولَ من استعملها وعممها، علماً أن أوربا كانت وحتى الثورة الصناعية الأولى تستعمل الأرقام الرومانية والنظام الروماني للحساب، وعنه أُخذت الأرقام العربية، أما بالنسبة للبرمجيات (software) فتشير مقدمة **ابن خلدون** دلالةً على أنّ الأحرفَ العربيةَ أرقامٌ تدلُّ عليها دون غيرها، فكلُّ حرفٍ يقابلهُ عددٌ معينٌ أو رقمٌ خاصٌ يسمى الآن الكود (code). وهكذا، نلاحظ دور العرب الرياضي في تطور علوم الكمبيوتر. ولكن الواقع الحالي للعرب يشير بكل أسف إلى تدهور حضارتهم وتراجع دورهم بعد أن أصبحوا كياناتٍ قطريةٍ مختلفة، ما أدى إلى أن يصبح الوطن العربي منفعلاً بالتطور التكنولوجي، وليس فاعلاً فيه، وإذا كان عصرُ المعلوماتيةِ يفرض استعداداً خاصاً، ابتداء بـ(محو الأمية الكمبيوترية) في عداد المثقفين والطلبة الذين هم عماد التقدم العلمي، وإذ يعود استخدام الكمبيوتر في الوطن العربي إلى ربع قرن، فلا يزال عدد الكمبيوترات فيه قليلاً جداً ، مع الافتقار إلى الإنتاج العربي لهذه الأجهزة، باستثناء بعض الصناعات المحدودة في هذا القطر أو ذاك[2]. وقياساً بعدد السكان فإن 1.2% من المواطنين العرب يملكون حاسوباً شخصياً، مقابل كمبيوتر لكل شخصين في "إسرائيل"[3]، وتلك واحدة من أهم معضلات الدخول إلى عصر المعلومات. ومما يلفت النظر أن 50% من التجارة الإلكترونية العربية منصبٌّ على الأجهزة الكمبيوترية، وهذا ناجمٌ عن تخلف المجتمعات العربية في امتلاك هذه الأجهزة، كما يوضحه الجدول رقم (4).

---

[1]- الفن توفلر (حضارة الموجة الثالثة)، مرجع سبق ذكره، ص384-385.

[2]- داخل حسن جربو، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3]- نبيل علي (الثقافة العربية وعصر المعلومات)، الكويت، عالم المعرفة، عدد 265،يناير 2001، ص52.

جدول رقم (4)

يبين عدد الخطوط الهاتفية ومواقع الإنترنت وعدد الحواسيب الشخصية في بعض الأقطار العربية[1]

القطر	عدد السكان بالملايين	عدد الخطوط الهاتفية لكل ألف نسمة	عدد الهواتف الخلوية لكل (100) نسمة	مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة	عدد الحواسيب الشخصية لكل (100) نسمة
مصر	65.98	6.02	0.14	0.35	0.91
العراق	21.8	3.1	–	–	–
الأردن	6.13	8.34	1.15	0.94	1.26
سورية	15.33	9.54	0.03	–	1.3
اليمن	16.89	1.48	0.16	0.02	0.12
الكويت	1.81	23.59	16.57	21.45	10.49
عُمان	2.38	9.23	5.08	2.76	2.1
قطر	0.58	25.99	14.48	0.54	12.09
الإمارات	2.35	38.8	35.42	24.82	10.62
لبنان	3.19	19.43	19.84	14.61	3.92

ثانياً: الأقمار الصناعية

تُعَدُّ الأقمارُ الصناعيةُ واحداً من مظاهر الدخول في عصر المعلوماتية، وقد برزت فكرة إنشاء القمر الصناعي العربي في اجتماع وزراء الإعلام العرب عام 1967، وقد تبنى اتحاد إذاعات الدول العربية الفكرة في شباط 1969. وفي عام 1976 تم إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في إطار جامعة الدول العربية، وقد أُطلق القمر الصناعي العربي في شباط 1985 (عربسات)[2]، وبعد أربع سنوات من إطلاقه، لم يتعدَّ الاستخدام الفعلي له 30% من طاقته. وفي نيسان 1998، أطلقت مصر قمراً صناعياً للبث الفضائي (نايل سات)[3]. من جهة أخرى، فقد عملت أغلب الأقطار العربية على إنشاء قنوات فضائية مختلفة، وأصبحت للفضائيات بنية أساسية معقدة في ملامحها، ومتنوعة في خصائصها، ومتزايدة في نموها من الناحية الكمية، إذ بلغ عددها (150) قناة عام 2000[4]. وتجاوز عددها /600/ قناة عام 2009.

---

(1) - جرير، داخل حسن: مرجع سبق ذكره، ص(8)

(2)- عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي (ثورة المعلومات والأمن القومي العربي)، مرجع سابق، ص68.

(3)- تقي الدين محمد عطوي (الإعلام الإسرائيلي ومواجهته)، بيروت، 1999، ص152.

(4)- عبد اللطيف المياح، مرجع سبق ذكره، ص72.

ثالثاً: الإنترنت

بدأ دخول الإنترنت إلى المنطقة العربية منذ عام 1992 في الكويت، التي وقعت اتفاقية عام 1991 مع شركة أمريكية لتوفير هذه الخدمات، ثم توالت الأقطار العربية لنصل إلى عام 2000 ،إذ دخلت خدمات الإنترنت إلى 16 دولة عربية. وإذا أخذنا انتشار الإنترنت كمعيار للدخول إلى عصر المعلوماتية نلاحظ أن هناك 100 مليون مستخدم على الصعيد العالمي حتى عام 2000، (70 مليون في أمريكا- 12 مليون في ألمانيا- 7.5 في بريطانيا- 3 مليون في فرنسا- 950 ألف في الوطن العربي). وقد وصل عدد مستخدمي الإنترنت عام 2005 نحو مليار إنسان، وتُقدَّر المواقع العالمية بنحو 60 مليون موقع مقابل 9 آلاف موقع عربي. أما نسبة استخدام المواطن العربي في الولايات المتحدة للإنترنت فلا تتجاوز 0.03% من الدخل الفردي مقابل 0.5% في مصر و0.07% في السعودية و0.34% في لبنان، وزيادة الكلفة تحدّ من انتشار الإنترنت، كما أن خدمات البريد الإلكتروني العربي (مكتوب) شهدت إقبالاً جيداً، إلا أن هذه النسبة لا تتجاوز نصف مليون مستخدم من مجموع الوطن العربي[1]، وهذا معناه أن هناك عقبات تواجه انتشار الإنترنت في الوطن العربي، يمكن إجمالها بما يلي:

1- صعوبات الحصول على خدمة الإنترنت للجمهور العريض في الوطن العربي، مثل التصفح والبريد الإلكتروني، بسبب بطء أو انقطاع الاتصالات ومحدودية منافذ الخدمات.

2- قلة الخدمات المقدمة عن طريق الإنترنت، قياساً بما هو متوفر من خدماتٍ على الشبكة العالمية (5 خيارات خدمات أساسية)، 16 خياراً إضافياً، (7 خيارات خدمات الشبكات الافتراضية vpn، 12 خياراً لخدمات الصوت والفيديو... إلخ).

3- إن نوعية الكابلات النحاسية الممددة تحت الأرض تتحكم بجودة الخدمة، لذا فإن خدمات الهاتف الثابت لا تستطيع دعم تقنيات إنترنت متطورة.

4- الدول العربية التي يُسمح فيها لمزودي خدمات إنترنت (Isp) أن تمتلك خطوط اتصال بإنترنت خاصة بها، هي مصر والأردن ولبنان، ولكنها تعاني من عيوب في البنية التحتية على الدارات (circuit-based).

5- معظم خدمات الإنترنت محتكَرة من قبل الحكومات العربية.

6- رغم ذلك، فإن دخول الوطن العربي في عالم الإنترنت يُعدُّ نقلةً نوعيةً في التعامل مع عصر المعلوماتية، وإن المؤشرات المستقبلية تفيد بالتقدم الهائل مع هذه الخدمات[2].

رابعاً: الهاتف الخلوي

ارتفع عدد مشتركي الهاتف في الشبكات الثابتة في الدول العربية من نحو (2.8) مليون مشترك عام 1980 إلى (19.4) مليون مشترك عام 1999، مما أدى إلى ارتفاع متوسط الكثافة الهاتفية في الدول العربية من (1.7) خط لكل 1000 مواطن عام 1980 إلى (7.19) لكل 1000 مواطن عام 1999، كما جرى تحديث الشبكات

---

(1)- بطرس، انطوان، مصدر سبق ذكره، ص43.

(2) - قارن مع مركز (الحاسبة في العالم العربي والانترنت)، نشرة تصدر عن الجامعة المستنصرية في بغداد، عدد1، 2001.

الهاتفية في العديد من الدول العربية، مما انعكس بشكلٍ إيجابي على خدمات الإنترنت. وقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين، سرعة انتشار الهاتف النقال في الدول العربية مع إضافة نحو (4) ملايين خط، إذ ارتفع عدد المشتركين بالهواتف النقالة من (90) ألف مشترك عام 1990، إلى (4.217) ألف مشترك[1] عام 1999، وهو مؤشر وإن بدا إيجابياً إلا أنه يبقى أقل من المستوى الدولي، وخصوصاً في الدول النامية قياساً بعدد سكان الوطن العربي.

إن هذه الحقائق تعطينا مؤشراً أساسياً بأن البيئة العلمية في الوطن العربي مازالت بعيدة عن فرص الدخول إلى عصر المعلوماتية، وإذا عرفنا أن المشكلة الأساسية في التعامل مع التكنولوجيا تكمن في التحول من التخلف التكنولوجي إلى عملية استيراد وإحلال التكنولوجيا، ومن ثم التحول إلى خلق التكنولوجيا، فإن الوطن العربي وبشكلٍ عام مازال في مرحلة نقل التكنولوجيا[2].

ولكن، وبالرغم من أن المجتمع العربي لا يزال مستخدماً لمنتجات التكنولوجيا أكثر منه منتجاً لها، إلا أن العرب يمتلكون أهم مقومات النجاح للدخول في مجتمع المعرفة، وهو الكادر البشري المتعلم والقابل للمواكبة والتطور، كما يمتلكون الرأسمال الضروري للنهوض بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، ولا ينقصهم سوى الإدارة الكافية التي تشجع على البحث والابتكار[3].

[1]- الجامعة العربية (التقرير الاقتصادي الموحد)، مرجع سبق ذكره، ص80-85.

[2]- انطوان زحلان (العرب وتحديات العلم والتقانة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص380.

[3] – كريم أبو حلاوة (العرب والمستقبل، إرهاصات وعي نقدي محتمل)، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، 2009.

المبحث الثالث

البعد المعرفي لثورة المعلومات

تمهيد

تُستخدم لفظة (ثورة) لكل تغيير أو تعديل في المجالات كافة، فكل تغيير يتناول البناء الشكلي (form) أو الجوهر (essential) يُطلق عليه ثورة، انطلاقاً من العلاقة التفاعلية بين التغيير (change) والتحول (transformation)، ومن هنا فالحديث عن ثورة المعلومات يشير إلى تغيير أو انقطاع كيفي في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة[1].

وهناك من يرى أن عمق هذه الثورة شبيه بالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وهو تحول جوهري وتغيير في نمط الإنتاج المادي والفكري والتحول في البنى الأساسية في المجتمع.

لهذا لم يتفق الباحثون على تسمية واحدة للانقلاب الثوري في الاتصالات والمواصلات الذي اجتاح عالمنا الحالي، / الفن توفلر/ يسميها (الموجة الثالثة) ويعني بها مجتمع المعلوماتية، (information society) في العلاقات الإنسانية. أما /ولتر برستون/، فيرى أنها مجموعةُ تغييراتٍ تحدثها تقنية المعلومات، وأهم تغييرين اثنين منها: تقنيةُ الاتصالاتِ الجديدة لبثّ المعلومات، وأجهزةُ الكمبيوتر لمعالجتها، واقترانُ هذين النوعين من التقنية، ومن المستحيل أن يحدد أين تتوقف الاتصالات وأين تبدأ أعمالُ الكمبيوتر[2].

وبدوره، يرى /محمد فتحي عبد الهادي/ أنها ليست ثورة معلومات، وإنما نحن نعيش (مجتمع المعلومات)، وهو مجتمعٌ غير واضح المعالم بشكلٍ تام، لأنه مفهومٌ يرى التحول من مجتمعٍ صناعيٍ إلى مجتمع حيث المعلومات –في أكثر أشكالها اتساعاً وتنوعاً– هي القوةُ الدافعةُ والمسيطرة[3]. فيما يذهب /حسن عماد مكاوي/ إلى القول بمصطلح (تفجير المعلومات) (explosion information)، ويعني به (اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل مجالات النشاط الإنساني كافة،بحيث يتم تحويل إنتاج المعلومات إلى صناعةٍ أصبح لها سوقٌ كبيرٌ لا يختلفُ كثيراً عن أسواق البترول أو الذهب[4].

وأخيراً، يطلق /محي محمد مسعد/ على ثورة المعلومات، تسميةَ عصر المعلومات، ومن وجهة نظره، فإنّ العالَمَ يشهدُ تحولاً في عنصري الزمان والمكان، مما يولدُ (بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها)[5].

---

(1)- حازم الببلاوي (على أبواب عصر جديد)، بيروت، دار الشرق، ط2 1983، ص224.

(2)- ولتر رستون (أفول السيادة) ترجمة: سمير عزت نصار، وجورج خوري، عمان، دار النشر والتوزيع، ط1، 1995،

(3)- محمد فتحي عبد الهادي (المعلومات وتكنولوجيا المعلومات)، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.

(4) - حسن عماد مكاوي (تكنولوجيا الاتصال الحديث في عصر المعلومات)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 1997، ص29.

(5) – محي محمد مسعد (ظاهرة العولمة- الأوهام والحقائق)، القاهرة، مكتبة الإشعاع، ط1، 1999، ص23.

تكامل المعرفة وأنواعها في ظل ثورة المعلومات

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات نقلةً نوعيةً في علاقةِ المعرفةِ النظرية بالإجرائية، وذلك على عدة جبهات من أهمها:

1- سرعة تحويل المعرفة النظرية إلى معرفة إجرائية من خلال عملية البرمجة.

2- تُستخدم تكنولوجيا المعلومات في معظم فروع العلم، لذا فقد غدت بمنزلة رابطة العقد بين فروع العلم المختلفة، التي صار لزاماً عليها أن تحققَ مستوىً معيناً من التجريد والتأسيس النظري الدقيق بما يؤهلها للتفاعل مع الفروع الأخرى حاسوبياً.

3- تركيز تنمية البشر في عصر المعلومات على تنمية المهارات الذهنية لا اليدوية، وهي –بحكم طبيعتها– أكثر صلة بالأسس النظرية ، ما سيقرب كثيراً بين شقي التنظير والتطبيق.

4- من زاويةٍ أخرى، لم يعد لدى الإنسان في عصر المعلومات، نتيجة تسارع إنتاج المعرفة، رفاهية الوقت لتحويل المعرفةِ النظريةِ إلى خبراتٍ عملية ، بإتباع الأسلوب التقليدي لتكرار تطبيق المعرفة النظرية في صيغتها الإجرائية. وفي هذا الإطار، أسهمت تكنولوجيا المعلومات، بصورةٍ فعالةٍ، في تسريع دورة التحويل هذه، بما وفرته من وسائل عديدة لإجراء التجارب واكتساب الخبرات، بممارستها من خلال نظم المحاكاة الرقمية في الفضاء المعلوماتي[1].

5- إنَّ معرفة المعلومات أو معرفة ماذا، ليست ضماناً لمعرفة المهارات، فقد يحدث أن يعرفَ الشخصُ قواعدَ لعبةٍ ما، دون أن يكونَ قادراً على ممارستها بالفعل، بمعنى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كثيراً ما تعطي وهماً خادعاً بامتلاك ناصية المعرفة.

بهذا المعنى أضحت المعرفة إشكالية معقدة، وبات تناولها في حاجةٍ إلى معرفة. وقد ولّدت المعرفةُ بالفعل مجالاً معرفياً خاصاً بها، يتمحورُ حول قلبٍ فلسفي يدورُ في فلكه كوكبةٌ من المعارف النظرية والتطبيقية والإبداعية، نذكر منها[2]:

أ- **معارف فلسفية**: وتشمل فلسفة المعرفة، أو الابستمولوجيا، والذي ينشغل بسؤالين محوريين، هما:

1- كيف لنا أن نعرف؟ بمعنى ما مصادر المعرفة الأساسية؟ هل هي العقل أم الحواس أم الحدس، أو مزيج بينها؟

2- ما طبيعة المعرفة؟ وما القيود التي تحد آفاق ما يمكن الوصول إليه منها؟

لقد كان من المفترض أن تغطي فلسفة المعرفة المجالات المعرفية المختلفة– علماً وفناً وتكنولوجيا– بيد أنها تمركزت حتى الآن حول العلوم، بل علوم الطبيعيات والفيزياء بصفةٍ أساسية.

ب- **معارف علمية**: وهي ممثلة في علم نفس المعرفة، وموضوعه المحوري هو العلاقة التبادلية بين المعرفة والنمو النفسي، وعلم اجتماع المعرفة، وموضوعه المحوري هو العلاقة التبادلية بين المعرفة والمحيط الاجتماعي الذي أفرزها وتفرزه.

---

(1) – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، الكويت، عالم المعرفة، عدد369، ج1، نوفمبر 2009، ص103.
(2) – المرجع السابق نفسه، ص104-105.

ت- **معارف تكنولوجية:** وهي ممثلة هنا ب (هندسة المعرفة)، والتي تتكفل بخمس مهام أساسية، هي:

1- التنقيبُ عن المعرفةِ بمعنى استخلاصها من البياناتِ والنصوص، وشبكة العلاقات الكثيفة التي تربطُ بين عناصرها.

2- تمثيلُ المعرفةِ بصورةٍ منهجيةٍ دقيقة، بحيث يمكنُ للآلةِ التعامل المباشر معها.

3- توظيفُ المعرفةِ القائمةِ في توصيفِ الظواهرِ وتفسيرها، وحلُّ المشكلاتِ وتصميمُ المكوناتِ وبناءُ الأنظمةِ والتحكم فيها.

4- إنتاجُ المعرفةِ، سواءٌ باكتشافها أو اختراعها أو إبداعها، أو إعادةُ صياغةِ القائمِ منها.

5- إهلاكُ المعرفةِ المتقادمة، ولا يعني ذلك تبديدها، بل أرشفتها بصورةٍ تسهلُ الرجوع إليها وإعادة تدويرها.

ث- **معارف إبداعية:** وهي ممثلةٌ بالفنونِ القائمةِ أساساً على المعرفة، وتشملُ الفن المفهومي القائم على الأفكار، والفن البيولوجي القائم على البيولوجيا، والتكنولوجيا الحيوية، والفن النانوي[1] القائم على العلم النانوي، والتكنولوجيا النانوية، والفن الاتصالي وليد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يشكل رسائل الإعلان والإعلام.

أثر ثورة المعلومات على تغيير المشهد المعرفي

أ- **كل عصر جديد= معرفة جديدة= فلسفة معرفة جديدة،** بمعنى أنَّ كلَّ عصرٍ جديدٍ يعني معرفةً جديدة، ومن ثم فلسفةً جديدة. وهناك عدةُ عوامل تبعث على الأمل في أن تكسبَ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فلسفة المعرفة، تلك الرؤية الشاملة التي افتقدها، بعد أن أمست هذه الرؤية أمراً ضرورياً وممكناً في آن. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنها- أي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- ستثير عدداً من القضايا الفلسفيةِ التي ستفضي إلى ضرورةِ إقامةِ جسور التواصل بين الابستمولوجيا والفروع الفلسفية الأخرى، فلسفة الأخلاق، وفلسفة الجمال، وفلسفة الوجود، بل ربما تستدعي الميتافيزيقيا أيضاً[2].

صفوة القول، إن تكنولوجيا المعلومات ستعملُ بلا هوادة على تغيير المشهد المعرفي الشامل، إذ أثبتت أنها أداةٌ لا تضاهى للابتكار المعرفي، على اختلاف المجالات، وستغير بصورةٍ جذريةٍ من النسق العلمي العام، منهجياً وموضوعياً، بل ربما يصل الأمر، كما خلص ستيفن وولفرام، إلى إعادة تعريف مفهوم العلم ذاته[3].

---

(1) – الفن النانوي هو فنٌ مستحدث يتعلق بالبنى الميكروية أو النانوية، ويقوم به فنانون وعلماء من خلال عمليات كيميائية وفيزيائية يمكن تصويرها من خلال ميكروسكوبات الكترونية ذات قدرة تضخمية فائقة. للمزيد ينظر الى نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 225.

(2) – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، المرجع السابق نفسه، ص 107.

(3) – wolfram,Stephen;2001,'a new kind of science' wolfram media, inc.

وهكذا تشكل كل نظريةٍ أو مجموعةُ نظرياتٍ علميةٍ نموذجاً إرشادياً، وهو بمثابةِ الإطار النظري والمرجعـــي للقواعـــد والمعايير والمفاهيم التي تنطوي عليها النظرية، إضافةً إلى مجموعةٍ من الشروط الاجتماعية والنفسية والتاريخية. لكن هذه النظريات التي يؤطرها نموذجٌ إرشاديٌ واحد، غالباً ما تحتوي على بعض الثغرات والنواقص والعيوب. وفي مجال الجهد المبذول لحلها أو تلافيها، تبدأ عناصر تكون بداية نموذجٍ إرشاديٍ آخر بالتكون في قلب النمـــوذج القـــديم، وتولـــد نظريات جديدة إما بشكلٍ تدريجيٍ متسلسل وتراكمي، أو بشكلٍ طفرويٍ وفجائي على نمط القطيعة المعرفية، وتـــأتي الثورات العلمية الجديدة كإجاباتٍ على أسئلةٍ قديمة، أو ردودٍ على أسئلةٍ متوالدة، تُسهمُ في تقديم الحلول والتفسيرات لمستجدات الحياة العلمية.

ب- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلوم المعرفة**: لقد وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعلم نفس المعرفة معملاً، من خلال تكنولوجيا المخ القادرة على نقل صورة حية لما يجري داخـــل هـــذه العجينـــة الرمادية، وما يسري عبر شبكة أعصابها، وهو ما سيرقى بعلم نفس المعرفة مـــن مـــستوى التـــصورات والاستبصار، إلى مستوى التجريب العلمي، أما بالنسبة إلى علم اجتماع المعرفة، فقد وفرت له تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال الانترنت، ساحةً ساخنةً للتفاعلِ الاجتماعي الحي على أوسع نطاق، ليتحررَ بذلك علمُ الاجتماعِ من محدوديةِ الاستبيانات، والتعامل على مستوى العينات.[1]

ت- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعرفة**: وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدداً من الوسائل التكنولوجية التي قامت عليها هندسة المعرفة، ومن عناوينها، دون الغوص بالشرح :

الذكاء الطبيعي– الويب الدلالي –التنقيب عن البيانات –الهندسة الانطولوجية –الروبوتات المعرفية.
التكنولوجيا اللغوية –المنطق الحاسوبي –الأرشفة الالكترونية.

ث- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفنون المعرفة**: لقد عكست تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آثارهـــا على جميع جوانب منظومة الإبداع الفني، بما وفرته من وسائل، وما أدت إليه من تحولات، من أبرزها:

1- وسيط الكتروني لإخراج العمل الفني، يتسم بالمرونة والدينامية والتفاعلية.

2- وسائل عملية، من خلال الرقمنة وتكنولوجيا الوسائط المتعددة، لاندماج الفنون وتجاورها.

3- إعادة صياغة العلاقة بين الفن ومنتجهِ ومسوّقهِ ومستهلكه[2].

---

(1) – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، ج1، مرجع سابق، ص 80.
(2) – المرجع السابق نفسه، ص 82.

مكامن العلاقة بين الفلسفة وتكنولوجيا المعلومات

ثمة علاقة وثيقة تربط ما بين تكنولوجيا المعلومات والفلسفة، تتجلى بوضوح ما أن نمعن النظر في بعض تعريفاتها السائدة[1]:

1- إذا كانت الفلسفة هي المنظار الأيديولوجي الذي نرى من خلاله الواقع من حولنا، فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي الوسيط بين إنسان العصر وواقعه، يراه من خلال التلفزيون وشاشات الكمبيوتر وبانوراما الانترنت وشاشات الهاتف المحمول ونظم الاستشعار من بعد.

2- وان كانت الفلسفة لدى ديكارت تقترب من كونها أداة لتفسير الواقع، فتكنولوجيا المعلومات من أمضى أسلحة رصد هذا الواقع وتحليل ظواهره بغية تفسيره.

3- وان كان واجب الفلسفة الأساسي- كما يرى ميشيل فوكو- هو تشخيص الحاضر ورؤية الماضي من منظور هذا الحاضر، فتكنولوجيا المعلومات، بتغلغلها في كيان المجتمع وتنظيمات مؤسساته، ونفادها إلى قلب جماعاته، هي قرون الاستشعار التي تنقل إلينا نبض هذا الحاضر، ووسيلتنا الفعالة لإعادة النظر إلى تراث الماضي، وإعادة صياغته وتوظيفه من منظور الحاضر.

4- أما إذا كانت الفلسفة أداةً لتغيير العالم، كما يرى كارل ماركس، فتكنولوجيا المعلومات قد أثبتت كونها من أنجع أدوات التغيير، فهي تغير المصانع والمكاتب والفصول والمنازل، وتضيف لمستها الذكية إلى الطرق والمدن والقرى، وهي تغير كذلك العقول والسلوك من خلال ما توفره من وسائل التعليم والإعلام.

5- وأخيراً، إذا ما سرنا وراء- هسرل- في محاولته جعل الفلسفة علماً دقيقاً، فإن تكنولوجيا المعلومات قد وفرت، ولأول مرة، معملاً تجريبياً لنظرية المعرفة[2].

---

[1] – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 114.
[2] – المرجع السابق نفسه، ص 115.

مما تقدم نستنتج أن التطور التكنولوجي الذي أوصلنا إلى ما يمكن تسميته بـــ(القرية الإلكترونية)، والذي يُعَدُّ عنصراً حاسماً في التدفق اللامتناهي للمعرفة والأفكار والرموز والمسميات، إن هذا التقـــدم، أصـــبح يؤدي دوراً كبيراً في تنمية العقل، أي أننا أمام ثورةٍ في تخطي الأفكار والعقائد والإيديولوجيات، وحـــتى الماركات والنقود والعواطف، الحدود القومية، لبناء منظومة عقلية (عبر الاتصال والتواصل).

المبحث الرابع
المعرفة كعنصر من عناصر القوة

تشكلُ المعرفةُ وتطبيقاهما في وقتنا الراهن أحدَ المواردِ المهمةِ للنمو في ميدان الاقتصاد، الذي امتدت أنشطتهُ على البيئة الرقمية المصاحبة لسيادة البيئة الشبكاتية في مجتمع المعلومات والمعرفة المعاصرة. وقد أسهمت زيادة مكانة المعرفة وأهميتها في بيئةٍ مفعمةٍ بالتحديات، وتوفر فرصاً عديدة لبلوغ مراتب متقدمة، في دفع أصحاب القرار في وطننا العربي نحو صياغة استراتيجيات جديدة، بقصد اختصار الأشواط الطويلة التي تحقق لاقتصادياتنا فرصةَ ترسيخِ مكانتها على أرض المجتمع الرقمي المعاصر، بقفزاتٍ نوعيةٍ تدعمها القدرات الفائقة التي توفرها تقنية المعلومات والاتصالات، التي باتت تسابق الزمن وتمنحُ المجتمعات المعاصرة فرصةَ ترسيخِ أسسٍ جديدةٍ للتنافس الرقمي السريع[1].

فالفجوةُ بين البلدانِ المتقدمةِ والبلدان الناميةِ، لم تعد مجرد فجوة موارد، بل أصبحت فجوةً معرفيةً نتيجة الثورة الهائلة في التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات، إذ تنقسمُ المجتمعات البشرية الآن على أساس (من يعرف ومن لا يعرف)، وليس (من يملك ومن لا يملك)[2].

ولذلك، اعتُبرت المعلومات قوة يمكن استخدامها كأداة تأثير في سلوكيات الأفراد في المجتمع، ولا تعني المعلومات الوفيرة شيئاً في مجتمعٍ لا يُحسن استخلاصَ ما تحتويه من مفاهيم وعلاقات داخلها، ومن هنا تظهرُ الأهميةُ القصوى لعملية معالجة المعلومات، ويبرز الدور المهم والفعال الذي تلعبه الحاسبات الإلكترونية في عملية تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات في أزمنةٍ بسيطةٍ جداً[3].

تعريفات المعرفة

المعرفة هي أحد تلك المفاهيم بالغة التعقيد، مثلها في ذلك مثل ألغاز العقل الأخرى، التي تشمل الوعي والذكاء والفهم والحدس والإدراك والمعنى والتعلم وحل المسائل، وجميعها قد استعصت على التعريف لسبب أساسي، مفاده أن كشف النقاب عن هذه الألغاز من العمليات الذهنية اللامحسوسة، والتي تتطلب أن يمارسَ العقلُ فعله على ذاته. ولكن مقارنة بغيرها من ألغاز العقل، تتميز المعرفة بفارق جوهري، يكمن في كونها ذات جوانب محسوسة، تتجلى في صورة نظريات ونظم واكتشافات علمية وانجازات تكنولوجية، ونتاج إبداعي. لقد تعددت النظريات ووجهات النظر في تعريف المعرفة، واتخذت فلسفة المعرفة مناحي عدة ومتباينة، تمركزت حول مجموعة من الأسئلة، المحورية ذات الطابع الثنائي من قبيل[4]:

---

[1] – حسن مظفر الرزو (سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي، وانعكاساتها المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية)، بيروت، المستقبل العربي، العدد 348، شباط/فبراير 2008، ص84.

[2] – www.mokatel.com/open share/Benoth/melmyah/information/inedeh

[3] – المرجع السابق نفسه.

[4] – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة) مرجع سابق، ص 88.

أ- هل المعرفةُ مدركاتٌ تلتقطها الحواس، أم معتقداتٌ مبررة أو غير مبررة أحياناً، يختزنها عقل الفرد وتتوارثها الجماعات؟

ب- هل المعرفةُ فعلٌ عقلي، أم ما يتولد عن هذا الفعل؟ بقولٍ آخر، هل المعرفةُ عمليةٌ ذهنيةٌ، أم بنيةٌ من مفاهيمَ، وضعها الإنسانُ في لغته الخاصة، التي تحدد معرفته، وتحد عالمه بحدودها؟

ت- هل المعرفةُ انطباعاتٌ من أحاسيسَ ومشاعرَ وانفعالاتٍ، أم هي- كما يرى هيوم- ما تخلفه هذه الانطباعات من أفكارٍ في صورةِ خواطرَ واستبصاراتٍ وصورٍ ذهنية؟

ث- هل المعرفةُ واقعةٌ طبيعيةٌ فردية، كما يتناولها علم النفس، أم هي واقعةٌ اجتماعيةٌ ترى المعرفةَ أداةً للتواصل، ونتاجاً واتفاقاً واصطلاحاً ما بين أعضاء الجماعة المشاركة في صنعها؟

ج-هل المعرفةُ هي آليةُ توليدها، أم حالةٌ من الصفاء الذهني، وفقاً ل /سبينوزا/، يتم التوصل إليها بتصحيح الفهم وتخليصه من الأفكار الغامضة والمبهمة؟

ح-هل المعرفةُ أداةٌ للفعلِ، لا تأمل نظري لا جدوى منه، كما يرى /جون ديوي/، وغيره من البراغماتيين؟ أم هي نورٌ فطريٌ، كما يرى أهل الرياضيات، الذين رأوا في المعرفة الحقائق المطلقة التي لا يرقى إليها الشك أو الخطأ، على عكس وجهة نظر أهل الطبيعة الذين قالوا بأنَّ المعرفةَ نسبيةٌ، وغير يقينية؟(1)

إن هذه الأسئلة وغيرها تشيرُ إلى الصعوبات التي تعترضُ محاولة الإحاطة بمفهوم المعرفة، ومع ذلك فقد حاول الباحثون تقديم تعريفات تبين طبيعة المعرفة ومدلولها. فالمعرفة -كما يراها **نبيل علي**، هي حصيلةُ هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على التحكم، أما تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002 -والذي كان تحت عنوان خلق الفرص للأجيال الجديدة القادمة- فقد نوه إلى أنَّ المعرفةَ هي عمادُ التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكلٍ غير مسبوق.

والمعرفةُ -كما يرى التقرير- سلعةٌ ذاتَ منفعةٍ عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني(2)، إذ يشيرُ هذا التقريرُ إلى أنّ البلدانَ العربيةَ تواجه فجوةً كبيرةً في المعرفة، ولن يكون من السهل التغلب عليها، لأنّ المعرفةَ بمعناها الواسع، هدفٌ متحركٌ، وحدودها في توسعٍ مستمر. وللتصدي لفجوة المعرفة

---

(1) – المرجع السابق نفسه، ص 90.

(2)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، بعنوان (خلق فرص للأجيال الجديدة القادمة)، ص4-5.

هذه لا بدَّ من القيام بعملٍ متزامنٍ في ميادينَ ثلاثةٍ مترابطةٍ، وقد تكون متكاملة، هي:

1- **استيعابُ المعرفة**: وذلك عن طريق تزويد الناس بالقدرة على استخدام المعرفة عن طرائق عدة من أهمها التعليم.

2- **اكتساب المعرفة**: إذ يتضمن التزاماً شاملاً، على جميع مستويات المجتمع، باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار.

3- **نشر المعرفة**: إذ وسَّع تلاقي الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة بشكلٍ كبيرٍ القدرةَ على نشر المعلومات وتخفيض التكاليف[1].

ولكن الأمر الذي يؤكده التقرير هو أن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة، وإذا كانت الشكوى في الماضي من الشحّ المعلوماتي، فإن المشكلةَ في هذه الأيام تكمنُ في الإفراط المعلوماتي أو بما بات يسمى بـ(حمل المعلومات الزائد)، إذ إن ما يوفره الإنترنت من معلوماتٍ هائلةٍ يمكن أن يكون عائقاً ما لم يتم تنظيمها وتأطيرها من خلال توافر الأدوات المناسبة في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها في حل المشكلات.

أهمية اكتساب العرب للمعرفة

لا شك بأن المجتمع الإنساني- كما قيل- ليس وليد نظمه السياسية أو الاقتصادية، بقدر ما هو صنيعة نظام التواصل الذي يسري في أوصاله، فهذا النظام هو الذي يصنع من المجتمع واقعاً، ويتطلب التواصل الفعال درجة عالية من الشفافية، التي تعني استخلاص المعرفة الصافية من ضوضاء شحنة المعلومات الحاملة لها. فكما يمكن أن تضيع الحكمة في خضم المعرفة، على حد تعبير /تي.اس.اليوت/، يمكن للمعرفة أن تضيع في خضم المعلومات. إن المعرفة هي التي تحقق التواصل بين أفراد المجتمع، من خلال اتفاقهم على معانيها وقبولهم بحقائقها، والمشاركة في إنتاجها، وتحديد معايير الحكم على صحتها ودرجة أصالتها. كما أن المعرفة أداة لكل نمو، من نمو الطفل ذهنياً ووجدانياً، إلى نمو المجتمع بأسره، ثقافياً وتربوياً واقتصادياً، إذ أصبحت المعرفة أهم مورد اقتصادي.

من هذا المنطلق، فإن العرب أحوج من غيرهم إلى المعرفة، لأنها وحدها الكفيلة بانتشالهم من كبوتهم الحالية، وما أكثر الأسباب والدوافع إلى امتلاك المعرفة، ومنها على سبيل المثال:

1- المعرفةُ سلاحٌ ضد اللا علمية التي تفشت في المجتمعات العربية.

2- المعرفةُ مدخلٌ لتأصيل الخطاب التنموي، وتوسيعُ آفاق عملية الإصلاح العربي، وتجاوز نطاقه الحالي ذي التمركز السياسي- الاقتصادي في يد الدولة، وذلك من منظور إقامة مجتمع المعرفة.

3- المعرفةُ وسيلةٌ لتسريع حركة التنمية، إذ يمكن من خلالها استحداثُ بدائلَ مبتكرةٍ لتعويض التخلف وحرق المراحل.

---

[1] - المرجع السابق نفسه، ص6-7.

4- المعرفةُ أداةٌ لتطويق عدم الشفافية، وفضحُ أسرار التضليل الإعلامي، الذي برعت السلطاتُ في استخدامه.

5- المعرفةُ وسيلةٌ لفض الخلاف بين الدين وبعض نظريات العلم الحديث، خصوصاً في مجالات نشأة الكون والإنسان، وكذلك لكونها -أي المعرفة- منطلقاً لإنهاء تلك الخصومة المفتعلة بين الدين ومعظم أجناس الفنون، من موسيقى وتشكيل ونحت وفنون أداء.

6- المعرفةُ وسيلةٌ لترشيد ذلك التوجه الفكري الذي ينادي ببناء صروحٍ معرفيةٍ خاصةٍ بنا، نقيمها من الصفر، في ظل ما أطلقوا عليه "أسلمة المعرفة"[(1)]، وهو توجهٌ خاطئٌ يفتقرُ إلى الحد الأدنى من فلسفة المعرفة، وتاريخ تطورها، ونظرياتها المستقرة، فضلاً عن عدم انسجامه مع عالمية الإسلام، والأهم من كل ما سلف، أنه توجهٌ يتناقضُ بشكلٍ صارخٍ مع أسس إنتاج المعرفة في عصر المعلومات، القائم على المشاركة الجماعية.

ولكن، ورغم هذه الأهمية الكبيرة للمعرفة بالنسبة للأوطان والشعوب، إلاّ أنّ هناك ظواهرَ تؤكدُ الاستخدامَ السيئ لهذه المعرفة، وقد بات جلياً كيف يتمُ استخدامُ المعرفةِ كسلاحٍ، من قبل قوى خارجية تستهدفُ العرب والإسلام، إذ أصبحنا بالفعل لقمةً سائغةً أمام هذه القوى اللينة التي تستندُ إلى ما تتيحه مراكز الدراسات والبحوث داخل الجامعات الأوربية والأمريكية وخارجها، فالطريقُ ممهدةٌ أمام هذه القوى لتسري كالنار في الهشيم، مخترقةً الكيان العربي عبر شقوق تفككه، وفوارق طبقاته، وفجوات تناقضاته.

وكما يُساءُ استخدام المعرفة ضد الدول العربية من الخارج، فإنّ الأنظمةَ العربيةَ تُسيءُ استخدام المعرفة ضد شعوبها، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- استغلالُ تدني الثقافة العلمية والتكنولوجية في استبعاد المواطنين من المشاركة في القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية.

ب- ترويجُ فكرٍ سياسيٍ مغرضٍ، لتبرير الممارسات، والإبقاء على التوازنات، وإخماد الدافع إلى المطالبة بالحقوق الأساسية.

ج- استخدامُ الإعلامِ لمؤشراتٍ ومصطلحاتٍ اقتصاديةٍ منغلقة، من ربطها بما يعانيه المواطن العادي من مشكلاتٍ، مثل ارتفاع تكلفة المعيشة، وتقلص فرص العمل.

د- بعض الممارسات الخاطئة التي تعمل على توظيف الدين لمصلحة سلطةٍ أو فئةٍ، وفي هذا خطرٌ يُصيبُ الأمةَ العربيةَ في قلبها.

---
(1) – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة) مرجع سبق ذكره، ص 73.

العلاقة بين القوة والمعرفة ومكانة العرب بينهما

إنّ جوهر العلاقة بين القوة والمعرفة يُبرزه، بصورةٍ كبيرةٍ، ذلك الارتباطُ الوثيقُ بين العولمةِ والتكنولوجيا، وهي علاقةٌ انعكاسيةٌ ذات مسارين متقابلين، خلاصتهما أنّ المعرفةَ قوةٌ، والقوةُ أيضاً معرفةٌ. فالمعرفة التكنولوجية عموماً، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجهٍ خاص، هي مصدر القوة الأساسية التي ترتكز عليها عولمةُ هذه الأيام، المتمركزة حول الاقتصاد القائم أصلاً على التكنولوجيا. أما المسار المنعكس لكون القوة معرفة، فيُقصد به أن القوة قادرة على توليد معرفة تساندها، وتوفر لها أدوات سيطرتها، إذ تمارس العولمة دوراً أساسياً في توجيه عملية إنتاج المعرفة عموماً، والمعرفة التكنولوجية على وجه الخصوص، ومن الشواهد على ذلك[1]:

1- تركيزُ صناعة الدواء على إنتاج الأدوية الأكثر ربحيةً، كعقاقير إطالة العمر والحفاظ على الحيوية، ومساحيق التجميل، لا الأدوية الأكثر ضرورةً، مثل مقاومة الأوبئة والأمراض المتفشية.

2- استخدامُ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات –في البداية– في المجال العسكري، ثم التجاري، و لم يتم إلا في مرحلة متأخرة تطبيقها في المجال التعليمي والثقافي، بعد أن أصبحت عولمة التعليم رافداً مهماً من روافد العولمة.

3- إعطاءُ الأولوية في الموجة الأولى من تطبيقات التكنولوجيا النانوية[2] لإنتاجِ سلعٍ استهلاكيةٍ جديدةٍ، بدلاً من إعطاء هذه الأولوية لمجالات حماية البيئة، والتغلب على مشكلة تلوث الهواء.

لقد بات واضحاً أن التقدم الحاصل في التكنولوجيا، والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد، يؤثران، ليس في درجة النمو وسرعته فحسب، بل أيضاً في نوعية حياة الإنسان، باعتبارها مؤشراً حاسماً على وجود تنميةٍ بشريةٍ قابلةٍ للبقاء. فثورةُ التكنولوجيا، ولا سيما في ميدان الاتـــصالات والانترنـــت، أخذت تؤثرُ مباشرةً على تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه، وتجعل من عامل السرعة في التأقلم مع التغيير من أهم العوامل الإنتاجية.

---

(1) – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، مرجع سابق، ص 22.

(2) – ظهر علم النانو والتكنولوجيا النانوية للعمل على المستوى الذري والجزيئي وما فوق الجزيئي في المقياس مابين 1و100 نانو (النانو واحد على ألف مليون من المتر)، ويسعى علم النانو الى فهم بنية المادة في أدق حالات صغرها، وكيف ينشأ عن هذه البنية سلوكها الفيزيائي والكيميائي. أما التكنولوجيا النانوية فتهدف الى تخليق مواد جديدة وتصميم أجهزة ونظم وآليات وأنظمة نانوية بالغة الضآلة، ذات خواص وأداء غير مسبوق. للمزيد انظر نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، مصدر سبق ذكره، ص260.

والدول التي لم تدرك بعدُ أنّ المعرفةَ هي العاملُ الأكثرَ أهميةٍ للانتقال من التخلف إلى التطور، ومن الفقر إلى الغنى، ستجدُ نفسها على هامش التحولات، بل والمتضرر الأكبر منها[1].

والسؤالُ الذي يطرحُ ذاته هو: أين العرب من هذا التطور العاصف للعلم والتكنولوجيا، ومن هذا الاتساع المتواصل لنطاق المعرفة ودورها؟

وفي محاولة الإجابة، لا بد من استعراض عاملين مؤثرين في هذا الواقع المتردي:

أ- **عاملٌ داخلي**: ويتمثل في التبعية التكنولوجية المترسّخة، التي تصلُ في كثيرٍ من الأحيان إلى انعدام الإسهام، وتسليم المشاريع على الجاهز، حتى أصبحنا نستوردُ رؤانا المستقبلية، واستراتيجيات التنمية العلمية وخططها الإجرائية.

ب- **عاملٌ خارجي**: من صنع الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل استراتيجيات تطويرها وتسويقها على إضعاف إسهام العرب التكنولوجي، ومع التقدم التكنولوجي الهائل يكاد الوضع يصل إلى حد الاستبعاد الكامل.

إن موقفنا الحالي من التكنولوجيات المتقدمة، سواءٌ كان إحجاماً من قبلنا، أو تحجيماً بفعل غيرنا، هو تقاعسٌ لا يمكن تبريره إذا ما قارناه بما تقومُ به دولٌ كالهند والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا على صعيد التكنولوجيات المتقدمة الثلاث[2].

وربما يتبادر إلى أذهان البعض أن ضعف إسهام العرب في مجال التكنولوجيا يجعلهم بمنأى عن آثارها السلبية، فمن مفارقات القدر أن الكبار هم الذين يجنون أكبر نصيب من منافع التكنولوجيا، في حين يتحملُ الصغارُ أكبرَ قدرٍ من مخاطرها، فها هما بنغلاديش ودلتا نهر النيل مهددتان بالغرق لارتفاع منسوب سطح البحر من جراء ارتفاع درجة حرارة الأرض بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري.

خلاصة الأمر، لقد حوّلت ثورة المعلومات المعرفةَ إلى موردٍ أساسي من الموارد الاقتصادية، وبذلك أصبح الاستثمارُ في مجال المعلومات والتقنية أحد عوامل الإنتاج، إذ إنه يزيد في الإنتاجية ومن فرص العمل، كما أنّ المعرفةَ وتقنيةُ المعلومات بدأت تحلُّ محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة، وهناك من يرى أن قطاع المعلومات

(1) – كريم أبو حلاوة (العرب والمستقبل، إرهاصات وعي نقدي محتمل)، مرجع سبق ذكره، ص21.
(2) – نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، مرجع سابق، ص20-21.

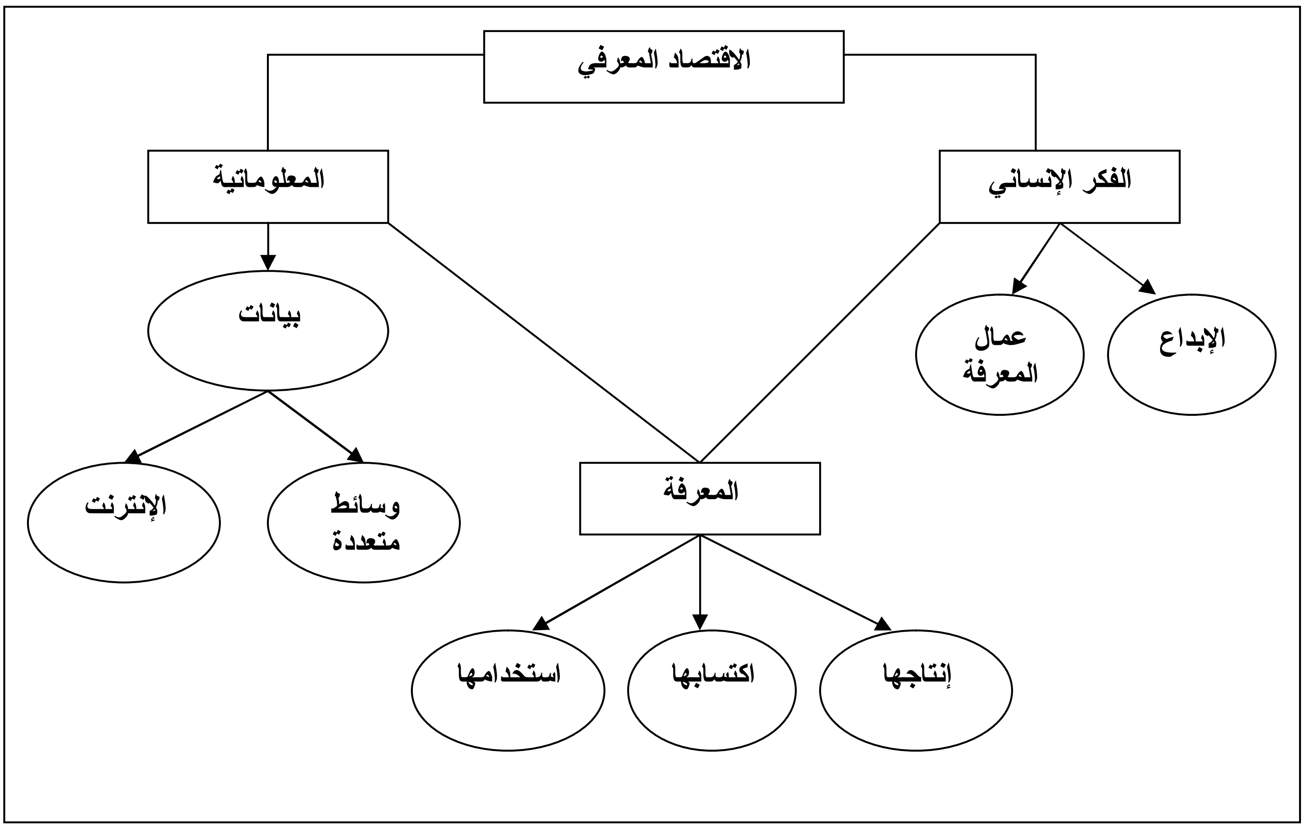
أصبح الآن قاطرة التنمية والتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم[1].

وإذا كان الاقتصادُ هو علمُ الندرة (scarcity science)، أو هو العلمُ الذي يدرسُ الخيارات في عالم الندرة، فإنّ اقتصادَ المعرفةِ هو في أبرز خصائصه، -خاصةً في ظل التكنولوجيا الرقمية ونموذجها الأرقى الإنترنت- هو اقتصادُ الوفرة. واقتصاد المعرفة -كما هو مبين في الشكل(2)- هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومعنى ذلك أنّ المعرفةَ في هذا الاقتصاد تشكلُ مكوناً أساساً في العمليةِ الإنتاجيةِ كما في التسويق.

إن عالم اليوم يشهدُ ثورةً علميةً وتكنولوجيةً لها بالغُ الأثرِ في سلوك الأفراد وفي تعاملهم مع محيطهم الاجتماعي والتربوي والثقافي الذي يعيشون فيه، و لم يكن الوطن العربي بمعزلٍ عن هذه التحولات، وها هي تقنياتُ المعلومات والاتصالات والبثّ التلفازي عبر الأقمار الصناعية وشبكات الحواسيب تحطم احتكار المعرفة الذي ظل طويلاً مقتصراً على النظم التعليمية والمناهج. ولعل هذا التوافق بين المعرفةِ (بخصائصها الملائمة كمحتوى أثيري غير مادي وقابل للتحول إلى رقميات)، وهذه التكنولوجيات، تمثلُ الاقترانَ الفريدَ الأول في تاريخ التطور الاقتصادي[2].

من هنا فإنّ المعرفةَ هي مصدرٌ رئيسٌ للقوةِ في الحاضر، وكذلك في المستقبل، إن لم تكن هي المصدرُ الوحيدُ لها في المستقبل، ومن ثم فإنها محور صناعات المستقبل، وسوف يحرص الجميع على الحصول عليها.

الشكل (2)[3]



---

[1]- عبد ارحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي (المنهج والاقتصاد المعرفي)، عمّان، دار المسيرة، ط1، 2007، ص15.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص28.

[3] - عبد ارحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي (المنهج والاقتصاد المعرفي)، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفصل الثاني

البعد الاستراتيجي لثورة المعلومات

تمهيد:

المبحث الأول : صناعة المعلومة وإنتاجها.

المعلومة تعريفاً ووظيفةً.

صناعة المعلومة والتنافس عليها.

واقع صناعة المعلومات في الوطن العربي.

المبحث الثاني: دور الإعلام ووسائل الاتصال في عصر الثورة المعلوماتية.

الاتصال تعريفاً ودوراً.

الفجوة الإعلامية بين دول الشمال ودول الجنوب.

عوامل ظهور ثورة الإعلام والاتصال.

فاعلية الإعلام العربي في عصر ثورة المعلومات.

الفصل الثاني

البعد الاستراتيجي لثورة المعلومات

تمهيد

يشهد العالم، ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحوّلات عميقة تشكّل في حدِّ ذاتها ثورة معلوماتية وإعلامية، من شأنها إحداثُ تغيّراتٍ مهمةٍ في مجالات الحياة المعاصرة، وتحدياتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ واتصالية، تشكّلُ في مجملها معطياتٍ حياتيةٍ تنعكسُ على حركة المجتمع الماديةِ والفكريةِ والخلقيةِ والروحيةِ، وعلى أنماط الحياة وطرائقها.

ومما يعجّلُ بهذه الاحتمالاتِ أنَّ الانفجارَ المعرفي المتسارع الإيقاع، الذي أتى للعالم بكتلٍ هائلةٍ من المعارف، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما أحدثتهُ من وسائلَ وعلاقاتٍ جديدةٍ وطرق في العمل لم تعرفها البشريةُ من قبل، وما فرضتهُ ثورةُ الاتصالاتِ من سرعةٍ بالغةٍ وسعة المعلومات وتشابكها وإلغاء الأبعاد وترابطها، كلها أدّت إلى تغيّراتٍ جوهريةٍ في التفكير والحياة والعمل[1].

وقد أدى انتشارُ المعلوماتِ إلى إحداثِ تعقيداتٍ في طرق إيصال المعلومات وملاحقتها، وصاحبَ ذلك حاجةٌ متزايدةٌ إلى تنظيم المعلومات وتخزينها بأساليب تتيحُ استرجاعها بأقصى سرعةٍ وفي أيِّ مكان. وهذا ما أدى إلى ظهور علمٍ جديدٍ هو **علم المعلومات** الذي ارتبط بالثورةِ التكنولوجيةِ واستفاد منها في عملية نقل المعلومات وتوفيرها، من خلال تكنولوجيا المعلومات التي تشمل:

1- الحاسبات الإلكترونية التي تقوم بتجهيز المعلومات واختزان كميات ضخمة فيها، واسترجاعها بسرعةٍ ودقةٍ وفاعلية.

2- وسائل الاتصالات التي تستطيع توزيع المعلومات وبثها بسرعةٍ كبيرةٍ لأشخاص مختلفين ومتعددين بصرف النظر عن الأماكن التي يقيمون فيها.

3- التصوير المصغِّر الذي يسمح بتصغير الأحجام المتضخمة من المعلومات في حيّزٍ ومساحةٍ صغيرين جداً[2].

وفي ظل هذه المعطيات، أصبحت المعلومات مورداً استراتيجياً حيوياً لا يقلُّ أهميةً عن المواردِ الأخرى، فبات قطاعُ المعلوماتِ يشكِّلُ مصدراً رئيساً للدخل القومي والعمل والتحول البنائي. وقد أحدثت ثورةُ المعلوماتِ نقلةً هائلةً في حياة الإنسان، وغيَّرت الكثير من مفاهيمهِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ والاجتماعية. ومازالت هذه الثورةُ منتشرةً وقويةً بعد أن أخذ المجتمعُ الصناعي يتخلى عن مكانهِ لمجتمعٍ جديدٍ يعملُ غالبيةُ أفرادهِ في المعلومات، وليس في إنتاج السلع والبضائع[3].

لقد أدركت الدولُ المتقدمةُ أهميةَ المعلوماتِ كموردٍ استراتيجيٍ هامٍ وحيوي لا يقلُّ أهميةً عن الموارد الأخرى، وربما يفوقها أهميةً ومكانةً، كونها عنصراً لا غنى عنه في الحياةِ اليوميةِ وفي اتخاذ القرارات وفي نشاطات البحث العلمي،

---

[1]- ياس خضير البياتي، (الاتصال الدولي والعربي مجتمع المعلومات ومجتمع الورق)، عمان، دار الشروق، 2006، ص27.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص27.

[3]- المرجع السابق نفسه، ص48.

والركيزة الأساسية للتقدم العلمي والحضاري والتنمية. فمن يمتلك المعلومات ويستثمرها بشكل أفضل، ومن يمتلك نُظُم معلومات متطورة هو الأقوى، لأنّ قدرةَ الإنسانِ على استثمار الموارد المادية والبشرية رهينةً بقدرته علـــى اســـتثمار المعلومات.

كما أصبح التطور الكبير للمعلومات إنتاجاً وتوزيعاً واستخداماً في العقدين الأخيرين جلياً بعد استثمار التكنولوجيـــا الحديثة، وبخاصةٍ التطور في تكنولوجيا الحواسيب والاتصال من بعد تكنولوجيا المصغّرات الفيلمية والليزرية، ممـــا أدى إلى أن تصبحَ المعلوماتُ من أكبر الصناعات في الدول المتقدمة، إذ يشكِّل قطاع المعلومات المصدر الـــرئيس للـــدخل القومي والعمل، وتُظهِر اقتصاديات الدول الأوربية أن (40%) من دخلها القومي قد نتج عن أنشطة المعلومـــات في منتصف سبعينيات القرن العشرين[1]. ومن خلال هذا الاهتمام المتزايد بقطاع المعلومات، ظهر في السنوات الأخـــيرة العديد من المصطلحات المرتبطة به، وتؤكد أهميته وفاعليته على نطاقٍ واسعٍ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:(قطاع المعلومات، وسيط المعلومات، شركات المعلومات، بنوك المعلومات، مديرو المعلومات، تسويق المعلومات..) وسواها.

أما عربياً، فيمكن أخذُ العبر من تقارير الأمم المتحدة الإنمائي (undp)، عن التنمية البشرية في الوطن العربي لعـــامي 2002 و 2003، وكان الأخيرُ معنياً ببناء "مجتمع المعرفة" في الوطن العربي، والذي يعدُّ متخلفاً بـــصورةٍ خطـــيرةٍ مقارنةً بالبلدان الأخرى في تطوير البنية التحتية التي تدمج قدراته العلمية والتقانية في الاقتصاد والمجتمع، وهـــو أيـــضاً يكرّس من المصادر أقل كثيراً مما هو ضروري لعمليات البحث والتطوير[2].

---

(1)- المرجع السابق نفسه، ص 48.

(2) – مجموعة من الباحثين (العرب وثورة المعلومات)، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد (44)، ص139.

المبحث الأول

صناعة المعلومة وإنتاجها

أينما ذهبنا، وحيثما نظرنا، وكيفما بحثنا، نجد أنفسنا في خضمّ بحرٍ من المعلومات، نجدها في جسيمات الذرّة ونـــواة الخلية، كما نجدها في المحيط الأرضي والمجرّات الفضائية، كما تكمن المعلومات في بنية الكائن البشري الذي أوشك أن يتحول إلى قاعدة بيانات، عن طريق الخرائط الوراثية والمخّية، كذلك تكمن في بنية المجتمع البشري، سواءٌ أنظرنا إليه ككائنٍ بيولوجيٍ تتفاعل في داخله (أعضاؤه) من مؤسسات الحكم والاقتصاد والدين والتربية والإعلام وأجهزة الأمن والرقابة والقانون، أم نظرنا إليه كنسقٍ رمزيٍ وليد الخطابات المعرفية التي تسري داخل بنيته، ما بين أفراده وجماعاتـــه ومؤسساته[1]. لكن اللافت في كل هذا، من زاوية اهتمامنا، أن من أهم خصائص مجتمع المعلومات ارتباطه العضوي بوسائل الاتصال التي تلعب فيه دوراً محورياً، وسعيه المعلَن، على الأقل، إلى تحقيق ديمقراطية المعرفة، بإشاعة المعلومة بين كل فئات المجتمع وشرائحه، وبتسهيل انسيابها في كل الاتجاهات، مع ما يتصل بذلك من تكريسٍ للحق في الاتـــصال بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، لكنه حتماً لا يعني بالضرورة مجانية المعرفة، بل يُعَدّ المعلومة مرسباً للعلم تتجمع فيـــه القطاعات الفكرية والقيم المضافة[2].

المعلومة تعريفاً ووظيفةً

المعلومةُ هي الجوهرُ الجديد للبضاعة المروَّجة، وهي معدنها الأصيل. ولأول مرة في تاريخ البشرية تُثمَّن قيمة لا مادّيـــة على نطاق واسع، لتكتسب قيمة البضاعة المادية الرائجة، بل تفوقها[3]. أما تقنية المعلومات التي نعرفهـــا في الوقـــت الراهن، فهي وسيلة ذات طبيعة إلكترونية، لأنها تقوم بثلاث وظائف رئيسة، هي: (تخزين المعلومـــات) و(معالجتـــها) و(نقلها من مكان إلى آخر مهما تقاربت أو تباعدت المسافات فيما بينها). وليست وظيفة (تخزين المعلومات) موضوعاً غير مسبوقٍ، فالكتابةُ على الآثار القديمةِ معلوماتٌ مخزَّنةٌ، وكذلك تلك الأوراق المخزَّنة في ملفات الأرشيف. لكـــن الجديد في الأمر هو التخزين الكهرو-مغناطيسي على الأقراص الممغنَطة، والتخزين الضوئي على الأقـــراص المعروفـــة بأقراص الليزر[4]،

أما وظيفة (معالجة المعلومات)، فهي أيضاً ليست جديدةً، ولعلها كانت ومازالت وظيفة عقل الإنسان. والجديـــدُ في الأمر أن تقنية المعلومات مكَّنت الإنسان من وضع مناهج تفكيره العلمي في المسائل المختلفة، ضمن برامج محكمـــةٍ، تُنفِّذها الدوائر الإلكترونية للحاسوب بسرعةٍ تفوقُ سرعة العقل البشري، ما يجعلها تبدو ذكية. أما بالنسبة لوظيفـــة (نقل المعلومات)، فهي الأخرى ليست بجديدة، إذ يقف الإنسان في الوقت الراهن على عتبة الشبكات المتكاملة، التي

(1) – نبيل علي (الثقافة العربية وعصر المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص119.

(2)– مي كامل العبد الله،(قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي)، مرجع سابق، ص49.

(3) – المرجع السابق نفسه، ص49.

(4) – مجيد مسعود، (دليل المصطلحات التنموية)، دمشق، دار المدى، 2001، ص52.

ستوحِّد شبكات الصوت والصورة والبيانات ضمن شبكةٍ واحدةٍ هي (الجيل الثاني من الإنترنت). ففي الوقت الـــذي تبلغ فيه سرعة نقل النصوص عبر الخطوط الهاتفية نحو (ألف كلمة في الثانية)، تتجاوز سرعة النقل عبر كابلات الألياف البصرية ذلك بما يزيد على (عشرة آلاف كلمة)[1].

استنتاجاً مما تقدَّم، نجد أن المعلومات هي تلك التي تُغيِّر الحالة المعرفية للإنسان، هذا هو التعريف المبسط لمفهومٍ مراوغٍ شأنه شأن الجاذبية أو الكهرباء.. نعرفُ كيف تعمل، ولكننا لا نستطيع الاستدلال على كنهها وتحديد تعريفٍ لهـــا.. فهناك من يضع نحو عشرين تعريفاً للمعلومات، على اعتبار أنها الحقائق أو المحتوى أو المعنى أو الاتصال أو الإدراك أو الوعي الكامل أو البيانات المجهزة أو المعرفة أو مورد كالطاقة والمادّة والسلعة... إلخ، أو هذا كله في الوقت ذاتـــه[2]، وبالتالي، يصبح لدينا مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصورة أساسية على المعلومـــات وشـــبكات الاتصال والحاسب الآلي، أي يعتمد على ما يسميه البعض بـــ(التكنولوجيا الفكرية)، تلك التي تضمُ سلعاً وخـــدماتٍ جديدةٍ، مع التزايد المستمر في القوة العاملة النشطة اقتصادياً[3].

صناعة المعلومة والتنافس عليها

لقد كان بروز عصر المعلومات دافعاً لخلق قضيةٍ جديدةٍ رئيسةٍ في السياسة الدولية، وهي الـــصراع حـــول مـــصادر المعلومات وسياسات المعلومات، وتواجه كلٌّ من الدول المتقدمة والنامية هذا التحدي، إذ تمركزت سياسة المعلومات خلال السبعينيات من القرن العشرين، إلى حدٍّ كبير حول قضايا حقوق الإنسان، وحاولت الحكومات الموازنة بـــين حماية حقوق الخصوصية مع قدرة الحكومة بل وحقّها في تجميع واختزان وتجهيز ومعالجة البيانات الخاصة بـــالأفراد، وذلك لخدمة أغراضٍ مشروعةٍ أو يمكن تبريرها. كما كان هناك بعض التعارض بين كفالة حرية الصحافة والدعوة –في العالم الثالث خصوصاً– للحفاظ على السيادة الثقافية، من خلال الرقابة الأكبر على وسائل الإعلام[4].

وبعد هذه المقدمات والتعريفات، يبقى حديثنا غير مكتمل إن لم نتناول تكنولوجيا المعلومات في صورتها الشاملة، وقد اندمجت في داخلها تلك الفروع المتعددة، وتفاعلت عناصر هذا المزيج العلمي والتكنولوجي المثير في نسقٍ شديد التداخل والتكامل.

وعليه، فما نحن بصدده ليس خلطةً علميةً تكنولوجيةً وليدةَ المصادفةِ أو التداخل العشوائي غير المنتظم، بل نسقٌ متسقٌ شكّلته فروع من الأسس النظرية والتطبيقية على درجةٍ عاليةٍ من التقدم والرقي، بحيث تأهل كل فرع منها للقاء الآخر خلال رحلةٍ مضنيةٍ للنضج العلمي والتكنولوجي، وهو النضج الذي كان لتكنولوجيا المعلومات ذاتها دورٌ حاســـمٌ في تحقيقه، لقد تغذت تكنولوجيا المعلومات على نفسها لتصبغ عناصرها المكوِّنة لها بطابع التجانس، وهو التجانس ذاتـــه الذي تسعى هذه التكنولوجيا إلى إضافته على ما هو خارجها بصفتها أداةً فعالةً للتقريب بين المناهج العلمية المختلفـــة وتبادلها. وكما باتت المعلوماتية على مستوى (المايكرو) حلقة الربط بين أنشطة التخطيط والتصميم والإنتاج والتسويق

---

(1)– المرجع السابق نفسه، ص52.

(2)– أحمد بدر،(الفلسفة والتنظير في علم المعلومات والمكتبات)، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2002، ص218.

(3)– المرجع السابق نفسه، ص218.

(4) – المرجع السابق نفسه، ص226.

داخل المنشأة، فهي أيضاً أداةً للتواصل بين المنظومات الاجتماعية، ونقصد هنا (منظومات التعليم والإعلام والثقافة والتقانة) على مستوى الماكرو[1].

ولا يختلفُ الباحثون كثيراً في تحديد مسيرة تطوُّر تكنولوجيا المعلومات حيث كانت الخطابات هي نقطةُ البدايةِ، ثم أصبحت الكتب، ثم الدوريات، ثم دوريات المستخلصات، التي تولّى نشرها منتجو المعلومات من الدرجة الثانية، ثم ظهرت قواعد البيانات الإلكترونية، ثم أجهزة الحاسبات المضيفة hosts لقواعد البيانات، ثم المعلومات الإلكترونية ومنها على شبكة (الإنترنت) internet، وأخيراً الأجهزة التي تتسم بالذكاء الاصطناعي artificial intelligence والنظم الخبيرة expert systems. وقد تابع هذا التطور الناشرون البدائيون، ثم منتجو المعلومات، وأخيراً أجهزة الحاسب الخادمة servers. إن هناك زيادةً سريعةً في قوةِ وإمكاناتِ الحاسب، وكذلك في الاتصالات، والتي بدورها جعلت من الممكن تطوير الاتصالات عبر الشبكات، والنشر الإلكتروني، والوسائط الفائقة، والأعمال الجماعية المشتركة بدعمٍ من الحاسب، أو ما يُطلَق عليه (CSCW): computer supported cooperative work، والواقع الافتراضي (VR): virtual reality، وتطوير الإنسان الآلي المعرفي[2].

ويشير مصطلح (تفجُّر المعلومات) information explosion إلى اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل جميع مجالات النشاط الإنساني، إذ تحوَّل إنتاج المعلومات إلى صناعةٍ أصبح لها سوقٌ كبيرةٌ لا تختلف كثيراً عن باقي الأسواق المعروفة. وقد يزيد ما يُنفَق على إنتاج المعلومات على المستوى الدولي عما يُنفَق على الكثير من السلع الاستراتيجية المعروفة في العالم. وتتخذ ظاهرة تفجُّر المعلومات مظاهر عدة أهمها النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري، فقد تطور حجم هذا الإنتاج المنشور في الدوريات، على سبيل المثال لا الحصر، من مئة دورية عام 1800 إلى سبعين ألف دورية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين. وبصورة عامة، فإن كمية المعلومات تتضاعف كل اثنتي عشرة سنة[3]، وبالتالي أصبحت عملية استخدام المعلومات الفنية والعلمية في القطاعات الاقتصادية والصناعية والدفاعية وغيرها تحظى باهتمامٍ وطنيٍ على مستوى عالٍ[4].

ويمكن القول إن الميزة المحورية لعصرنا الرقمي هذا هي ميزة التضافر (convergence)، فهو تضافرٌ بين حقولٍ ظلت إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين تتطور على خطوطٍ متوازيةٍ، زالت بينها اليوم كل الحدود والحواجز الهيكلية والتنظيمية، وباتت تجنح إلى الاندماج.

وهو تضافرٌ يكادُ يكون اندماجاً بين هذين الحقلين من جهة وحقل الاتصالات من جهةٍ أخرى، بما فيه من هواتف وسواتل وكوابل وألياف بصرية وحزمٍ هرتزية. وهذا معناه أنه تضافرٌ بين مراكز المعلومات وشبكات الاتصالات وسواتل البثّ المباشر وقنوات ترسل المعطيات والصور والأخبار، فلم يعد في الإمكان في عصرنا الرقمي هذا تصوُّر

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص165.

[2]- www. almoquatel. com (موسوعة مقاتل الصحراء).

[3] - www. almoquatel. com (موسوعة مقاتل الصحراء).

[4]- أحمد بدر، (مصادر المعلومات في العلوم والتكنولوجيا)، الرياض، دار المريخ للنشر، 1992، ص45.

قطاعٍ من قطاعات صناعة الإعلام يتطورُ في منأى عن بقية القطاعات الأخرى[1]، إن هي إلاّ علاقة تفاعلٍ تحكمُ تطوُّر القطاعات في تضافرها وتكاملها واندماجها. فبعد الثورةِ الزراعيةِ والثورةِ الصناعيةِ، تشهدُ الإنسانيةُ اليومَ إذاً ثورةً ثالثةً هي الثورةُ الرقميةُ وثورةُ المعلوماتِ التي تتزامنُ مع تجلّي ظاهرة العولمة بمدِّها الواسع.

وهذه الثورةُ الرقميةُ، التي تُعَدّ من جوهر تيار العولمة ومن أهم مقوماته، بدأت تُحدِثُ تحولاً جذرياً عميقاً في نسيج الحضارة الإنسانية، ودخلت بها عصراً جديداً هو عصرُ المعلومات، عصراً ستمثّل فيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال مفتاحاً أساسياً لكسب رهانات التنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة[2].

وبالرغم من أنّ المعلومةَ عُدَّت، في عصرنا، أداةٌ من أدوات السيطرة، يستمر العرب في الاعتقاد بأنّ مجرد الاحتكاك بمالكي تلك المعلومة، وأخذها عنهم كفيلٌ بأن يحقق لهم ما يحلمون به من تقدُّمٍ، وقد غاب عنهم أن عملية الأخذ والعطاء تلك خاضعةٌ لموازين قوى، وأنّ احتكارَ المعرفةِ جزءٌ لا يتجزأ من احتكار أسباب الرقيّ والتطور[3]. هذه الحالة التي تعيشها أمتنا وثيقة الارتباط بوضعٍ حضاريٍ لا تُحسَد عليه باعتبار أن موقعنا الحالي داخل منظومة مجتمع المعلومات لا يؤهلنا لإنتاج المعلومة والتحكم فيها، إذ نحن في وضعيةِ تبعيةٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ وثقافيةٍ، وليس أمامنا من خيارٍ إلاّ اقتفاء أثر الغالب[4].

واقع صناعة المعلومات في الوطن العربي

على الرغم من أنّ العربَ تركوا بصمةً كبيرةً في مجالات العلوم المختلفة في العصور السابقة، حيث كان الأوربيون يغطون في ثباتٍ عميق، إلاّ أنّ واقعَ الحالِ يشيرُ إلى تبدل مواقع الطرفين بما يجعلُ المقارنةَ بينهما كمن يجهدُ للمقارنةِ بين طفلٍ يحبو ورجلٍ اكتملت فتوته وتدريبه وإمكاناته. ولكي نعرف الواقع العربي حالياً لابد من الإطلاع على حالة مؤسسات إنتاج المعرفة ونشرها.

أولاً: مؤسسات إنتاج المعرفة عربياً

لا شك بأنّ المعرفةَ هي عمادُ التنميةِ، وتزدادُ أهميتها في عصرِ العولمةِ الذي يتسارعُ فيه التغيير التكنولوجي بشكلٍ غير مسبوقٍ. فالمعرفةُ أصبحت سلعةً ذاتُ منفعةٍ عامةٍ تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشرُ في جميع جوانب النشاط الإنساني. ويشيرُ تقريرُ التنمية الإنسانية لعام 2002، إلى أنّ الدولَ العربيةَ تواجه فجوةً كبيرةً في المعرفة. ولن يكونَ من السهلِ التغلبُ عليها لأنّ المعرفةَ، بمعناها الواسع، هدفٌ متحركٌ، وحدودها في توسعٍ مستمر.

[1]- مي كامل العبد الله (قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي)، المؤسسة العربية، ص47-48.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص48.

[3] - عمر الزعفوري، أيّ موقع للعرب في مجتمع المعلومات، مجلة شؤون عربية، العدد 122، صيف 2005، ص140.

[4] - المرجع السابق نفسه، ص140

وللتصدي لفجوة المعرفة لابد من القيام بعملٍ متزامنٍ في ميادين ثلاثةٍ مترابطةٍ، وقد تكون متكاملة، هـــي: اســـتيعابُ المعرفةِ واكتسابها ونشرها[1].

وهكذا، يُعدُّ الوطنُ العربيُّ متخلفاً جداً في مجال البحث العلمي، إذا ما أردنا مقارنته بنظرائه من الدول المتقدمة. وتشيرُ الأرقام إلى أنّ عدد العلماء والفنيين في أوربا هي بنسبة 4 علماء لكل 1000 من السكان، فيما لا يتجاوز عالمٌ عربي واحد لكل 1000 من السكان(تقرير التنمية البشرية لعام 1997). وإذا أخذنا سورية مثالاً مصغراً عن الواقع العربي، يتبين لنا أن 50% من الموظفين السوريين البالغ عددهم نحو مليون شخص لا يتعدى تحصيلهم العلمي المرحلة الثانوية، في حين تبلغ نسبة حملة الدبلوم التقني أي المعاهد المتوسطة 30% من المجموع، بينما يحمل 15% من هؤلاء الإجازة الجامعية، ولا تتعدى نسبة حملة الماجستير والدكتوراه 3% و 2% على التوالي.[2]

ثانياً: مؤسسات نشر المعرفة عربياً

ليس جديداً القول بأن عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية تواجه صعوباتٍ عديدةٍ، من أهمها قلةُ الإمكاناتِ المتاحةِ للأفراد والمؤسسات، والتضييقُ على حريات أنشطتها خصوصاً في مجال الإعلام. ومع ذلك، حقـــق الـــوطن العـــربي إنجازاتٍ كميةً وكيفيةً ملموسةً خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. فقد ارتفـــع عدد المسجلين في مراحل التعليم الثلاثة من /5/ ملايين تلميذ إلى أكثر من /65/ مليوناً، وازداد عدد الجامعات مـــن ثماني في خمسينيات القرن العشرين إلى أكثر من مائة جامعة في أواخره[3]. ولكن، ورغم هذا التطور، يعـــاني التعلـــيم العربي من مجموعةٍ كبيرةٍ من المشكلات، إذ لم يتم استيعابُ كل الأطفال العرب في التعليم الأساسي، ما يعني استمرار تفشي الأمية، وخصوصاً بين الإناث. أما على مستوى نوعية التعليم فما يزال الوطن العربي يعاني من تدني نوعيته ومن ضعف العلاقة التي تربطه بسوق العمل، الأمر الذي يقوضُ واحداً من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية المـــستدامة، وهو الارتقاءُ بنوعيةِ حياة البشر ورفعُ قدرات الناس.وبلغة الأرقام فإنّ عددَ الكتبِ المترجمةِ إلى العربيةِ هي في حـــدود الخمسمائة كتاب سنوياً، في مقابل 950 كتاباً في اسبانيا، و550 في المجر، و400 كتاب في "إسرائيل"، أما حجـــم النشر العلمي العربي، فتشيرُ الإحصائيات إلى 20 وثيقة لكل مليون نسمة، مقابل 800 في البلدان المتقدمة، و40 في الدول النامية، ويقل كثيراً عن المتوسط العالمي الذي يبلغ/ 150/ إصداراً.

وإذا أخذنا مقارنة ناتج النشر العلمي نسبةً للفرد مؤشراً على أداء الأمم، يذكر تقرير التنمية الإنسانية لعـــام 2002، بأنّ متوسطَ الناتج في الوطن العربي لكل مليون نسمة هو 2%، بالمقارنة مع أي بلد صناعي، رغم أن الناتج العلمـــي العربي ازداد من /11/ ورقة بحثية لكل مليون عام 1985، إلى /26/ ورقة بحثية لكل مليون عام 1995.

وبالمقارنة مع الصين، فقد ازداد المعدل خلال الفترة ذاتها، بمقدار /11/ ضعفاً، بينما زاد المعدل في كوريا الجنوبية، من /6/ إلى /144/ ورقة بحثية، لكل مليون نسمة خلال الفترة ذاتها.

وبالانتقال إلى وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، بوصفها إحدى أهم آليات نشر المعرفة على المستوى الجماهيري، فإننا

[1] ـ تقرير التنمية الانسانية لعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[2] ـ كريم أبو حلاوة (العرب والمستقبل)، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[3] ـ المرجع السابق نفسه، ص 22.

نلاحظُ أنّ الإعلامَ العربي لا يزالُ في غالبيته يعاني من ضعفٍ في بنيتهِ التحتيةِ ومضامينه، وتعرقله قوانين وتشريعات تحد من حريته وفاعليته، وتؤثرُ على دوره في أداء رسالته الحضارية.

ويشير الإعلامي العراقي /شاكر حامد/، في الندوة التي أقيمت في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يومي 9-10 تشرين الأول/أكتوبر2003 ، بوضوحٍ إلى أنّ الإعلامَ الرسمي العربي قد غيّب لأسبابٍ سياسيةٍ، الكثيرَ من الفاعلين السياسيين والثقافيين، لصالح إبراز من هم في جوقة الحكومة، بينما انفتحت الفضائيات المستقلة على أولئك الفاعلين المغيبين، إلا أنها لم تنفتح على البنية الثقافية في الوطن العربي، وهو ما أدى إلى غياب البرامج الثقافية عن كثير من المحطات الفضائية العربية. أما أستاذ الإعلام في الجامعة الأمريكية في بيروت /نبيل الدجاني/، فيرجع الأمر إلى أنّ القائمينَ على الفضائياتِ ينظرون إلى الثقافةِ بشكلٍ سطحي، أو أنها ليست أمراً مهماً، فضلاً عن أنّ الاهتمامَ بها يحتاجُ إلى دعمٍ مادي كبير. ويتفق الباحث مع رأي الإعلامي اللبناني /عارف العبد/، الذي ينظرُ بسلبيةٍ إلى إمكانية جعل التلفزيون وسيلةً ثقافيةً إيجابيةً، لأنّ المحطات الأرضية والفضائية على السواء باتت مشغولة بالإعلانات[1].

[1]- مجموعة من الباحثين (الفضائيات العربية وقضايا الأمة)، حلقة نقاشية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد306، 2004، ص166-167.

المبحث الثاني

دور الإعلام ووسائل الاتصال في عصر الثورة المعلوماتية

إذا كان لكلٍّ عصرٍ علامةٌ فارقةٌ، فإنّ القرنَ العشرين هو عصرُ العلاماتِ الفارقة. فهو عـــصرُ الكومبيـــوتر، وعـــصرُ الطيران، والقنبلة الذرية وأسلحة الدمار الشامل، ويمكن القول بكل تأكيدٍ وثقة، إنه عصرُ الاتصال. وفي هذا القرن تم ابتكار الراديو والتلفزيون، وانتشرت السينما والهاتف والتلكس والأقمار الصناعية والفاكس، وفيه أيضاً تطورت صناعةُ الطباعةِ والنشرِ بشكلٍ مذهلٍ، ليصبحَ الاتصالُ الجماهيريُّ قوةً هائلةً في حياة المجتمعات المعاصرة، ويصبحُ له تـــأثيرٌ في بني البشر أفراداً وجماعاتٍ ومؤسساتٍ ومجتمعات. وهكذا، يصبحُ لوسائل الإعلام قوةً تؤثرُ في سلوك البشر، وتلعـــبُ دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية، وتستطيعُ الإطاحةَ برؤساء دول، وتغيِّر سياسات حكومات[1].

الاتصالُ تعريفاً ودوراً

لعل ما تشهده الإنسانيةُ اليومَ في مجال ثورات الاتصال غير المنقطعة، يدفعُ إلى تصوُّر مدى التطور المذهل الذي بلغـــه الإنسان خلال فترةٍ زمنيةٍ يسيرةٍ مقارنةً بعمر الكون الذي يمتدُ إلى ملايين السنين. وكما هو معروف يقـــسّم علمـــاء الأنتربولوجيا المراحل الأولى من وجود الجنس البشري على كوكب الأرض إلى عصورٍ متعددة، كالعـــصر الحجـــري والعصر البرونزي والعصر الحديدي... إلخ، وهي تقسيمات مفيدة لمتابعة النمو التقاني وتقدُّم إنتاج الأدوات المادية التي استخدمها الإنسان ليحل مشكلاته المرتبطة بالغذاء وصنع الأسلحة الضرورية للبقاء، ولكنها تفقد صـــلاحيتها لـــدى تسليط الضوء على جانب جوهري للوجود الإنساني، ألا وهو **القدرة على الاتصال**[2].

إن متابعة التطور الإنساني في مضمار الاتصال تتطلب تحديد سلسلةٍ أخرى من الحقبات، استطاع فيها الإنسان الأول في البداية، والإنسان العصري فيما بعد، تحقيق منجزاتٍ متتاليةٍ في القدرة على تبادل المعلومات ونقلها وجمعها ونشرها، ولكن في الوقت ذاته، يرتبط تحديد حقبات لتطوُّر آليات الاتصال لدى الإنسان العاقل في الأربعين ألف سنة الأخـــيرة بالقدرةِ على استخدام أنظمة اتصالٍ مختلفةٍ، أكثر مما ترتبط بأدوات استُعملت لإنتاج مصنوعات. والواقـــع أن هـــذه القدرة على إنتاج ومراقبة أنظمة اتصالية لتخزين المعلومات وتبادلها ونشرها تُعَدّ العامل الأساس للتغـــيير في التـــاريخ الإنساني، وفي ما قبل التاريخ[3].

إن السرعة والسهولة اللتين وفرتهما التكنولوجيا الحديثة في عالم الاتصالات مكّنتا الكثير من المهتمين بكل ما هو جديد في عالم الفكر والبحث العلمي والإنساني، في مختلف المجالات، من الحصول على كل ما هو جديد ومبتَكَر في وقـــتٍ قياسيٍ، وتبادل المعرفة والآراء والتقييم أيضاً في الوقت ذاته، وبالسرعة ذاتها. هذه الثورة المعلوماتية لا شـــك في أنهـــا

---

[1]- صالح خليل أبو إصبع،(الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة)، عمّان، دار آرام، ط4/ 2004، ص9.

[2]- فريال مهنا، (علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية)، دمشق، دار الفكر، ط1، آذار 2002، ص 15.

[3]- المرجع السابق نفسه، ص16.

غيَّرت من الشكل التقليدي للكتاب والمجلة والبحث، إذ أصبحت لها مواصفاتٌ تتسمُ بالتركيزِ الشديدِ على الفكـرة وتلخيص التفاصيل. فقد أصبح من المهم عدمُ الخروجِ أو تجاوز عدد الكلمات التي يجب أن يحتويها المقال أو البحث أو حتى الكتاب[1]. هذا بالإضافة إلى أنه من الممكن التعرف على طبيعة التطور في عالم الفكر والمعرفة والنشر، من خلال التغيرات التي طرأت على وسائل الاتصال من خلال حواسّ الإنسان الخمس[2]. وهنا، وقبل الدخول في الدور الـذي تلعبه وسائل الاتصال في عصر الثورة الرقمية، لا بدّ لنا من التوقف قليلاً عند بعض التعريفات التي تناولت الاتصال.

فصالح خليل أبو إصبع يعرّفه، في كتابه (الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة)، بأنه عملية ديناميكية يقـوم بهـا شخصٌ ما/ أو أشخاص، بنقل رسالةٍ تحملُ المعلومات أو الآراء أو الاتجاهات أو المشاعر إلى الآخرين لتحقيق هـدفٍ ما، عن طريق الرموز، لتحقيق استجابةٍ ما، في ظرفٍ ما (أو سياق/ بيئة اتصالية) بغض النظر عما قد يعترضـها مـن تشويش[3]. هذا التعريف يشمل مجموعةً من العناصر، هي:

1- إن الاتصال عملية Process: وهذا يعني أنه سلسلةً من العمليات أو الأحداث المستمرة المتحركة دائماً باتجـاه هدفٍ ما.

2- المتَّصِل Communicator: أي عملية اتصالية تعني وجود المتَّصِل، وهو من يقوم بالاتصال، وقـد يكـون شخصاً عادياً أو معنوياً (مؤسسة، شركة، وزارة... إلخ).

3- الرسالة Message: ونعني بها المعلومات أو الآراء أو المشاعر أو الاتجاهات التي يرغـب المتَّـصِل بنقلـها إلى الآخرين عبر الرموز (لفظية أو غير لفظية).

4- المتلقّي Receiver: أي (الآخرين) الذين يتلقون الرسالة، سواءٌ أكانوا فرداً أم جماعةً أم جماهير.

5- وسيلة نقل الرسالة Medium: يتم نقل الرسالة عن طريق وسيلةٍ ما، وفي حالة الاتصال الشخصي يتم نقلـها عن الطريق الشفوي، وفي حالة الاتصال الجماهيري قد يتم نقلها عبر الكتاب أو المجلـة أو الجريـدة أو الإذاعـة أو التلفزيون أو السينما أو الإنترنت أو الهاتف الجوال.

6- الاستجابة أو الرجع Feedback: يهدف المرسِل إلى تحقيق تأثيره عبر حصوله على استجابة لرسالته تـسمى الرجع أو التغذية المرتدة[4]،

[1]- هدى عوض، (الكتب والدوريات من المكتبات إلى الإنترنت)، السياسة الدولية، العدد 161 يوليو 2005، ص292.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص292.

[3]- صالح خليل أبو إصبع (الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة)، مرجع سابق، ص14.

[4]- المرجع السابق نفسه، ص15.

وهكذا، من الممكن تمثيل العناصر الأساسية في أية عملية اتصالية، وهي المصدر (المتَّصِل) والرسالة (المضمون) والقناة (الوسيلة) والمتلقّي (الجمهور)، من خلال النموذج التالي الذي اقترحه دافيد بيرلو[1]:

المصدر ← المرسل ← رسالة القناة ← الوسيلة ← المتلقي

بينما تعرِّف فريال مهنا الاتصال، في كتابها (علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية)، بأنه يحمل في طياته آليةً تبادليةً، أي أنّ الاتصال عبر الوسائل هو اتصالٌ تفاعليٌ متعدد الأطراف يخلق توازناً ذا مغزى بين المرسِل والمتلقّي[2]، لأن هذا الأخير يتحول، خلال الزمن الواقعي للاتصال، من متلقٍّ إلى مرسِل متفاعل وديناميكي.

أما ياس خضير البياتي، فيعرّف الاتصال بأنه **عملية الاتصال التي تتم باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية إلى عددٍ كبيرٍ من الجمهور متباين الاتجاهات والمستويات، ولأفرادٍ غير معروفين، للقيام بالاتصال من خلال استخدامهم معداتٍ ميكانيكية أو الكترونية[3]**.

ضمن إطار هذه التعريفات والتطورات التي طرأت على الاتصال الإنساني، لا بدّ من تحديد بعض المصطلحات العلمية التي تكتسبُ أهميةً في مجال تأطير وتصنيف الدراسات الاجتماعية المرتبطة بالإعلام والاتصال بشكلٍ عام، إذ تستخدم دراسات إعلامية غربية مصطلحات متباينة للتدليل على (اتصال) و(إعلام) و(جماهيري). فالمدرسة الفرنسية تطلق كلمة (إعلام) information لتعطي معنى المضمون ومعنى الطريقة التي يُنقَل خلالها هذا المضمون، أي أن هذه الكلمة في المصطلح الفرنسي تتضمن عناصر متعلقة بالمعرفة والتقويم، وأخرى مرتبطة بالأجهزة والمعدات والتقنيات، وثالثة متصلة بطريقة نشر ومعالجة، أي الصحف والإذاعة والتلفزة[4]. أما علماء الاجتماع الأمريكيون، فقد طرحوا مصطلحاً مركَّباً من كلمة إنكليزية وهي (masses) وأخرى لاتينية (media)، فأصبحت (masses media)، وتعني الإعلام الجماهيري، وهو مصطلحٌ فرض ذاته في مختلف المؤلفات العالمية، مما دعا أوربا اللاتينية إلى الاستغناء عن الشقّ الإنكليزي من الكلمة والاحتفاظ بالشقّ اللاتيني واستخدامه بصيغة الجمع (le media) للتدليل على الإعلام الجماهيري[5].

الفجوة الإعلامية بين الشمال والجنوب

هذه حقيقة يلمسها كل من يعمل في الحقل الإعلامي وحتى الباحث والسياسي، ولعل ما يهمنا في هذا السياق معرفة مدى تأثير الإعلام ووسائل الاتصال في الثورة الرقمية. فإذا كان الإعلامُ يشكِّل اليوم مادةً أساسيةً في تطوير الحياة وتنمية المجتمعات، بالاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة المعارف وتوسيعها ونقلها، وحل المشكلات الجوهرية لسكان العالم، فإنه أصبح في عصر العولمة، وفي ظل التقدم العلمي والتقني، سلطةً قويةً للتأثير في الرأي العام، وأداةً خطيرةً للدعايةِ

---

(1) – المرجع السابق نفسه، ص 16

(2) – فريال مهنا، (علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية)، مرجع سابق، ص27.

(3) – ياس خضير البياتي (الاتصال الدولي والعربي) مرجع سابق، ص 23.

(4) – المرجع السابق نفسه، ص28.

(5)– فريال مهنا، المصدر السابق نفسه ص 28.

والحرب النفسية، بقصد الغزو والسيطرةِ وغسل العقول، في عالمٍ متغيرٍ يتميزُ بالقطبيةِ الواحدة، وسيطرة الاحتكارات الدولية على ميادين الحياة، وخاصةً المجال الإعلامي الاقتصادي[1].

والأخطر، في عالم اليوم، هو أن ميدان الإعلام وتكنولوجيا الاتصال تشهدُ ثورةً كبرى في أدواته وأساليبه ومضامينه، بحيث لم يعد هناك مفهومٌ واضحٌ لما يسمى بـ(السيادة الوطنية) أو (جغرافية المكان)، ولم يعد العالم (قرية صغيرة) كما عبَّر أحد علماء الاتصال في الغرب، وإنما أصبح (غرفةً صغيرةً) يعيشُ فيها مليارات البشر تحت سلطة الكلمة والصورة، يتحكمُ فيها الأقوى والأغنى والأفضل عُدّةً. لقد تسبب الوضع الراهن في خلق (**الفجوة الإعلامية**) ما بين دول الشمال ودول الجنوب، وحُرِمت دول الجنوب (**العالم الثالث**) من الكثيرِ من الامتيازات التي تحققها التكنولوجيا المتطورة في مجال الإعلام والاتصال، وجعلها ذلك في كثيرٍ من الأحيان غير قادرةٍ على الحفاظ على استقلالها السياسي وأمنها الثقافي، بسبب التفوق التكنولوجي للغرب، وهيمنة المؤسسات الإعلامية الدولية على سير المعلومات وتدفق الأخبار[2].

إنَّ دول العالم الثالث، رغم عواصف الثورة التكنولوجية والإعلامية والرقمية والمعلوماتية لا تزالُ مجتمعاتٍ ورقيةٍ، تأخذُ موقف الاندهاش لما يحدث حولها، وتستهلكُ المواد الإعلامية أضعاف قدراتها الاستيعابية، وتغرق مجتمعاتها بطوفانٍ إعلاميٍ لا يتناسبُ مع قيمها وهويتها وخصوصية مجتمعاتها، وهو أمرٌ جعل من هذه الدول مجتمعات استهلاك لتلقّي المعلومة الإعلامية فقط، دون أن تشارك دولياً في الثورةِ الإعلاميةِ المعاصرة التي تتفجرُ فيها يومياً إبداعات العلماء، وتتحول المجتمعات إلى ظاهرةٍ رقميةٍ تتصفُ بسرعة المعلومة ووضوحها ودقتها[3].

إنَّ إعلام عصر المعلومات ليس مجرد طغيان الوسيط الإلكتروني على باقي وسائط الاتصال الأخرى، ولكنه في حقيقة الأمر أخطر من ذلك بكثير، فالأهم هو طبيعةُ الرسائل التي تتدفق من خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها. لقد نجمت عن ذلك تغيراتٍ جوهريةٍ في دور الإعلام، جعلت منه محوراً رئيساً في منظومة المجتمع، فهو اليوم محور الاقتصاد العالمي، وشرطٌ أساسيٌ لتنميته [4]. ولعل ما يؤكد محورية الإعلام في حياتنا المعاصرة ذلك الاهتمام الشديد الذي تحظى به قضاياه في الفكر الفلسفي والتنظير الثقافي المعاصر: محافظاً كان أم ثورياً، حداثياً كان أم ما بعد حداثي، رأسمالياً كان أم ذا توجُّه ماركسي.

عوامل ظهور ثورة الإعلام والاتصال

منذ بدأ الاتصال الدولي يأخذ صيغة تبادل المعلومات ونقلها من شعبٍ إلى آخر لأهدافٍ سياسيةٍ وتجاريةٍ، فانه خلق أكثر من مفهومٍ للاتصال، ففي ظل النظام السياسي العالمي وتناقضاته ومصالحه وأهداف بعض قواه الفاعلة، الاستعمارية، بدأنا نلاحظ عمقاً في مفهوم السيطرة والتحكم في العقل البشري، واختراق الدول ثقافياً واقتصادياً، وهنا يمكننا تحديد عوامل ظهور ثورة الإعلام والاتصال بالآتي:

---

[1]- ياس خضير البياتي (حرية الإعلام العربي في عصر المجتمع الرقمي)، شؤون عربية، العدد 126، صيف 2006، ص180.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص180.

[3]- المرجع السابق نفسه، ص181.

[4]- نبيل علي، (الثقافة العربية وعصر المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص349-350.

أولاً– **العامل التقني**: المتمثّل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر: عتاده وبرمجياته، وتكنولوجيا الاتصالات، وخاصةً في ما يتعلق بالأقمار الصناعيةِ وشبكاتِ الأليافِ الضوئية. لقد اندمجت هذه العناصر التكنولوجية في توليفاتٍ اتصاليةٍ عدة، إلى أن أفرزت شبكة الإنترنت لكي تصبح وسيطاً إعلامياً يطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى: المطبوعةِ والمسموعةِ والمرئيةِ، وكذلك الجماهيرية وشبه الجماهيرية والشخصية. لقد انعكس أثر هذه التطورات التكنولوجية على جميع قنوات الإعلام بأطيافها كافة (**الصحافة، الإذاعة، التلفاز**) وانعكس ذلك –وهو الأخطر– على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتِج الرسالة وموزِّعها ومتلقّيها[1].

لقد انكمش العالم مكاناً وزماناً، وسقطت الحواجز ، وكادت تكنولوجيا الواقع الحالي أن تُسقِط الحاجز بين الواقعي والوهمي، وبين الاتصال مع كائنات الواقع الفعلي والكائنات الرمزية التي تقطن في فضاء المعلومات.

ثانياً– **العامل الاقتصادي**: مع ظهور النُّظُم التشابكية، والمنظومات المفتوحة للإنتاج الابتكاري الإبداعي، ومع دخول الألفية الثالثة وظهور الثورة المعلوماتية التي أساسها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبعد أن كان الاقتصاديون يقسّمون في الماضي النشاط الاقتصادي إلى ثلاثةِ قطاعاتٍ، الزراعةُ والصناعةُ والخدماتُ، أضاف إليها علماءُ الاقتصادِ والمعلومات في القرن العشرين قطاعاً رابعاً هو قطاعُ المعلومات، إذ أصبح إنتاجُ المعلوماتِ وتجهيزها ومعالجتها نشاطاً اقتصادياً رئيساً في كثير من الدول؛ وتحدث هذه الظاهرة بصرف النظر عن حجم الدولة أو حالة التنمية فيها[2]. فالتغيرات التي تحدث في سنغافورة –على سبيل المثال– والتي يبلغ تعدادها (2، 5) مليون نسمة مشابهة لتلك التي تحدث في اليابان، والتي يبلغ تعدادها (126) مليون نسمة[3]. لذلك نجد أن العامل الاقتصادي هنا المتمثل في عولمة الاقتصاد، وما يتطلبه من إسراع حركة السلع ورؤوس الأموال، وهو ما يتطلب بدوره الإسراع في تدفق المعلومات، وليس هذا لمجرد كون المعلومات قاسماً مشتركاً يدعم جميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء، بل لكونها –أي المعلومات– سلعة اقتصادية بحدّ ذاتها[4].

ثالثاً– **العامل السياسي**: تُعَدّ المعلومات وتقنياتها أحد العوامل المؤثرة في إحداث تغييرات في تطور البنية التحتية للمجتمعات، فهي تزوِّدنا بالقدرة على المقارنة بين المستويات التطورية لدول العالم، ومدى تكيُّفها مع معطيات المجتمع الدولي الجديد[5]. فالعامل السياسي يتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام من قبل القوى السياسية بهدف إحكام قبضتها على سير الأمور، والمحافظة على استقرار موازين القوى في عالمٍ شديدِ الاضطراب، زاخرٍ بالصراعاتِ والتناقضات[6]. وبينما تتفجرُ في العالمِ ثورةُ المعلومات، وتبلغ وسائل الاتصال قمة التأثير، بفضل الثورة التكنولوجية، فتؤثِّر تأثيراً بليغاً، ليس فقط في السياسات المرحلية، بل أصبحت، بفضل إمكاناتها الفائقة على النقل والبثّ والطبع

---

[1]– المرجع السابق نفسه، ص350.

[2]– عبد الرحمن الهاشمي، وفائزة محمد العزاوي، (المنهج والاقتصاد المعرفي)، عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، ص15.

[3]– المرجع السابق نفسه، ص15.

[4]– نبيل علي (الثقافة العربية وعصر المعلومات) مرجع سبق ذكره، ص351.

[5]– محمد جلال سيد غندور (الإستراتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدولية) شؤون عربية، العدد 124، شتاء 2005، ص121.

[6]– نبيل علي، المرجع السابق نفسه، ص351.

والإبلاغ السريع والعميق، قادرة على التأثير في (**صنع الثقافة**) وتطوُّرها، وتحقيق التداخل بين الثقافات المختلفة، عبر المحيطات والقارات والفضاءات المفتوحة المملوءة بالأقمار الصناعية العلمية والإعلامية والتعليمية والتسجيلية والعسكرية والتجسسية... إلخ، فإن الوضع العربي في مجال تبادل المعلومات، وفي تقدُّم وسائل الاتصال، وقدراتها على التأثير الإعلامي والتعليمي والتثقيفي، مازال قاصراً إلى حدٍّ كبير، رغم إقرارنا بكثير من الإنجازات التي طرأت خلال العقد الأخير[1].

فاعلية الإعلام العربي في عصر الثورة المعلوماتية

على الرغم من التطورات المذهلة التي يشهدها العالم في مجال المعلوماتية وثورة الاتصالات، والتي طالت مختلف مجالات الحياة، إلا أن الوطن العربي لا يزال يعاني قصوراً في إنتاج المعلومة وتدنياً في قدرته على نشرها، وهذا يعود إلى عدة أسباب، يأتي في مقدمها:

أولاً: طبيعةُ الأوضاعِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ السائدة في المنطقة العربية، بما تحمله من مظاهر التخلف والفقر والأُمّية الأبجدية والثقافية، فضلاً عن سقوط معظم دولها في أَسْر نُظُم حكمٍ فرديةٍ أو قبليةٍ أو عسكرية.

ثانياً: طبيعةُ مهمة وسائل الإعلام والاتصال، وهي، كما تُحدِّدها نُظُم الحكم المسيطرة على معظمها سيطرةً كاملةً، مهمة سياسية دعائية إعلامية، ترتبط بأهداف النظام الحاكم وتبرِّر سياساته وتخفي أخطاءه وتهاجم خصومه. أي أن طبيعة العلاقة بين السلطة ووسائل الاتصال في المنطقة قد حددت مهمة الاتصال وحبستها في إطار (**أهداف السلطة**) فتحكمت بها، كما تحكمت بحركة تدفُّق المعلومات[2]. ولعل الغريب في الأمر هنا أن كل الدساتير العربية نصَّت على حرية التعبيرِ، وحريةِ النشرِ، وحريةِ الصحافةِ والإعلام، وأفردت لها بنوداً خاصةً في تشريعاتها المختلفة، متضمنةً عباراتٍ تؤكدُ حقَّ الإنسانِ العربي في الاتصال والإعلام وممارسة دوره الإنساني عبر أجهزة الإعلام، غير أنَّ هذه النصوص جميعاً مقيّدة بعبارة (في حدود القانون)، وهذا يعني في ما يعنيه أن هناك نصوصاً قانونيةً تؤطِّر هذه الحرية وتحميها ضمن رؤية النظام السياسي القائم[3].

ثالثاً: عجزُ وسائل الاتصال العربية عن القيام بإسهامٍ إيجابي مباشر في عمليتي التعليم والثقافة باستثناءاتٍ قليلة، فبعد انهماكها في الترويج للإعلام الرسمي الدعائي البروتوكولي، وفي نشر التسطيح الثقافي، بل في تشويه (الهوية الثقافية) عن طريق الإغراق في نشر وإذاعة وبثّ المواد الإعلامية والترفيهية الاستهلاكية، المستوردة من الغرب، من دون حسن اختيار، يصبح متوقَّعاً فشلها في المهمتين الأخريين، ونقصد هنا طبعاً مهمة التعليم ومهمة الثقافة.

رابعاً: على الرغم من انطلاق معظم الدول العربية، في تدعيم وسائل إعلامها، بالأجهزة الفنية المستوردة، إلا أن القصور الفني والمهني لا يزالُ يشكِّلُ حاجزاً أساسياً أمام اللحاق بمثيلاتها في العالم المتقدم. ومازالت هذه الوسائل تعاني

---

[1]- مي كامل العبد الله (التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير)، بيروت، دار النهضة العربية، ط1 2006، ص 85.

[2]- المرجع السابق ذاته، ص86.

[3]- ياس خضير البياتي (حرية الإعلام العربي في العصر الرقمي) مرجع سابق، ص201.

عدم تحديث الأجهزة والمعدات التكنولوجية وعجز الكادر الفني والمهني، فضلاً عن معاناتها من تحكُّم البيروقراطية السياسية والإدارية في توجيهها والسيطرة على حركتها[1].

إن هذه الأسباب وغيرها دفعت بالمسؤولين والعاملين في الحقل الإعلامي، إلى المطالبةِ باتخاذ جملةٍ من الإجراءات التي تساعدُ في ردمِ الهوةِ المعرفيةِ والإعلاميةِ مع الغرب، وذلك بتقويةِ وسائل الإعلام في الوطن العربي، والرفعِ من كفاءتها، بحيث تصبحُ قادرةً على صنع الحدث الثقافي، انطلاقاً من معطيات الواقع وإمكاناته المادية والمعنوية، وبذلك تتحول الفضائيات العربية خاصةً، إلى منابر لإعلاء صوت المجتمع الثقافي، وصروح لتشييد وعيه بذاته، وسفارات للتعريف بهذه الثقافة محلياً وعالمياً. ولن يتأتى ذلك إلا برفع رهان الإنتاج البرامجي الثقافي المشترك، من خلال التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية كافة لصناعة التحدي وفرض الوجود، **فإذا ما تضافرت الجهود في هذا المنحى فسيتوافر لنا مناخ ثقافي صحي يدفعنا إلى المزيد من الإنتاج والإبداع، مع تقديم أعمال وأُطُر ثقافية تنمّي ذاتيتنا، وتدفعنا إلى الاعتزاز بهويتنا والخروج بها إلى دائرةٍ أرحب**[2].

---

[1]- مي كامل العبد الله، مرجع سابق، ص86.

[2]- سلطان بلغيث (دور الفضائيات العربية في تحقيق عالمية الثقافة العربية)، شؤون عربية، العدد 131، خريف 2007، ص92.

الفصل الثالث

أثر ثورة المعلومات في تطور المفاهيم الديمقراطية

المبحث الأول: البعد الديمقراطي لثورة المعلومات في الوطن العربي.

ثورة المعلومات وانعكاساتها على الحريات العامة.

الديمقراطية وعملية التنمية المستدامة في الوطن العربي.

الصعوبات التي تعترض واقع الاتصال العربي الحديث.

شروط تجاوز العرب الفجوة التكنولوجية.

المبحث الثاني: شبكة الانترنت ودورها في تشكيل الرأي العام العربي.

الانترنت وموقعه المتميز في عالم الاتصال.

صعوبات انتشار الانترنت في الوطن العربي.

أثر الانترنت في تشكيل الرأي العام العربي.

أثر الانترنت في المشاركة السياسية (عربياً).

المبحث الثالث: القنوات الفضائية العربية ودورها في تشكيل الرأي العام العربي.

دور الأقمار الصناعية في تطور البث الفضائي.

دور الفضائيات العربية في جذب المشاهد العربي.

العلاقة بين تطور البث الفضائي والتأثير في الوعي السياسي.

(نماذج تطبيقية)

1- قناة الجزيرة.

2- الفضائية السورية.

3- قناة المنار.

المبحث الأول

البعد الديمقراطي لثورة المعلومات في الوطن العربي

شأنها شأن معظم الأنشطة الإنسانية في عصر المعلومات، تحولت الديمقراطية، مفهوماً وممارسةً، إلى إشكاليةٍ غايةً في التعقيد، تتجاوز -لا شك- الآفاق التي بلغتها، إذ يرتبط (مجتمع المعلومات)" أو "مجتمع الاتصال" إلى حدٍّ بعيد بمفهوم الديمقراطية الحديث. لكن الديمقراطيةَ شعارٌ يُرفَع على نطاقٍ واسعٍ، وبالرغم من ذلك فإنّ مفهومها لا يزال يكتنفه الغموض، ويشتدُّ حوله الخلاف، وتتعطلُ نتيجةَ ذلك فرصُ التحول الديمقراطي في بعض البلدان. وهذا الواقع ينذر ببقاء الديمقراطية مجرد شعارٍ يكثرُ حوله الجدلُ بين الباحثين والمفكرين، ويحتدمُ حوله الصراع بين ممارسي العمل السياسي.

ثورة المعلومات وانعكاساتها على الحريات العامة

لاشك بأن بعض البلدان تضيعُ عليها فرصُ الاستفادةِ من المدّ الديمقراطي الذي يشهده العالم، فضلاً عن خسارتها للفرص التي يوفرها النهج الديمقراطي للحكم[1]. فالمعلوماتُ في حدّ ذاتها ليست سلطةً، ولكنها أداة مساعدة لأولئك الذين يمسكون بزمام السلطة، وكثيراً ما تكون المنبع الرئيس ومصدر التشريع بالنسبة إليهم، فمهام الحكم تتطلب درجةً كبيرةً من المعلومات الحديثة، كما تتطلبُ وجودَ جماهيرَ واعيةٍ، على الأقل في النظم الديمقراطية، قادرةٍ على تقويم ما تقوله الحكومات لمواطنيها. وتؤدي وسائل الإعلام دوراً رئيساً في المحافظة على مستويات المعلومات، سواءٌ المعلومات المتاحة للمواطنين أم داخل الحكومة ذاتها، على اعتبار أن وسائل الإعلام تمثل آلية تغذيةٍ راجعةٍ من مواطنيها[2].

ولعل ثورة المعلومات، في انطلاقتها السريعة والمتواصلة، اقتلعت المفاهيم القديمة المتَّبعة في مؤسسات العمل والإنتاج، ثم سرعان ما غيَّرت جذرياً من طرق التفكير والعلاقات السائدة بين البشر، مبشِّرةً بحياةٍ جديدةٍ أكثر سهولة وأقل تكلفة، ثم اتسع نطاقُ تأثيرها ليشملَ مجالاتٍ ومناحٍ حياتية لم يخطرعلى ذهن أحد أنها ستكونُ يوماً في مرمى تأثير ثورة المعلومات المتواصلة، إذ كان آخرها المجال السياسي والديمقراطي وقضايا الحكم، فكانت النتيجة أن هذه الثورة جعلت من سيول النبضات المتدفقة عبر شبكات المعلومات والاتصالات فعلاً سياسياً في الاتجاهين ما بين الحكومات وشعوبها. فالحكوماتُ توظِّف هذه الثورة لتحقيق أغراضها، والشعوب تستغلها في فعلٍ ديمقراطيٍ أو سياسيٍ تدافعُ فيه عن مصالحها وتطلعاتها وأمانيها أمام الحكومات، وشيئاً فشيئاً تبلور هذا الفعلُ السياسي للتكنولوجيا وحمل أسماء متعددة، كالحكومات الإلكترونية، والانتخابات الإلكترونية، والديمقراطية الإلكترونية، وأخيراً الديمقراطية الرقمية[3].

---

(1)- مي العبد الله (الاتصال والديمقراطية- الفضائيات والحرب الإعلامية)، بيروت، دار النهضة، ط1، 2005، ص44.

(2)- ديفيد مورجان (وسائل الإعلام وعملية وضع السياسات)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1988، ص117.

(3) - جمال محمد غيطاس (الديمقراطية الرقمية)، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة، ط1، يناير 2006، ص6.

وبغض النظر عن الأسماء، فإن هذا الشكل من التطور السياسي الديمقراطي لا يزال في أطواره الأولى، ويمر بمرحلة تطورٍ بمعدلاتٍ متسارعةٍ، ومع كثرةِ التفاصيل والسيولة في التطورات، تبدو صورة المشهد ككلٍّ غائمةً إلى حدٍ لا يسمح للكثيرين بالنظر لهذه الظاهرة الفائقة الأهمية والخطورة نظرةً كليةً تستجمعُ شتاتها، وتحيطُ قدرَ الإمكانِ بتفاصيلها المبعثرةِ والمتشظيةِ في اتجاهاتٍ شتى[1].

الديمقراطية في وسائل الاتصال في الوطن العربي

لاشك بأن تدنّي مستوى الأداء الديمقراطي في معظم المجتمعات والأنظمة العربية، لا يحتاجُ إلى مزيدٍ من التأكيد[2]، وهذا يدفعنا للتساؤل، هل لنا أن نتفاءلَ مع مَنْ يزعمونَ أنَّ الإنترنت سوف يُسقط الحلقات الوسيطة بين الحكام ومواطنيهم، محققاً بذلك نوعاً جديداً من الديمقراطيةِ المباشرةِ التي يشاركُ فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون الحاجة إلى تمثيلٍ نيابيٍ توكلُ إليه هذه المهمة؟ أم نقلق أشدَ القلق، مع من يرى في ديمقراطية الإنترنت –على سبيل المثال لا الحصر– ضرباً من الفوضى، وبذا سيؤدي إلى مزيدٍ من تدخّل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرها، خاصةً وأن الإنترنت يوفرُ الوسائلَ العمليةَ الفعالة لإحكام السيطرة، حيث يُسجَّل للمواطنين مواقعهم وأفعالهم ليكشف بالتالي عن أهوائهم السياسية والفكرية، مما يجعلهم أكثر عرضةً لهذه الرقابة الإلكترونية التي لا تغفو لها عين[3]. فالديمقراطيةُ **مسألةٌ إنسانيةٌ، وهي مسألةٌ سياسيةٌ كبرى، وهي ترتبطُ بمفهومي الحرية والمساواة.** وإذا كانت ممارسة الديمقراطية لها دلالاتها السياسية في إدارة مؤسسات الدولة والمجتمع، فإنَّ الإنسان أكثر ما يكون بحاجةٍ إلى ممارسة حقّه في الاتصال عبر وسائل الإعلام، ليعبِّر عن رأيه بحريةٍ وفق فلسفة الدولة ومصالحها الوطنية والقومية، أي أن تمارسَ الجماهيرُ دورها الديمقراطي عبر وسائل الإعلام، وأن يكون لها حقُ الاتصال وحقُ الحصولِ على المعلومات باعتباره حقاً إنسانياً[4].

وهنا نستطيع القول بأن الاتصال بطبيعته علمٌ ديمقراطيٌ لأنه يعتمدُ على الحوارِ والإقناعِ بحريةٍ مسؤولةٍ، ولكي يحقق الإعلامُ هدفه في خدمةِ التنميةِ الشاملةِ لابدّ من العمل على تحقيق:

1- محاولةُ إعادة الثقة بين المواطن العربي ووسيلته الإعلامية، من خلال تقديم الأفضل ورفع مصداقية البرامج من أجل خلق التفاعل بين الفرد والسلطة، لأنّ الإعلامَ لا يحتملُ التزويرَ والتزييفَ إلى الأبد.

2- دفعُ العملية الإعلامية العربية للتفاعل مع عملية التنمية الحضارية من جهة، وتحقيق التكامل الإعلامي من جهةٍ أخرى، عن طريق الإعلام المحلِّل والمفسِّر، وليس الإعلام التبريري لأعمال السلطة.

---

(1) – المرجع السابق نفسه، ص9.

(2) – نبيل علي (الثقافة العربية وعصر المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص91.

(3) – المرجع السابق نفسه، ص91.

(4) – ياس خضير البياتي (حرية الإعلام العربي في عصر المجتمع الرقمي)، شؤون عربية، العدد 126، صيف 2006، ص204.

3- جعلُ التفاعل مع النظام السياسي تفاعلاً إيجابياً لخدمة المجتمع، وليس تفاعلاً استبدادياً أو تسلطياً[1].

4- إنشاءُ مجالس للمؤسسات الإعلامية، يشاركُ فيها قادة الرأي والمختصون في مجالات علم النفس والاجتماع والتاريخ والإعلام والسياسة والشؤون العسكرية، لإعداد الدراسات والبحوث الإعلامية من جهة، ولخلق الثقة بالإعلام الوطني من جهةٍ أخرى.

5- الالتزامُ بحماية الإعلام وإبرام مواثيق الشرف الإعلامي، والاعترافُ بحق النقد والمعارضة.

ولكن في الوطن العربي، تقف المشكلة السياسية عاملاً معيقاً في قضية حق الاتصال، وذلك لأن تنوع المفاهيم السياسية التي تأخذ بها النخبةُ الحاكمةُ وتنعكس على قراراتها هي، من المكونات المؤلفة لحقّ الاتصال، وبالتالي من قضية الديمقراطية ذاتها. **وحتى تتوفر الأرضية المناسبة لديمقراطية الاتصال في الوطن العربي** بحيث يصبح الإنسان العربي شريكاً في الاتصال لا مجردَ مستمعٍ صامتٍ، لا بدَّ من توفر عددٍ من الأسس الجوهرية اللازمة لذلك، وهي[2]:

1- تقليصُ ظاهرة الاحتكار لوسائل الإعلام: ذلك أن بقاء جميع وسائل الاتصال الإلكترونية (المسموعة والمرئية) ومعظم وسائل الاتصال المكتوبة، في أيدي مؤسساتٍ حكوميةٍ أو فئاتٍ محدودةٍ من القطاع الخاص، لا يُفسِح المجال لمشاركةٍ أوسع للأفراد وللجماعات التي حُرمت من الاتصال من خلال وسائل الإعلام.

2- إنَّ الاعترافَ بحقوقِ الإنسانِ العربي، وحقه في الاتصال والعيش الكريم، هو في الأصلِ جوهرُ رسالة الحضارة العربية التي أضاءت بشمسها الساطعةِ العالَمَ لقرونٍ طويلةٍ، وإنَّ مجملَ معوقات التدفق الإعلامي الحر تستدعي ضرورةَ التصدي لها ومواجهتها، بوضع سياسةٍ إعلاميةٍ متوازنةٍ ومرنةٍ على صعيد البلد الواحد، تأخذُ بعين الاعتبار المصالح الحيوية، أما على الصعيد القومي فيجب أن تأخذَ بالحسبان مصالح جميع الدول العربية الحيوية. وهذا العمل يستدعي إرادةً جماعيةً، **ليس فقط للتنسيق والتعاون في مجالات الإنتاج الاتصالي وتبادل المعلومات، ولكن أساساً لوضع مفاهيم مشتركة للمهمة الاتصالية ولفلسفة الإعلام**[3].

3- يتعين تنمية روح المشاركة والشعور بالمسؤولية الاجتماعية في عمليات التنمية المعلوماتية: سياسةً وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعةً، ويتطلب ذلك تحديداً لأهداف هذه التنمية، والتزاماً تاماً بها من قِبل القيادات السياسية والمؤسسات الحكومية. كما ينبغي تدريب المنظمات غير الحكومية على استغلال شبكة الإنترنت في حصد الآراء، وتنسيق المواقف، بحيث تصبح مواقع هذه المنظمات على الشبكة العالمية (الويب) بمثابة قنوات تعبير بديلة لأجهزة الإعلام الرسمية التي تدينُ بالولاءِ لنظام الحكم في معظم البلدان العربية، وصولاً إلى تأهيل هذه المنظمات لكي تصبحَ بمثابةِ لجان تقصّي حقائق شعبية لكشف مظاهر الخلل والفساد ومشاريع التنمية المتعثرة[4].

4- إنَّ حريةَ وسائل الإعلام ومسؤولياتها الاجتماعية هامةٌ للعناصر الثلاثة: **الحكومة ووسائل الإعلام والمجتمع**. وهناك عدة أسباب تجعل من واجب أية حكومةٍ أو مؤسسةٍ إعلاميةٍ الحرص على حرية الإعلام وإتاحة الفرصة لحوار الآراء

---

[1]- ياس خضير البياتي، المرجع السابق نفسه، ص204.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص205.

[3] – عصام سليمان الموسى (الإعلام والمجتمع، دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي)، عمّان، ، 2003، ص282.

[4] – تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، بعنوان (خلق الفرص للأجيال الجديدة القادمة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمّان، دار الشروق، ص79-80.

المختلفة، ومن هذه الأسباب تلك التي تتحدث عنها (دانا بلين/ Dana Bullen)، وهي:

آ- إن أفضل البرامج هي تلك التي تنبثقُ عن مناقشاتٍ كاملةٍ لبدائلَ عديدة، ولا يتحققُ ذلك من خلال الأبواب المغلقة للمكاتب الحكومية، بل من خلال المجتمع.

ب- إن الاختيارات التي تتطور عبر هذا النقاش المفتوح سوف تجذب الفهم والتأييد لمدى أبعد مما يحاول القادة تحقيقه.

ج- وسائل الإعلام المستقلة ستراقب تقدُّم برامج التنمية، وهذه البرامج ستكون أكثر فاعلية إذا تم كشف المشاكل أكثر مما يتم إخفاؤها.

وضمن هذا السياق، يقول **فريدريك ويليامز**: "**إن تقانات الاتصال تهيئ الفرصة لحصول المواطن على المعلومات، وللمشاركة بشكل لم يكن يحلم به الأجداد، وسوف تتحرر الديمقراطية من قيد القرن الثالث عشر باتجاه مزايا القرن الحادي والعشرين**".

وعلى الرغم من أن هذه الأفكار والتوقعات حول **التلي-ديمقراطية** لا تزال في طورها الاستشرافي، فإنها تشيرُ إلى نوعٍ من الأزمة التي تعانيها الديمقراطية الليبرالية، هذه الأزمة التي تظهر في شكل تدهورٍ في سلوك المشاركة لدى المواطنين، كدليلٍ على عجز المؤسسات السياسية القائمة وعدم قدرتها على أن تعملَ بما يتناسبُ مع متطلبات الديمقراطية في العصر الحديث. ومن ثم يفترض المدافعون عن أهمية التقانة في دعم الديمقراطية أنَّ العلاجَ يكمنُ في جعل مشاركة المواطن أكثر وفرةً وفاعليةً بمساعدة تقانات الاتصال. وبالمقابل، فإن منتقدي **التلي-ديمقراطية** يرون أن استخدام وسائل الاتصال التقانية على نطاقٍ شاملٍ سيمكِّن القيادات من الاتصال بشكلٍ أقوى بالمواطنين[1]، بحيث يُخشى أن تقل القدرة على تحمُّل المسؤولية العامة بسبب عدم التكافؤ في القوة بدرجةٍ كبيرةٍ بين القيادات والمواطنين، **وأنه من دون طبقة وسيطة من قيادات المرتبة الثانية لتقديم الآراء والمعلومات والحلول البديلة**، فإن النتيجة النهائية قد تكون غير ديمقراطية، متمثلةً في قوةٍ أقل، ومبادرةٍ أقل، وخياراتٍ بديلةٍ أقل للمواطنين[2].

وإذا كان الاتصال هو عمليةُ تنشئةٍ اجتماعيةٍ قائمةٍ على الحوار والمناقشة والتدفق الأفقي من أكثر من جهة، فإن ما يساعد على إثراء هذه العملية هو المناقشاتُ المستمرةُ، سواء من خلال الاتصال الشخصي، أم بعقد المؤتمرات والندوات. **ولذلك، فإن أجهزةَ الاتصال، بما فيها وسائل الإعلام، يجب أن يُوفَّر لها أكبر قدرٍ من الاستقلالية، وأن يكون الاتصالُ بمختلف أجهزته بعيداً عن جميع الاحتكارات بأنواعها**، لأن الاتصال البعيد عن التضليل، هو الذي يحققُ الديمقراطيةَ لجميعِ أفراد الشعب، ويمكِّنهم من المشاركة الفعلية في **صنع القرار**[3]. وبهذا يتحقق النمو الديمقراطي الذي يأتي من حيث الأهمية قبل النمو الاقتصادي، بل هو عاملٌ معاونٌ له، فالديمقراطية تحقق الأمن والاستقرار، ولا نموّ للاقتصاد بدون حريات ومساحات ديمقراطية واسعة.

ومن جهةٍ أخرى، وعلى الرغم من أن هناك ارتباطاً منطقياً بين ديمقراطية الإعلام والاتصال وديمقراطية المجتمع، فإن

---

(1) - محمد فريد حجاب، المرجع السابق نفسه، ص92.

(2)- المرجع السابق نفسه، ص92.

(3)- محمد عبد القادر حاتم (ديمقراطية الإعلام والاتصال)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص36.

الديمقراطية الأولى هي التي تحقق الثانية، والعكس صحيح، وهذا يذكّرنا بمقولةٍ مشهورةٍ: (**صحيفةٌ حرةٌ قد تكون أقوى من حزبٍ سياسي**).

وهنا أجد أنه من الضروري الإشارة إلى أهم العقبات التي تواجه تحقيق ديمقراطية الاتصال في وطننا العربي، تلك العراقيل التي تحدّ من حرية الإعلام والتعبير والفكر، إذ إن العراقيل التي توضع أمام هذه الحريات لها بلا شكّ آثار سلبية وتفرز معوقاتٍ أمام مسيرة ديمقراطية الإعلام والاتصال، إلا أن أهم عقبةٍ هي البنيةُ الأساسيةُ للإعلامِ التي تجعله يتدفق رأسياً من أعلى إلى أسفل، بمعنى أن تتحدثَ القلةُ وتستمعَ الأغلبيةُ لها دون أن تشارك في الحوار، فهي تعطي لنفسها حق التحدث عن مشاكل الأغلبية واحتياجاتها[1].

الصعوبات التي تعترض الاتصال العربي

يمكننا في الواقع رصد عدة صعوبات تعترض عمل وسائل الاتصال والإعلام العربية في محاولتها الوصول إلى الأهداف والغايات التي وجدت من أجلها، ولا سيما في ظل هذه الثورة المتسارعة في المعلوماتية، ويمكن أن نجملها بالآتي:

1- **غموض** موقف البلدان العربية تجاه حق الاتصال، الذي يُنظَر إليه من خلال فائدته أو ضرره لفئةٍ اجتماعيةٍ أو مجموعةٍ سياسيةٍ، دون النظر إليه كحقٍّ عام من حيث المبدأ.

2- **غياب الديمقراطية** في الاتصال، مما يحول دون اعتبار الفرد "شريكاً فعالاً ومتساوياً في عملية الاتصال لا منفعلاً فقط"، وأن تقوم علاقاته الاتصالية على الحوار الديمقراطي المتساوي.

3- **التضييق** على حرية الاتصال والتبادل الحر بين البلدان العربية والأجنبية وداخل القطر الواحد ذاته، ورغم "أن التضييق على التبادل الحر بين البلدان العربية والأجنبية" أمر ضروري في حالات كثيرة وذلك لتفادي ضرر تدفق الأنباء من طرف واحد وتأثيرها السلبي في المجتمعات العربية[2] -**كالغزو الثقافي والإعلامي وظواهر المجتمعات الاستهلاكية**- إلا أن إطلاق هذا التضييق يؤدي إلى أضرارٍ كبيرةٍ أيضاً، ويحجبُ كثيراً من معارف الشعوب الأخرى وتجاربها... كما أنه يؤدي داخل القطر الواحد، إلى جهل الفرد بهمومِ واهتماماتِ مجتمعهِ والمجتمعات العربية الأخرى.. ويتعذرُ خلقُ الشخصية القومية المنسجمة.

4- **ملكية وسائل الاتصال**، باعتبار أن مالك الوسيلة هو الذي يوجهها، وفي هذا المجال فإن جميع النظم السياسية العربية تملك، وبلا استثناء، مؤسسات الهاتف والبريد ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني، وهناك تسعةُ أنظمةٍ عربية تملك الصحف والمجلات والدوريات ملْكية كاملة، وتشارك الأنظمة الباقية بملْكية هذه الوسائل، (كما أن إدارة هذه المؤسسات تقوم على أكتاف بيروقراطيات غير كفوءة في الأغلب) مما يؤدي إلى عدم قيام هذه الوسائل بمهامها، أو إلى ضعفها في أداء هذه المهمات[3].

5- **التفاوت في مجال الاتصال**: بمعنى وجود فجوة بين حصة الإنسان العربي وغيره في الصحف ومقاعد السينما

---

(1) – محمد عبد القادر حاتم، المرجع السابق نفسه، ص38-39.

(2) – عصام سليمان الموسى (الإعلام والمجتمع- دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي)، مرجع سابق، 279.

(3) – المرجع السابق نفسه، ص280.

وأجهزة الراديو، كما أن هذا التفاوت ينسحب على **المجتمعات العربية**، فهناك فوارق تكاد تكون كارثية بين قطرٍ وآخر، وبين المدن والريف في البلد الواحد، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين الأغنياء والفقراء... إلخ، وعلى ذلك يقف التفاوت عائقاً أمام ممارسة حق الاتصال، ويكرِّس الفوارق الفردية والاجتماعية، ويعمقها بين أبناء المجتمع الواحد.

6- **الأُمّية كمعوق للاتصال**: في وطن ترتفع نسبة الأُمّية في بعض أقطاره إلى 80%، وبمعدل وسطي لا يقل عن 45-50% للمجتمع العربي ككل، ستكون نتيجته انخفاض المستوى الثقافي والعلمي، وهذا ما يزيد من تفاوت الاستفادة من حق الاتصال، وما يعوق عملية الاتصال ذاتها[1].

وهكذا، نستنتجُ أنَّ الإعلام العربي سيبقى أداؤه متدنياً ودورهُ محدوداً في تحقيق التطور المنشود على صعيدي الوعي والممارسة، لطالما بقيت هذه الصعوبات والعراقيل أمامه، وهنا يبرز دور النخب السياسية والثقافية في الوطن العربي من أجل توفير الدعم اللازم لوسائل الإعلام، لكي تأخذ دورها الحقيقي في المجتمع، وتكون قادرة على المنافسة مع مجتمعات ما بعد الحداثة أو المجتمعات النامية[2].

شروط تجاوز العرب الفجوة التكنولوجية

بما أن التكنولوجيا بشكلٍ عام، وتكنولوجيا المعلومات بشكلٍ خاص، أسقطت اليوم ما يسمى بالحدود الجغرافية، فعلينا نحن العرب أن نتمعن ونعيد النظر في آليات حياتنا-التكنولوجية في مؤسساتنا العلمية والبحثية. ويجب أن نتجاوز الفجوة التكنولوجية التي تفصل بيننا وبين الغرب، عن طريق توفير الشروط اللازمة لحل هذه الأزمة، وأهمها[3]:

1- **إعادة النظر** في المناهج التي تُدرَّس في المدارس والجامعات العربية، وصياغتها وإعدادها بشكلٍ يؤدي دائماً إلى خلق أجيالٍ عربيةٍ علمية قادرة على الابتكار والاكتشاف، وتجاوز مرحلة التلقين، وربط الجانب النظري بالجانب العملي في أغلب المجالات، فلا بدَّ من رفع مستوى التعليم العلمي والهندسي والتكنولوجي حتى يمكن تسهيل عملية تطويع التكنولوجيا.

2- **رفع القيود** المفروضة على الباحثين من قبل السلطات، وإعطاء دورٍ أكبرَ وقيمةٍ أعلى للإنسان العربي، والعمل على تأكيد مبدأ حرية الفكر والتفكير، بل والتعبير عن الرأي والرأي الآخر والنقد الذاتي، الذي يحث على الاعتراف بالأخطاء المرتكبة والسماح بالعمل على تصحيحها، **منطلقين في هذا من حقيقةٍ مفادها: أن الشعوب المستعبَدة أو المكبَّلة بالقيود لا تستطيع أن تبني أوطاناً مستقلة. فيجب ألا تغيب أو تُغَيَّب الحرية المسؤولة**[4].

3- **محاولة العمل** قدر الإمكان على تحقيق الربط المباشر بين التطور التكنولوجي وبين السياسات التعليمية والتربوية، من أجل إيجاد البيئة الملائمة للتكنولوجيا. فعندما أطلق الاتحاد السوفييتي السابق أول قمر صناعي حول الأرض كان

---

(1) – عصام سليمان الموسى، المرجع السابق نفسه، ص280.

(2)– جمال الزرن (المدوَّنات الإلكترونية و"سلطة التدوين")، مجلة شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007، ص161.

(3) – جعفر حسن جاسم الطائي (التراجع العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات ومشروع النهضة) مجلة شؤون عربية/ العدد 124/ شتاء 2005/ ص151.

(4) – المرجع السابق نفسه، ص151.

العمل الأول الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية دراسة السياسة التعليمية في الاتحاد السوفييتي لتحديد مرتكزات هذه الانطلاقة التكنولوجية[1].

4- **في تاريخنا** الحديث تلعب الدوائر الأكاديمية دوراً مهماً في عقد حلقات البحث الدورية، إذ تعمل من خلالها على تنشيط البحث في الإعلام العربي ورصد تطوره، وتبيان مواطن قوته وضعفه[2].

5- **لقد بات** من الضروري الالتزام بمعادلةٍ لا يمكن الحياد عنها أو تجاهلها، وتتمثل في أنَّ (**نصف الحكمة: أن نحلم الحلم الصحيح، والنصف الآخر أن نستخدم الوسائل المناسبة بكفاءةٍ لتحقيق هذا الحلم**). هذا القول يصدق -أكثر ما يصدق- على الطرق (techniques)، فأيةُ طريقةٍ ليست فقط إجابة مباشرة عن سؤال كيف، بمعنى **كيف** أصنع أو أنتج شيئاً أو أؤدي خدمة؟ بل هي في كثيرٍ من الأحوال إجابة غير مباشرة عن سؤال **ماذا؟** بمعنى ماذا أصنع أو أنتج أو أؤدي؟ والتكنولوجيا عموماً ليست محايدةً اجتماعياً أو سياسياً أو حضارياً، وأيُّ اختيارٍ تكنولوجيٍ هو في الواقع اختيارٌ اجتماعيٌ وسياسيٌ وحضاري، والتكنولوجيا الغربية -على سبيل المثال- نمت وتطورت مع نمو وتطور أسلوب الحياة الغربي[3]. إنَّ قراءةً دقيقةً ومتأنيةً للشروط سابقة الذكر، ونظرةً استشرافيةً للمستقبل القريب والبعيد على حدٍ سواء، تقودنا إلى أنَّ العربَ قادرونَ على تجاوزِ محنتهم التكنولوجية، وكذلك بإمكانهم خلقُ فرصةٍ حقيقيةٍ لتقليص الفجوة التكنولوجية بينهم وبين الغرب المتقدم. وبالتالي، فقد آن الأوان لأن تصبح تكنولوجيا المعلومات، لنا نحن العرب، جزءاً من المعادلة المتكونة من الماء والطعام والهواء، لأن تأثير الصدمة التي تسببها ثورة الإنفوميديا تتخطى مجالات الأعمال، والمجالات الصناعية لتؤثر فينا جميعاً على مستوى شخصي أيضاً. فلا يمكن لسيماء التكنولوجيا والاقتصاد أن تتغير تغيراً جذرياً دون أن تترك تأثيراً اجتماعياً شديد العمق. ومما لا شكّ فيه أنها ستؤثرُ فينا بطرقٍ عديدةٍ: أسلوب عملنا، وحياتنا المنزلية، وكيف نعلّم أطفالنا. وستغيِّر بالطبع في الأسلوب الذي نتبعه في أداء معظم أعمالنا اليومية وعلى نحوٍ له أهميته ودلالاته، فستحملُ إلينا طرقاً جديدةً للتفاعل مع الأصدقاء والأسرة، لتغيِّر نسيجنا الاجتماعي في صميمه[4]. ستتحدانا الإنفوميديا كي نعيدَ النظرَ في قيمنا الأخلاقية، على كلا المستويين الشخصي والقومي. فما دام بالإمكان مراقبة وتنظيم كل حركة إلكترونية نقوم بها، فكيف يمكن الحفاظ على الخصوصية الشخصية؟ وكيف ستمتزجُ حرية التعبير مع قيم الأسرة في المجتمع الجديد؟[5].

مما لا شكّ فيه أنَّ هذه الثورة ستحملُ إلينا منافعَ هائلةٍ على المستوى الشخصي، إلاّ أنها ستطرحُ أمامنا تحدياتٍ من نوعٍ جديدٍ تماماً كي نتعاملَ مع نطاقٍ جديدٍ من القضايا الاجتماعية والأخلاقية.

وفي **الخلاصة** نقول إنّ المشهدَ على ساحةِ الأحداثِ قد تبلور في طرفين، كلاهما ليس أمامه سوى التلاحم والتلاقي مع الآخر:

---

(1) – المرجع السابق نفسه، ص152.

(2) – عصام سليمان الموسى (الإعلام والمجتمع، دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي) مرجع سابق، ص284.

(3) ـــ جعفر حسن الطائي (التراجع العربي في مجال التكنولوجيا والمعلومات ومشروع النهضة) ، مرجع سابق ص 157 .

(4)– فرانك كيلش (ثورة الإنفوميديا) ترجمة حسام الدين زكريا، الكويت، عالم المعرفة، العدد 253، يناير 2000، ص17.

(5) – جعفر حسن جاسم الطائي (التراجع العربي في مجال التكنولوجيا والمعلومات ومشروع النهضة)، مرجع سابق، ص157

الأول: يتمثل في وجود اتجاهاتٍ عالميةٍ شاملة -وعنيفة في بعض الأحيان- تلحّ في ضرورة نشر الديمقراطية واعتماد قيمها وآلياتها المختلفة في شتى بقاع الأرض، كمشاركة الشعوب في بناء المؤسسات الحاكمة عبر صندوق اقتراعٍ نزيهٍ وحرٍ، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي، والتقويم الحقيقي للأداء، وفعالية في المحاسبة وتصحيح الأخطاء... إلخ. ومع الزيادة الهائلة في أعداد المواطنين واتجاه المجتمعات الإنسانية نحو المزيد والمزيد من التعقيد والتركيب، باتت كل آليةٍ من الآليات الديمقراطية بحاجةٍ إلى أدواتٍ جديدةٍ لتفعيلها عملياً وعلى نطاقٍ واسعٍ أمام الجماهير الغفيرة من المواطنين[1].

الثاني: فيتمثل في ثورة تكنولوجية هائلة تمخضت عنها أدوات بلا حصر، تخصصت في التوليد والتداول الرقمي للمعلومات على نطاقٍ واسعٍ وبأسعارٍ رخيصةٍ وبسهولةٍ شديدةٍ تتيحُ حتى للأميين استخدامها، وبإمكانها أن تفتح قنواتٍ للتواصل بين ملايين البشر بصورةٍ غير مسبوقةٍ. وبعدما بلغ الإلحاح والاحتياج للديمقراطية حدَّ الشغف، وبلغ التداول الرقمي للمعلومات حدَّ السطوة والقوة والانتشار، كان من الطبيعي أن يتلاقى الشقّان معاً، فمدت التكنولوجيا **بساطاً لتسير فوقه كل أدوات الممارسة الديمقراطية، وتنهل مما تتيحه بيئته الديناميكية الهادرة من مزايا سرعة التواصل والتدفق السهل للمعلومات والمشاركة في الأنشطة والتفاعلات الجارية. وكان من الطبيعي أن تنجذب الديمقراطية للنهل المستمر من منجزات التكنولوجيا الرقمية الهادرة، وتصطبغ في النهاية بصبغةٍ رقميةٍ تزدادُ عمقاً ووضوحاً مع الوقت**[2].

---

[1] - محمد جمال غيطاس (الديمقراطية الرقمية)، مرجع سابق، ص44.

[2] - المرجع السابق نفسه، ص45.

المبحث الثاني

دور الإنترنت في تطوير الوعي الديمقراطي في الوطن العربي

أصبحت وسائل الاتصال في الوطن العربي، كما في سائر دول العالم منذ نهاية القرن العشرين، جزءاً أساسياً من حياة الناس، العامةِ والخاصة. وهي تسهمُ حالياً أكثرَ من أيِّ وقتٍ مضى، بفضلِ الصورةِ الحيةِ، في تشكيل الرأي العام، وبذلك تُعَدُّ جزءاً أساسياً من المفهوم الحديث للديمقراطية. وقد أتاح ظهور الفضائيات انتشاراً للأفكار الديمقراطية، كما ظهرت شبكةُ الإنترنت كوسيلةٍ أسهلَ وأسرعَ للاتصال وكساحةٍ للحوار، فهي تسمحُ بفضلِ البريد الإلكتروني وإمكانيات المحادثة عن بعد، بتبادل المعلومات والأفكار والآراء والصور، كما تساعدُ على نشرِ المعلوماتِ الإدارية، وتسهِّلُ التفاعلَ بين أهلِ الحكمِ والمواطنين، وتسمحُ لأفرادٍ متباعدين بأن يوحِّدوا الجهود وينظِّموا صفوفهم[1].

لقد أسهمت شبكاتُ الاتصالِ بمختلفِ أنواعها بشكلٍ رئيسٍ في تطور انتشار شبكات الحاسب الآلي، وبالتالي إنشاء وتسويق خدمات المعلومات على اختلاف تخصصاتها، حتى أصبحت المعلومةُ تُقدَّم بصورٍ وأشكالٍ مختلفةٍ، وخُصِّصت للعديد منها استثماراتٌ ضخمةٌ، سعت من خلالها العديدُ من القطاعاتِ، سواءٌ الحكوميةَ منها أم التجاريةَ لتسويقِ خدماتها من خلال شبكاتٍ تتيحُ لكافةِ المستخدمين لأجهزة الحاسب الآلي على اختلاف البرامج والبروتوكولات المستخدَمة الاتصال بها للاستفادة من خدماتها. وعلى الرغم من محاولات عدة جهاتٍ لإنشاء شبكاتٍ منظمةٍ وخاصةٍ لربط ذلك الكمّ الهائل من أجهزة الحاسب الآلي والشبكات وقواعد وبنوك المعلومات على اختلاف مواقعها، ومحاولاتٍ أخرى من شركات ومنظمات تفرض شبكاتها على مستخدميها، مثل شبكة (switа) التي تربط خطوط ومكاتب الطيران حول العالم، وشبكة (IBM)، وشبكة جنرال إلكتريك (genie)[2]... إلخ، وغيرها لفرض شبكاتها وخدماتها، إلاَّ أنها لم تنجح، فأصبح لزاماً عليها إذا أرادت الاستمرار بتقديم الخدمات وبشكلٍ منافسٍ أن ترتبط بالإنترنت، أو تقدِّم جزءاً من خدماتها من خلال شبكة الإنترنت، والتي فرضت ذاتها ودون قيود على نوعية الأجهزة أو البرامج أو الخدمات المقدَّمة، على الرغم من عدم إدارتها والتسويق لها من أيةِ جهةٍ، سواءٌ أحكومية كانت أم تجارية.

الإنترنت international network وموقعه المتميز في عالم الاتصال

يرجع تاريخ إنشاء شبكة المعلومات المحوسبة الدولية (**إنترنت**) إلى فترة الستينيات من القرن العشرين، إذ تمكن خبراءُ الكومبيوتر من تلبية طلب وزارة الدفاع الأمريكية بإيجاد أفضل وسيلةٍ للاتصال بأكثر من كومبيوتر. ففي عام 1946، تمكن العالم الأمريكي (بول باران) من تصميم شبكة كومبيوترات لا تعتمد على إدارةٍ مركزيةٍ بجهازٍ رئيس، لمصلحة

---

(1) – مي كامل العبد الله (قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي)، مرجع سابق، ص17.

(2) – منصور فهد صالح العبيد (الإنترنت استثمار المستقبل)، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، ط1، 1996، ص31.

وكالة مشروعات الأبحاث المتقدمة للدفاع (darpa) التابعة للبنتاغون، وعُدَّ العام 1969 هو التاريخُ الحقيقي لولادة شبكة الإنترنت، وأُطلق عليها (أربا نيت arpa net)، وكلمة إنترنت هي كلمة إنكليزية تتكون من جزأين:

الجزء الأول: inter ويعني (**بين**)

والجزء الثاني net ويعني (**شبكة**)[1]

فتصبح الترجمة العربية لها (الشبكة البينية)، وفي مدلولها تعني الترابط بين الشبكات، فهي تشملُ عدداً ضخماً من الشبكات المترابطة فيما بينها في جميع أنحاء العالم، تُقدَّر بعدة ملايين من أجهزة الحاسب الآلي، والتي تعمل ضمن بروتوكولٍ موحدٍ عام، يمكن التعامل معه من أي جهاز حاسبٍ آلي باستخدام برامج وأنظمة مفتوحة متداولة .

ولعل من الفوائد التي وفرتها شبكة الانترنت ظاهرة المدوَّنة أو weblog، التي تعني اصطلاحاً (**سجلات الشبكة**)، وتعريفها **دفتر يوميات إلكتروني**[2]، إذ يعتقد بعض الأخصائيين بأن التدوين انطلق مع تأسيس justin hall سنة 1994 لأول موقع يمكن تصنيفه كمدوَّنة، كما يمكن اعتبار سنة 2001 بداية المرحلة الثانية أو الميلاد الحقيقي للمدوَّنات، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. وفي هذه المرحلة دخل الصحفيون إلى معترك التدوين، وبدأت المدوَّنات تكتسبُ شيئاً فشيئاً قدرتها على التأثير. أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة النضج، ومؤشراتها بدأت في النصف الثاني من العام 2004، حين تحوّل التدوين إلى ظاهرة عالمية عرفت انفجاراً كبيراً ابتداءً من سنة 2005[3].

ولعله من الجدير بالملاحظة أن نشأة المدوَّنات بوصفها ظاهرة اتصالية لا يمكن عزلها عن عنصرٍ محوريٍ يعود إلى ما توفره شبكة الإنترنت من تحريةٍ ومن مرونةٍ في التواصل، فهي موقعٌ شخصيٌ سهلُ الإدارةِ والتحديث حيث يمكن أن تقول ما تريد، وأن يزورك فيه من يريد، وأن تخبرَ عن نفسكَ، أو تتخفى خلف قناع شخصيةٍ أخرى، **إنه نوعٌ من أنواع الحريةِ التي تقدمها لنا الإنترنت كل يوم**[4]. عن طريق تبادل أنواع المعلومات في شتى فروع المعرفة وفي جوانب الحياة كافة، من قضايا الفلسفة وأمور العقيدة إلى أحداث الرياضة ومعاملات التجارة، ومن المؤتمراتِ العلميةِ إلى مقاهي الدردشة وحلقات السمر عن بعد.

إن الإنترنت بلا منازع هي شبكةُ الشبكات أو (**الشبكة الأم**) التي طوت في جوفها مئاتُ الآلافِ من شبكات تبادل المعلومات، سواءٌ عالميةً كانت أم إقليميةً أم محليةً، وعلى الرغم من كل هذه الضخامة وتلك السطوة لا يمكننا تجاهل حقيقة أن شبكة الإنترنت **هي في جوهرها كيانٌ طفيليٌ**، فهي تطفو فوق موارد مادية وغير مادية من شبكات ومعدات وبرامج وقواعد بيانات ليست ملكاً لها بل مِلْكٌ لغيرها.

فقد أقامت شبكة الإنترنت مجدها على نجاحها في وضع بروتوكول بسيط وموحد التزمت به جميع الشبكات التي تريد الانضمام إلى عضوية الشبكة الأم[5] ضماناً لتدفق المعلومات فيما بينها، بالإضافة إلى استحداث وسائل مبتكرة من

---

(1) – المرجع السابق نفسه، ص17.

(2) - جمال الزرن (المدونات الالكترونية وسلطة التدوين)، مرجع سابق، ص163.

(3) – المرجع السابق نفسه، ص 165.

(4) – المرجع السابق نفسه، ص 167.

(5) – نبيل علي (الثقافة العربية وعصر المدونات) مرجع سابق، ص 93.

أجل سهولة التنقل ما بين مراكز خدمات المعلومات، وما بين وثائقها، وانسياب مرور البيانات عبر الشبكات بما يضمن أقصى استغلال لموارد هذه الشبكات. وعلى الرغم من انتشارها الهائل وتعدُّد استخداماتها **مازالت الإنترنت في مهدها،** ومع عمرها القصير باتت تشكو من الاختناقات، وفرص تلوثها وأزمة قمامتها، وتتوالى على أسماعنا أنباء حول قرب ظهور جيلها الثاني الذي سيفوق جيلها الأول بقدرٍ كبيرٍ من حيث السرعة أو الإمكانيات الفنية، حيث سيوفر مسارات أوسع بكثير لتدفق المعلومات، **وذلك باستخدام الألياف الضوئية ذات السعة الهائلة،** حيث أنه بفضل هذه السرعة الهائلة أصبح هناك فيضٌ متدفقٌ من المعلومات، ينقل إلى الفرد أينما كان نبض الحياة اليومية في أيةِ بقعةٍ من العالم، أو ينقل حضور هذا الفرد ذاته حيثما يريد، ليشاركَ في اللقاءات، إنه فضاءٌ رمزيٌ جديد، يطلقون عليه مجازياً **فضاء السيبر** Cyberspace بحيث تصبح الإنترنت بكل المقاييس ساحةً ثقافيةً ساخنةً، ووسيطاً إعلامياً جديداً، ومجالاً للرأي العام مغايراً تماماً لما سبقه[1]، وإزاء ظاهرةٍ كونيةٍ بحجم الإنترنت تتباين فيها الآراء إلى حد التناقض، حيث لا تفوق جسامة التحديات العلمية والتكنولوجية التي يواجهها عالمنا العربي إزاء هذه الظاهرة إلا تلك التحديات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لها. ولا تفوق هذه وتلك إلا الفرص العديدة التي تتيحها للإسراع من حركة التنمية العربية، حيث يرى تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 والذي جاء بعنوان (خلق الفرص للأجيال الجديدة القادمة) أن اكتساب المعلومات بما في ذلك استنتاجها وجمعها وتحويرها وتحليلها ونشرها سيحدث بقوة الازدهار الاقتصادي في البلدان العربية وفي أماكن أخرى في غضون العقود القادمة. وبات من الضروري جداً أن يتسنى الوصول إلى أدوات تقانات المعلومات التي لا غنى عنها، مثل المحطات الطرفية للحاسوب والبرامج ذات الصلة وشبكة الإنترنت، إلى أكبر عددٍ ممكن من الأفراد ذوي الخلفيات المتباينة في المجتمع العربي، ومن خلال المشاركة الحرة[2].

صعوبات انتشار الانترنت في الوطن العربي

إن مستخدمي شبكة الإنترنت في الوطن العربي يلاحظون ويعانون من نقص المساهمات العربية ومصادر المعلومات العربية على الشبكة، ويمكن إجمال العقبات التي تواجه انتشار الإنترنت عربياً على النحو التالي:

1- **صعوبة** الحصول على خدمة الإنترنت للجمهور العريض في الوطن العربي، مثل التصفح والبريد الإلكتروني، ناجمة عن بطء أو انقطاع الاتصالات وعن محدودية منافذ الخدمات.

2- **قلّة** الخدمات المقدَّمة عن طريق الإنترنت قياساً بما هو متوفر من خدماتٍ على الشبكة العالمية.

3- **معظم** خدمات الإنترنت مُحتَكَرة من قبل حكومات الأقطار العربية[3].

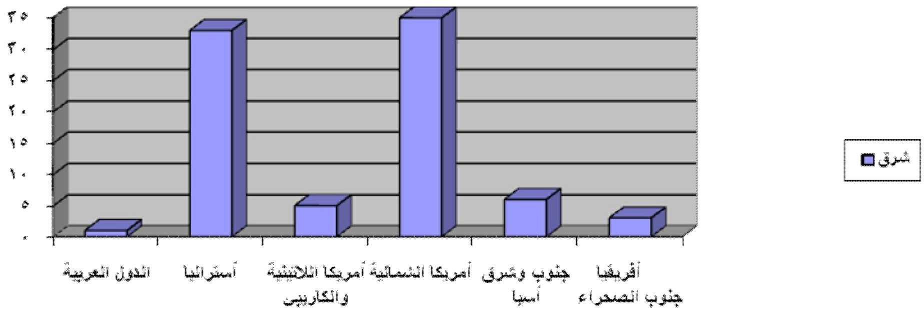
4- **التقليل** من أهمية البعد اللغوي في تقانة الاتصالات بالرغم من أهميته، وخاصة بعد إنشاء الإنترنت.

4- **الثقافة** التي تحيط باستخدام المعلومات بصورةٍ عامةٍ. ففائدة ثقافة المعلومات المفتوحة للتبادل المباشر فيما بين

(1) – المرجع السابق نفسه، ص 94.
(2) – تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، مرجع سابق، ص78.
(3) – عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي(ثورة المعلومات والأمن القومي العربي) مرجع سابق، ص 76-77.

المواطنين وبين المواطنين والحكومة والمجتمع الدولي لم تصل بعدُ في بعض البلدان إلى الكتلة الحرجة، هذا النقص هو السبب الكامن وراء تركيز تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 السابق الذكر على بناء القدرات البشرية والاستفادة منها، لاسيما في ما يتصل باكتساب المعرفة حيث إنَّ أحد المؤشرات على إمكان التوصل للمعرفة في عصر الاتصال هو متوسط عدد حواسيب الإنترنت لكل فرد. وتحتل المنطقة العربية، بين مناطق العالم الأخرى، أدنى مستوى من الوصول إلى تقانات المعلومات والاتصالات، حتى أنها أقل من أفريقيا جنوب الصحراء، حسب التقرير، وكما هو واضح من خلال الشكل رقم (3):

الشكل رقم (3)



متوسط عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت (لكل 1000 شخص)، مناطق العالم[1]

لقد قدمت الشبكة العنكبوتية العالمية منبراً لا مثيل له لأجيال من الشباب العربي للخوض في عباب المحيط التخيّلي بعيداً عن وسائل الاتصال التقليدية. ولا توجد للأسف دراسات كثيرة حول أثر الإنترنت على تشكيل الرأي العام العربي على مستوى الدول، وحتى عند البحث عن أرقامَ محددةٍ لعدد المستخدمين في الوطن العربي، نجد تبايناً في هذه الأرقام تبعاً للمصادر ولطريقة احتساب أعداد المستخدمين. فبينما يُقدَّر عدد المستخدمين في عام 2004 في الوطن العربي ما بين (17) و(23) مليون مستخدم، توقعت مؤسسة مدار للأبحاث في مدينة دبي للإعلام، في تقريرٍ صدر عام 2007 أن يصل عدد المستخدمين إلى 52 مليون حتى العام 2008.

(1) – تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص 27.

كما هو مبين في الجدول رقم (5)[1]:

الجدول رقم (5)

المنطقة	عام 2005	عام 2006	عام 2007	عام 2008
دول الخليج	2865448	3354446	3881601	4440000
السعودية	4220000	5080000	5940000	6800000
بلاد الشام والعراق	4909200	6966309	9051424	11251000
شمالي أفريقيا	4595626	6613408	9286449	12870000
مصر	5670000	7654500	9950850	12000000
السودان واليمن	1044000	1828800	2974680	4500000
المجموع	**23304274**	**31497463**	**41085004**	**51861000**

إذ بات من الأهمية بمكان التذكير بأن انتشار استخدام شبكة الإنترنت في الوطن العربي لا يزال أقل من المعدلات بنحو النصف، إذ تبلغ نسبة الاختراق (penetration) لمنطقة الشرق الأوسط، بما فيها تركيا وإيران والكيان الصهيوني نسبة 7، 5 في المائة من عدد السكان، بينما يبلغ المعدل العالمي نحو 14 في المائة، وإذا ما استثنينا إيران حيث نسبة الاختراق 7 في المائة والكيان الصهيوني 43، 5 في المائة، وتركيا 8، 2 في المائة، فإن معدلات الاختراق أو الانتشار في الدول العربية، في منطقة الشرق الأوسط فقط، تتراوح بين أقل من نصف في المائة لليمن، وبين 29، 5 في المائة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة،

---

[1] أسامة الشريف (الإنترنت والرأي العام العربي)، مرجع سابق، ص79.

كما هو مبين في الجدول التالي*:

الجدول رقم (6)

الشرق الأوسط	عدد السكان متوقع عام 2005	عدد المستخدمين في ديسمبر 2000	عدد المستخدمين عام 2005 حسب آخر الأرقام	النمو (من2000 إلى 2005)	النسبة المئوية للانتشار	للشرق الأوسط 100%
البحرين	707357	40000	195700	%389.3	%27.7	%1.1
إيران	68458680	250000	4800000	%1820	%7	% 24.8
العراق	26095283	12500	25000	%100	%0.1	%0.1
الأردن	5788340	127300	457000	%259	%7.9	%2.4
الكويت	2530012	150000	567000	%278	%22.4	%2.9
لبنان	4461995	300000	5000001	%66.7	%11.2	%2.6
عُمان	23985454	90000	180000	%100	%7.5	%0.9
الضفةالغربية	3997861	35000	145000	%314.3	%3.6	%0.7
قطر	768646	30000	140800	%369.3	%18.3	%0.7
السعودية	21771609	200000	1500000	%650	%6.9	%7.7
سوريا	18586743	30000	610000	%1933.3	%3.3	%3.1
تركيا	73598181	2000000	6000000	%200	%8.2	%31
اليمن	19600009	15000	100000	%566.7	%0.5	%0.5
دولة الإمارات	3750054	735000	1110200	%51	%29.6	%5.7
الكيان الصهيوني	6986639	1270000	3040000	%139.4	%43.5	%15.7
إجمالي	259499772	5284800	19370700	%266.5	%7.5	%100

ولا تبدو الصورة أفضل بكثير في الدول العربية في القارة الأفريقية حيث تظل نسبة الاختراق متواضعة حتى بين الدول

* مؤسسة نيلسن والاتحاد الدولي للاتصالات مستقاة من موقع www.internetworldstats.com/stats.htm

التي حققت نمواً في عدد المستخدمين تجاوزت نسبة خمسمائة في المائة، في مصر مثلاً، حيث لا تتجاوز نسبة الانتـــشار بالنسبة لعدد السكان 3,4% في تلك الدول، كما هو مبين في الجدول رقم (7)[1]:

الجدول رقم (7)

يبين عدد مستخدمي الانترنت ونسبة النمو في بعض الدول العربية

البلد	عدد الســكان المتوقــــــع عام2005	عدد المستخدمين في كـــــانون الأول2000	عــــــدد المــستخدمين عام2005	النمـــــو (مـــن2000 إلى2005)	النسبة المئوية للانتشار
الجزائر	32557738	50000	500000	%900	%1.5
جيبوتي	767393	1400	6500	%364.3	%0.8
مصر	69954717	450000	3000000	%566.7	%4.3
ليبيا	5980693	10000	160000	%1500	%2.7
موريتانيا	2836848	5000	12000	%140	%0.4
المغرب	31003311	100000	1000000	%900	%3.2
الصومال	11967011	200	89000	%444	%0.7
السودان	35035677	30000	300000	%900	%0.9
تونس	10116314	100000	630000	%530	%6.2

ومع ذلك، فإذا ما افترضنا أن عدد المستخدمين اليوم في سائر الدول العربية يتجاوز العشرين مليوناً بقليل، فإن هـــذا الرقم يُعَدّ متواضعاً بالنسبة إلى عدد السكان الإجمالي من ناحية، بل ويبدو هزيلاً إذا ما وُزع على كل دولـــة عربيـــة بالنسبة إلى عدد سكانها ونسبة الانتشار والاختراق فيها.

إلا أنه، ورغم كل ما ذُكر، لا بدّ من الاعتراف بأن أعداداً جديدة من المستخدمين العرب تنضم يوميـــاً إلى فـــضاء الإنترنت التفاعلي، إذ توفر لهم الشبكة -بحسب ما يقول **هوفهيتز** من جامعة أوسلو في النرويج- فرصة الوصـــول إلى المعلومات دون تدخّل السلطات، وبالتالي فإنها تسهم في تشكيل رأي عام جديد لا يتأثر بوسائل الإعلام التقليدية التي تكون عادةً تحت سيطرة الحكومات[2].

---

[1] – مؤسسة نيلسن والاتحاد الدولي للاتصالات مستقاة من موقع www.internetworldstats.com/stats.htm

[2] – أسامة الشريف (الانترنت والرأي العام العربي)، مرجع سابق، ص 79 .

أثر الانترنت في تشكيل الرأي العام العربي

يقول هوفهيتر، وهو خبير في الشؤون الإسلامية، إنه استنتج أن تأثير استخدام الإنترنت في المجتمعات العربية والإسلامية سيسهمُ في استقلال الأفراد وفي تكوين آرائهم الخاصة بعيداً عن المرجعيات التقليدية، وأن هؤلاء سيعمدون إلى طرح آرائهم ومناقشتها فيما بينهم بشكلٍ لا يمت بصلة إلى التراتبية الاجتماعية والسياسية، مما سيؤدي إلى إطلاق ديناميــة جديدة تدفع باتجاه تسريع المسيرة الديمقراطية، وفي صلبها تعددية الآراء وطريقة صنع القرار، وهـــي بـــذلك تـــشكل مساحةً للحوارات عندما تسمح -بفضل البريد الإلكتروني وإمكانيات المحادثة- أن تتواجه وجهات النظـــر وتبـــادل المعلومات، وبالتالي تسهم في الاستعلام الأفضل عن المواطنين وفي شفافية العمل العام، عبر نشر معلوماتٍ إداريةٍ مثلاً، وعبر البرامج السياسية... إلخ، وهذا ما يمهد لتفاعل أكبر من الحاكمين والمحكومين. فالإحصاءات الإلكترونية تـــسمح بأن يعرف المنتخِبون ما يتوقعه منهم المنتخَبون وردّات فعلهم، ويمكن أن نتصور أن الإنترنـــت ســـوف يكـــونُ أداةً للمشاركة في العملية القضائية والنقاشات المفتوحة في البرلمان، أو إرسال الاقتراحات للبرلمانيين[1].

وفي الوقت ذاته يمكن أن يكون الإنترنت وسيلةً لنشرِ أفكارٍ وأعمالٍ تتناقضُ تماماً مع أهداف الديمقراطيـــة، كمواقـــع تشجع العنصرية أو التعصب، أو تحمل أهدافاً سياسيةً مناقضةً للديمقراطية أو تروج للحروب أو تساعد بعض الأطراف على تحكيم سيطرتها على الناس، حتى إنه في بعض الدول تعمدُ الحكومات إلى منع الدخول إلى مواقع تعدها مؤذيـــة، مثل الصين وسنغافورة بالنسبة للمواقع المناصرة للغرب... إلخ[2].

ومع كل ذلك، يمكن القول بأن **تكنولوجيا الاتصالات تبشر بديمقراطية الإنترنت** عالمياً، أما مستقبل هذا النوع من الديمقراطية في الوطن العربي، فإنه يعاني من تواضع البنية التحتية للإنترنت، واتساع الفجوة الرقمية، وبروز الانقـــسام الرقمي الواضح بين الأغنياء والفقراء، يضاف إلى ذلك، عوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتقاليد والعصبيات المعوقة للديمقراطية في الدولة الواحدة، وسيطرة الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ. لذلك، فالحكومات مطالَبة بتقـــديم المعونة التقنية، وتعديل وسنّ قوانين التوقيع الإلكتروني، وتدريب الناخبين على استعمال مهارات الإنترنت والحاسب، وتوفير مختبرات عملية التصويت التدريبية[3]، من خلال بنيةٍ معلوماتيةٍ (شبكات الاتصالات- شـــبكات معلومـــات- حاسبات وبرمجيات ونظم بيانات ومعلومات) تتميزُ بالمرونةِ، وتقبل التواصل مع البيئة المحيطة بها بأكثر من منفذ وبطرق ووحدات طرفية متعددة، إذ يمكن الوصول إلى هذه البنية من خلال حاسباتٍ شخصيةٍ مرتبطة بها مباشرة، عبر شبكة الاتصالات والمعلومات الرئيسة التي يتم بناؤها خصيصاً لخدمتها، والبنية المعلوماتية التي تقوم أية دولة ببنائها لخدمـــة قضية الانتخابات والتصويت الإلكترونية، ليست استثناءً من ذلك، حيث يمكن أن يتاح التصويت في الانتخابات عـــبر الإنترنت، من خلال إنشاء بوابة اتصال بين البنية المعلوماتية الأساسية للانتخابات من ناحية وشبكة الإنترنت من ناحية أخرى[4].

---

[1] – مي العبد الله (الاتصال والديمقراطية الفضائيات والحرب الإعلامية)، بيروت، دار النهضة العربية، ط1 2005 ،ص 116 .

[2] – المرجع السابق نفسه، ص117 .

[3] – المرجع السابق نفسه،ص261-262 .

[4] _ جمال محمد غيطاس (الديمقراطية الرقمية) مرجع سابق، ص 60.

في الديمقراطية الرقمية، تنفرد آلية التعبير عن الرأي بخاصيةٍ يندرُ وجودها –أو لا توجد على الإطلاق– لدى غيرها من الآليات الديمقراطية الأخرى، وتتمثل هذه الخاصية في أنها آلية لا تحدّها قيود ولا سيطرة فيها لأحد، فالانتخابات يمكن أن يتدخلَ فيها طرفٌ من هنا أو هناك، ابتداءً **بالتنظيم الجيد** وانتهاءً **بالإفساد المنظم**، واستطلاعات الرأي قد تخضع لتدخلات وأهواء القائمين عليها منذ بداية تصميم الاستطلاع وصياغة الأسئلة وانتهاءً بعرض النتيجة، والفعل الجماهيري قد يصطدم بالشرطة وأجهزة القمع، وقد يختلف لصالح جماعاتٍ منظمةٍ تعرفُ كيف تسوس الجماهير. لكنَّ كل هذا غير موجود في **آلية التعبير الرقمي عن الرأي**، فساحةُ التعبير هي **الإنترنت**، ذلك الفضاء الإلكتروني المترامي الأطراف الذي يتعامل معه ما يربو على المليار شخص من مختلف أركان الكرة الأرضية. بعبارةٍ أخرى، هو فضاءٌ يتسعُ لآراءَ وحواراتٍ تجسِّد أرقى درجات العقلانية والتحضر والسلام والتسامح والفكر والعلم والتدين والإنسانية والوطنية، كما يتسعُ لآراءَ وحواراتٍ أخرى تجسِّد أفدح مستويات البذاءة والشذوذ والانحراف والتعصب والجهل واللا إنسانية والعنصرية(1).

لذلك، نرى أن هناك إجماعاً بين الباحثين في تأثير ثورة المعلومات التي نعيشُ تجلياتها، على أن الإنترنت أعطت صوتاً ومساحةً للرأي لكل من يملك الوسيلة للولوج إلى عالمها، وهي بانتشارها السريع تساهم في تغيير طبيعة العالم الذي نعيش تماماً، كما فعل الهاتف والراديو والتلفاز فيما سبق.

إلاّ أنَّ الإنترنت تختلفُ جذرياً عن كل هذه الإنجازات البشرية في مجال الاتصالات، من حيثُ أنها وفرت للفرد وسيلة اتصالٍ خاصةٍ به، أتاحت له فرصةً معرفيةً لم تعرفها البشرية في تاريخها(2).

ومع أن الوطن العربي يبقى متخلفاً حسب المؤشرات الرقمية بالمقارنة مع باقي مناطق العالم، من حيث أعداد المستخدمين، وكِلَف الشبك بالإنترنت، وإجمالي ما يُنفَق من إعلاناتٍ على المواقع العربية، وغير ذلك، **إلا أن تأثير الإنترنت في الواقع السياسي والاجتماعي العربي يُعَدّ كبيراً رغم شحّ الدراسات والأرقام**. ولعل الأحداث السياسية التي ارتبطت بالشرق الأوسط، منذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين وحتى اليوم، ساهمت بشكلٍ لا يقبلُ الجدلَ في توسيع أثر الإنترنت على الرأي العام العربي، فنذكر هنا على سبيل المثال هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001 وما تلاها من أحداث، جعلت من المسلمين بشكلٍ عام، والعرب بشكلٍ خاص، محورَ السياسات الدولية التي انعكست على أرض الواقع في فلسطين والعراق وأفغانستان، وفي ظل غياب متنفساتٍ إعلاميةٍ محايدةٍ، توجَّه الآلاف من العرب إلى فضاء الإنترنت للبحث عن المعلومة أو للتحاور والجدل حول ما يحاك من مؤامراتٍ وما يجري على أرض الواقع، **فكانت ساحات الحوار وغرف الدردشة مسرحاً لكثير من النقاش بين أفرادٍ عاديين شعروا بالسخط والغضب والإحباط تجاه واقعٍ سياسيٍ حرمهم طوال عقودٍ طويلةٍ من المشاركة السياسية والتعبير الحر عن الرأي(3)**.

(1) – المرجع السابق نفسه، ص 73.
(2) – أسامة الشريف (الانترنت والرأي العام العربي) مرجع سابق، ص 83.
(3) – المرجع السابق نفسه، ص83.

ومن الأمثلة أيضاً، حروب الإنترنت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية قبل أشهر من الغزو، إذ لوحظ وجــود إعلاناتٍ متلفزةٍ في وسائل الإعلام العراقية، لتشغيل أخصائيين في حقل الكمبيوتر، لاسيما في مجال البحث والبرمجــة، وواضعي الفيروس، والمتسللين وقاطعي الطريق الإلكتروني. وقد قرأ المراقبون هذه الإعلانات كجزءٍ من التعبئة لبنــاء خطوطٍ دفاعيةٍ (دوت كوم) في غمرة حربٍ إلكترونيةٍ محتملةٍ، وكانت أمريكا قد أعلنت أواخر عام 2002، بــأن السلطات العراقية قطعت الطريق على آلاف الرسائل الإلكترونية لشنّ حربٍ نفسيةٍ ضد كبار المــسؤولين، ومــن ثم بدأت حربٌ جديدة من نوع (الهجمات الرقمية) بين جهاتٍ عديدةٍ، بعضهم مواطنون أمريكيون وجدوا وسيلةً لذلك للانضمام إلى الجهد الحربي، والبعض الآخر من المجموعات الإسلامية تستهدف مواقع أمريكية، وخــصوصاً مواقــع عسكرية، وآخرون من دعاة السلام[1]. ولعل من الجدير بالملاحظة أن أمريكا لعبت دوراً كبيراً في حروب الإنترنــت لمواجهة وسائل الإعلام العربية، ومواقع الإنترنت شكلت وسيلةً لإخفاءِ الحقائقَ عن الرأي العام بما يدور في حــرب احتلال العراق، وكسب معركةٍ من أجل (كسب القلوب والعقول). وقد وصلت الهجمة ذروتها في أعقاب نشر موقع (الجزيرة) على الإنترنت صور الأسرى والقتلى الأمريكيين في الأيام الأولى للحرب، وصورةً لطفلٍ عراقيٍ مقتولٍ مــع تعليقٍ يشيرُ إلى (**أن الدماء البريئة تُهدر بسبب الجشع والناس مضللة بحيث أنها لا تستطيع معرفة الحقيقــة**)، مــع مطالبة (الجزيرة) بردود ووجهات نظر عبر البريد الإلكتروني، وهو ما أثار غضب الإدارة الأمريكية، إذ إنه لم تكــن هجمات القراصنة والهاكرز –كما اعتادت لغة الإنترنت على تسميتهم– هي ردود الأفعال الغاضبة الوحيــدة علــى شكل ومضمون تغطية الموقع للحرب على العراق، بل امتدت هذه الضغوط لتطالَ مجموعةً من كبريات مواقع الإنترنت العالمية الأمريكية التي اعتذرت عن عدم نشر إعلانٍ يتعلقُ بإطلاق (الجزيرة نت) موقعها الإنكليزي. وإذا كانت حروب الإنترنت قد نشطت قبل الحرب وبعدها، فإن حرباً رقميةً جديدةً بدأت هي الأخرى تُسهم في تنمية الحرب الإعلامية ألا وهي (**حرب الصحافة الإلكترونية**)، إذ أعطت هذه الأزمة لهذه الصحافة الوليدة بعداً آخر، خاصةً أثنــاء غــزو العراق، فشهدت هذه الصحف رواجاً كبيراً في عدد القراء ومتابعةً واضحةً لأخبارها وتحليلاتها وصورها عن الحرب، وهذا ما دفع بالشركات الأمريكية الكبرى إلى تعريب المواقع الإلكترونية الكبرى كـــ(cnbc) وموقــع (mcn)، وواكب ذلك أيضاً انتشار الصحافة الإلكترونية العربية، والتي لعبت دوراً هاماً هي الأخــرى في الأزمــات العربيــة والدولية، ومنها حرب احتلال العراق[2].

وهنا يمكننا القول بأنه من الصعب بمكان فهم طبيعة الدور الذي تلعبه شبكة الإنترنت في حياة البشرية، إلاّ إذا تخيلنــا الحجم الذي تداخلت به هذه الشبكة العالمية مع الحياة اليومية لإنسان اليوم، وهذا يستوجب ملاحظة محتوى الإنترنت الذي يتناول مختلف جوانب الحياة، فهناك المحتوى الأكاديمي (**الجامعي**)، الذي تتولى تقديمهُ والإشرافُ عليــه هيئــات ومراكز جامعية وبحثية. وهناك المحتوى الإعلامي الذي يشمل وسائل الإعلام المختلفة، مطبوعة، مرئية، مسموعة، من

[1] – ياس خضير البياتي(دور الإذاعات في الحروب، حرب الأعصاب والتقنيات الرقمية، احتلال العراق نموذجا،) مجلة شؤون عربية عدد /131/ص100.
[2] – المرجع السابق نفسه، ص 101- 102.

خلال نسخها الإلكترونية، **إضافةً إلى المحتوى المتعلق بالحضارة والفلسفة والأديان**(1). وفي ظل وجود ما يقرب من بليون جهاز حاسب متصل بعضها ببعض، ومع احتواء كل منها على ما يراوح بين بضعة آلاف وبضعة ملايين معلومة، فسوف نصبح محاطين بكمٍ كبيرٍ من البيانات يضم ما بين تريليون إلى ألف تريليون ملف وبرنامج ومذكرة وقائمة وغيرها من المواد، وستكون الغالبية العظمى من هذه البيانات سلعاً وخدمات معلوماتية وسيطة، كل منها موجَّه إلى عددٍ محدودٍ للغاية، من العملاء الذين سيقدّرون قيمتها، وبينما ستكون لآخرين مجرد كم من المعلومات، مما سيترتب عليه ظهور الوسطاء الذين يقومون على خدمة أقسام تلك المعلومات، للوصول إلى أكبر قدرٍ ممكن من الإمكانات اللازمة لتوفير المعلومة، طبقاً لرغبات العملاء(2).

أثر الانترنت في المشاركة السياسية (عربياً)

تجتهد معظم الأنظمة العربية حالياً وتزيد من استثماراتها من أجل تحقيق التغيير بالمجتمع من خلال الانترنت، بعد أن عجزت عن تحقيقه عبر الإذاعة والتلفزيون. إنها حالة الهروب إلى الأمام من قضية الديمقراطية، أي أن الاستفادة من الانترنت يبقى ناقصاً، في غياب المشاركة السياسية. ولكن التعويل المفرط على الانترنت، كمخرجٍ لأزمة الأنظمة العربية في علاقتها بالتنمية وفهمها السطحي للعولمة، يحملُ في داخله مخاطر لا تقل خطورةً عما أقدمت وما زالت تقدم عليه الدول العربية في تعاملها مع التلفزة أو الصحافة. وبما أن وسائل الإعلام هي وسيلة التعبير الحديث عن المشاركة والممارسة الديمقراطية منذ القرن التاسع عشر، فإن الانترنت يُعدُّ أقصى درجات تمظهر الحرية في ثوبٍ متعدد الوسائط. وعندما تعي الأنظمةُ العربيةُ هذا، يمكن للانترنت أن تقدم لها الكثير، وبخاصة في كيفية تحقيق الديمقراطية، والتعامل مع وسائل الإعلام عامة، وليس الانترنت فقط. والمشكلة الظاهرة للعيان هي أنّ الأنظمةَ العربيةَ لم تعِ بعدُ أنّ تيار الانترنت سيجرفها رويداً رويداً كما جرف ناطحات السحاب في نيويورك(3). ذلك أن هذه الأداة الاتصالية الجديدة تحمل في تركيبتها التكنولوجية والتعليمية والسيكولوجية مميزات تجعلها أفضل أداة اتصال شبابية وأخطرها على الإطلاق، كما أنها أداة للممارسة الديمقراطية، وأكثرها إمكانية للانحراف والتطويع السلبي، ويكفي أن نفهم توظيفها واستغلالها(4).

والمفارقة أن دخول الانترنت إلى الدول العربية لم يكن –كما في الغرب– تلبيةً لحاجةٍ اجتماعيةٍ، أو لحاجة المجتمع المدني، بل جاء ليكون تلبية لحاجة الدولة، لأنها تريد أن تنتج المعرفة عبر الانترنت، حتى يمكنها أن تتدخل وتراقب ما ينتج في بقية أنحاء العالم.

إن الرقابة التي تعتمدها بعض الدول العربية في حجب الإطلاع على بعض المواقع الأجنبية أو تصميم المواقع المحلية، هي ترجمةٌ لممارساتٍ سابقةٍ ما زالت تمارس مع الصحافة والتلفزيون. وهذا معناه أن بإمكان الانترنت وكل وسائل الإعلام

---

(1) – نوار سويهر (العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال)، عن موقع www. Info Eda.dz/covrs/enseignamts/mondial za.htm.

(2) – موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره.

(3) – من معاني أحداث 11 أيلول (رغم بشاعتها وإدانتها)، أنها كسرت شوكة أكبر وأعظم دولة معاصرة، ومعلوم أن العملية نفذت باستخدام أحدث وسائل الاتصال في التخطيط للهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، فالكل يعلم بما في ذلك المخابرات الأمريكية أن المنفذين قد رتبوا كل شيء عبر الانترنت.

(4) – مجموعة من الباحثين (العرب وثورة المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

الرقمي الجديد في الوطن العربي أن يتحول إلى فاعلٍ ومحركٍ للتحرر السياسي عبر المشاركة السياسية، مثل قضية الديمقراطية والتحرر الاجتماعي، وقضية تحرير المرأة، شريطة تخلي الدولة أينما كانت عن جهاز الانترنت، وإطلاق العنان لتطوره الحر والعفوي، أي أن تترك هذا المولود ينمو بحرية، وأن يكون أداةً لتبادل المعرفة والمشاركة الديمقراطية بكل حريةٍ أيضاً، وأن يكون تنظيم الانترنت من أهل المهنة، وليس من أهل السلطة الإداريين.

ويكفي أن نشير إلى ما قدمته الشبكة العنكبوتية من خدماتٍ أثناء حرب الخليج الثانية، إذ تحولت الانترنت إلى مصدرٍ مهمٍ من مصادر الأخبار والمعلومات تتجدد على مدار الساعة. وتقول التقارير إن ما يقارب من 30 مليون إنسان توجهوا للمواقع الإخبارية على الشبكة يوم هجوم الحادي عشر من أيلول 2001، بحثاً عن مزيدٍ من المعلومات، وفي خلال دقيقةٍ واحدةٍ صباح يوم الهجوم تلقى أحد محركات البحث 200 طلب للبحث عن موقع غوغل. وهذا يدلل على أهمية الدور الوظيفي للانترنت في بناء الدولة وعلاقتها بالمجتمع. أما المواقع الإخبارية العربية فلم تحظَ بهذه الأهمية، لأن أكثرها يقدم محتوى منسوخ ومشوه مما تقذف به وكالات الأنباء ومواقع الانترنت الأجنبية[1].

[1] – المرجع السابق نفسه، ص 122.

المبحث الثالث

دور القنوات الفضائية في تطوير الوعي الديمقراطي في الوطن العربي

لا يختلف اثنان بأنّ العصرَ الذي نعيشه هو عصرُ الفضائيات، عصرُ التكنولوجيا الاتصالية والتطور العلمي الهائل في مجال تقنيات الاتصال والبث المباشر، وما أحدثه هذا التطور من إنجازاتٍ كبيرةٍ في مجمل الميادين الحياتية، سواءٌ أكان ذلك في الاتصالِ والإعلامِ، أم التعليمِ والتنميةِ أم الاقتصادِ والزراعةِ وغيرها. إذ يمكن القول بأن الفضائيات أثّرت بشكلٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ في حركة الإنسان والحياة كلها، إذ مع ثورة المعلومات وسيطرة الاتصال الإلكتروني انتقل المجتمعُ العالميُ من مجتمعٍ صناعيٍ إلى مجتمع تواصل أو مجتمع معلومات. فلا عجبَ أن نجد فضاء اليوم مزدحماً بالأقمار الصناعية، والتسابق في التطوير والتحديث وظهور أجيالٍ متنوعةٍ من الأقمار، فكلها تسعى إلى تحقيق تدفُّق معلوماتي من وإلى الآخر والتأثير فيه[1].

دور الأقمار الصناعية في تطور البث الفضائي

لقد قدّمت الأقمارُ الصناعيةُ مزايا لشبكات التلفزة الأرضية والكابلية، أضفت مزايا أهم للبث التلفزي الفضائي المباشر (dbs). وتكمن المزية الرئيسة للتلفزة الفضائية في أن الوصول المباشر للبث الفضائي يضع بتصرف المتلقي عدداً هائلاً من القنوات، إذ إنه بالنظر إلى قنوات الاتصال، بدءاً من أبعادها الأوسع، أو من الربط على مسافاتٍ طويلةٍ، فإن الأداة التي حسمت التغيرات الكبرى هو القمر الصناعي **الجيومراوح**، أي **القمر المتوضع على مسافةٍ من الأرض يستطيعُ معها أن يحتفظَ دوماً بالمكان ذاته بالنسبة إلى الأرض**[2]. ويُعَدّ العام 1965، الذي أُطلق فيه القمر الصناعي "ايرلي بيرد " early bird للاتصالات الهاتفية بين القارات[3]، تاريخ ازدياد الاهتمام في مجال العلوم الاجتماعية، بدراسة تأثيرات الإعلام الدولي والاتصال عموماً في الشعوب الأخرى، فظهرت دراسات مثل كتاب **هربرت شيللر "الاتصال والهيمنة الثقافية"**، وكتاب توماس ماكفيل "**الاستعمار الإلكتروني: مستقبل الإذاعة الدولية والاتصال"**، وكتاب كولين شيري "**الاتصال الدولي تهديد أم وعيد**"، وبات التطور التكنولوجي يثير الاهتمام يوماً بعد يوم نظراً لتأثيره في المجتمعات، فمن يقف على سطح أيةِ عمارةٍ عاليةٍ في أيةِ مدينةٍ عربيةٍ ويسرحُ ببصره يمكن أن يلاحظَ الكمَّ الهائلَ من اللواقط الفضائية التي تعلو أسطحها، وخصوصاً بعد أن أصبحَ سعرُ اللاقط لا يشكل عبئاً على الأسرة متوسطة الدخل، حيث أصبح بمقدور الفرد أن يستقبلَ مئاتُ المحطاتِ الفضائيةِ التي تنافس محطته المحلية، وتحمل معها وعوداً وآمالاً وانفتاحاً على ثقافاتٍ جديدةٍ تنشله من آفاق عالمه الضيق لتنقله إلى عالمٍ أرحب، وهي بالمقابل تحمل معها تهديداً لثقافته الوطنية، وقيمه وعاداته، وقد تُسرِّع في تحطيم أنماطٍ من الحياة التقليدية[4].

---

(1) – عبد الرزاق الدليمي (عولمة التلفزيون)، عمّان، دار جرير للنشر ط1، 2005، ص91 .

(2) – فريال مهنا (علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية)، مرجع سابق، ص310 .

(3) – المرجع السابق نفسه، ص391 .

(4) – صالح خليل أبو اصبع، (الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة)، مرجع سابق، ص243 .

وإذا كنا ندركُ أنَّ الفضائيات، مثلها مثل وسائل الإعلام الأخرى، تقدمُ المعلومةَ كما تقدمُ الترفيهَ، وتفسحُ المجالَ للحوارِ حول بعض القضايا، وتؤدي دوراً هاماً في نقل التراث وتعزيزه، وتعملُ على تشكيل الرأي العام، وتفتحُ النوافذَ أمام البشر ليطّلعوا على تجارب الآخرين من شعوب هذه المعمورة، وندرك كذلك أن التلفزيونات الفضائية تخاطب جمهوراً واسعاً متنوعاً من حيث المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والجنس والاهتمامات المختلفة، إلا أنَّ ذلك لا يعني -بالضرورة- أن هذه الوعود التي تحملها الفضائيات لا تنطوي على بعض المحاذير والتهديدات من حيث أدائها[1].

دور الفضائيات العربية في جذب المشاهد العربي

مع هذا الانتشار واسع الطيف للفضائيات في وطننا العربي، توقَّع الكثيرون أن تسهمَ هذه الفضائيات في دعم التقارب بين الدول العربية، ورفع سقف الحرية، ونشر الثقافة وتقديم الأخبار الأكثر صدقاً واحتراماً لعقل المشاهد، بل والانطلاق من أَسْر المحليات إلى فضاء العالميات والدوليات، فلا يصبح المشاهد أسيراً لأخباره القطرية المصاغة بإحكامٍ وتوجيهٍ من القائمين عليها، بل يصبح له مطلق الحرية في انتقاء القناة التي تزوده بالخبر الصحيح أو الأكثر إقناعاً.

لقد زادت حدةُ المنافسةِ بين الفضائيات العربية بشكلٍ خاص لجذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وسلكت من أجل ذلك شتى الطرق والوسائل والبرامج المشروعة وغير المشروعة، فكان أن حققت بعضُ هذه الفضائيات نجاحاً مشهوداً على المستوى العربي ونالت المصداقية، واستطاعت بالفعل أن تجذب الجماهير إليها، في حين أن بعض الفضائيات ظلت أسيرة نطاقها الضيق، ولم تعدُ كونها إعادة بثٍ للقناة الأرضية لدولةٍ ما، **كثيراً ما يلجأ مواطنوها إلى فضائياتٍ أخرى لمعرفة أخبارهم المحلية الصحيحة**[2].

والأمرُ الآخرُ الذي توقعه المواطن العربي، هو أن تسهمَ الفضائياتُ العربيةُ بـ"**كسر قاعدة أحادية المعلومات والأخبار التي تتدفق في كل لحظةٍ من دول العالم الصناعي إلى دول العالم الثالث**"، **ولكنَّ** شيئاً من هذا لم يحدث على أرض الواقع، ويُعزى هذا الفشل من قبل الفضائيات العربية في أداء هذا الدور إلى أنَّ الغربَ الصناعي ما زال يحتكرُ الوكالات الإخبارية الأربع الكبرى لبث الأخبار العالمية، إذ إن إنشاء وكالة أنباء عالمية أمرٌ معقدٌ ويتصل بالسياسة والنفوذ الدولي والقدرة الاقتصادية، والانتشار اللغوي، والدول التي تستطيع ذلك لا بدّ أن يكون لها سوقٌ داخليةٌ مهمة، ونفوذٌ سياسيٌ واقتصاديٌ ضخم، ووضعٌ حضاريٌ يجعلها تحتلُ مكانةً دوليةً رفيعة، ومثل هذه الدولة هي التي تستطيع إنشاء وكالة أنباء فقط على مستوى العالم. ويأتي في مقدمة وكالات الأنباء العالمية، **وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس بريس)**، ثم وكالة (**رويترز**) البريطانية. أما في المرتبتين الثالثة والرابعة، فتأتي وكالتان أمريكيتان هما (**الأسوشيتد بريس، واليونايتد بريس**). وكانت توجد إلى جوار هذه الوكالات العملاقة وكالة (تاس) السوفيتية التي تمّ حلّها مع تفكك الاتحاد السوفييتي في 9/26 /1991، وأصبح اسم الوكالة منذ ذلك الحين (**وكالة إيتار تاس**)[3].

---

[1] – المرجع السابق نفسه، ص244 .

[2] – (الفضائيات العربية ومتغيرات العصر، أعمال المؤتمر العلمي الأول للأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام)، الدار المصرية اللبنانية، ط1، يناير2005، 166 .

[3] – ابراهيم إمام، محمد فريد محمود عزت (وكالات الأنباء المعاصرة النشأة– التطور– الدور– الفعاليات) القاهرة، دار الفكر العربي،ط1، 2006، ص65 .

هذه الوكالات الأربع العملاقة... تقوم بجمع الأخبار العالمية وتوزيعها على أعدادٍ كبيرةٍ من المشتركين داخل حدود دولها وخارجها على مدار الأربع والعشرين ساعةً باللغاتِ الإنكليزيةِ والفرنسيةِ وغيرها، وهذا هو السبب الذي يجعل هذه الوكالات الأربع تحمل صفة العالمية على الرغم من انتماءاتها القومية، وهي لذلك تمارس تأثيراً متزايداً في حركة التدفق الدولي للأنباء، إذ يأخذ هذا التدفق اتجاهاً واحداً من الغرب إلى الشرق، بمعنى أن حجم الأنباء التي تحملها هذه الوكالات عن دول الغرب الصناعي تفوق عدة مرات كمية الأنباء التي تنقلها عن دول العالم الثالث، فيما يُطلق عليه الاختلال الكمي. وفي الوقت ذاته، فإن نوعية الأنباء تحمل حيزاً واضحاً في صالح الغرب وتحاملاً أكثر وضوحاً على دول العالم الثالث، فيما يُعرف بالاختلال الكيفي[1].

وما زالت تحتكر مؤسستان أو ثلاث للصور الخبرية، **مع عدم وجود شبكة أخبار عربية فاعلة**، تمتلك مقومات النجاح لتزويد المحطات العربية بالأخبار المطلوبة، يضاف إلى ذلك سرعة تحرك الشبكات الغربية الأخرى إلى موقع الحدث، وإدهاش المشاهدين بدقة التغطية وآلياتها[2].

ومن المثير للدهشة أن دولاً عربيةً ليس فيها أحزاب أو برلمانات أو صحافة **حرة ومستقلة**، تتمتع ولو بقدرٍ معقولٍ من الممارسة الديمقراطية، سلكت الطريق الفضائي، وتناقش قضايا الآخرين في قنواتها، ومن ثم فإن قضايا هذه الدول الداخلية أصبحت مطروحةً للنقاش في الفضائيات المضادة فيما يمكن تسميته بـ"**سياسة الكيد المتبادل**". وفي المقابل، فقد حققت الفضائيات إيجابياتٍ محدودةٍ، إذ عرّفت العالم العربي على بعضه البعض، وبات المجالُ مفتوحاً أمام إطلاع الناس في المغرب العربي على أحوال إخوانهم في المشرق العربي، وبالعكس[3].

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنَّ الفضائيات العربية مطالَبةٌ بتعريف المشاهد في الداخل قبل الخارج بالقيم النبيلة والسامية التي تنطوي عليها الثقافة العربية، **جامعةً بين الأصالة والمعاصرة في تناغمٍ فريدٍ وتوليفةٍ مثيرةٍ للتأمل**[4].

ولعلنا نجد أن التطور التقني الواسع الذي شهدته مختلف ميادين العمل الإعلامي على مستوى الوطن العربي، لم يكن عملياً متوافقاً مع تطور مسؤولية الأداء الإعلامي تجاه القضايا الأساسية المعبرة عن معاني دعم الحرية والعدالة والتنمية، وفي الواقع، فإننا اليوم أمام نموذجين من الإعلام العربي:

الأول: الإعلام الرسمي المعبر عن سياسات الحكومات ومصالحها المختلفة، وهو الإعلام الأقوى من حيث الوسائل والإمكانيات.

الثاني: وهو الإعلام الشعبوي الذي تنهض به الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وقوى المعارضة، وهو الإعلام الأضعف مادياً وتقنياً، على الرغم من أنه في ساحاتٍ عديدةٍ من الوطن العربي الأكثر تأثيراً في المجتمع. وحتى تلك النماذج الإعلامية التي برزت عبر توظيف تقنية البث الفضائي في شبكاتٍ إخباريةٍ تلفزيونية، وحققت نجاحاتٍ مهنيةٍ كبيرة،

---

(1) – المرجع السابق نفسه ، ص66 .

(2) – المرجع السابق نفسه، ص166 .

(3) – محمد عبد الهادي (الاستخدام العربي للفضاء، القنوات الفضائية العربية، سياسة الكيد المتبادل)، شؤون عربية /131/، خريف 2007، ص71 .

(4) – بلغيث سلطان،(دور الفضائيات العربية في تحقيق عالمية الثقافة العربية)، **شؤون عربية، عدد 131، خريف 2007، ص87.**

هي في الواقع ليست بعيدة عن القيود الرسمية، أو حتى عن الضغوط السياسية للممولين لضمان عدم خروجها عن الخطوط المحددة لأنشطتها، وعلى الرغم من أنها تحاول إبراز حياديتها وموضوعيتها، فإنها ولأسبابٍ عديدةٍ تضحي بكل ذلك تنفيذاً لبرامجَ سياسيةٍ مسبقة واستحقاقاتٍ ذاتُ طبيعةٍ سياديةٍ أو غيرها.

العلاقة بين تطور البث الفضائي والتأثير في الوعي السياسي

من المثير للدهشة **أن مستوى الأداء الإعلامي في الوطن العربي، والذي شهد تطوراً واسعاً بعد انتشار البث التلفزيوني المحلي والفضائي، وتنوُّع شكل التواصل وفوريته، كان يتراجع بخطى واسعة نحو الخلف في إطار التعبير عن معنى الحرية والاستقلالية والقدرة على التأثير في الحياة السياسية**[1]. فالتراجع في أداء المؤسسة الإعلامية العربية لم ينحصر في قدرتها على التعبير عن حاجات التغيير والإصلاح في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك إلى مساهمتها بشكلٍ أو بآخر في تكريس واقع التشرذم والتفكك وتسويق القيم والمفاهيم السلبية في الحياة، وانتقل جزءٌ أساسيٌ من البرامج الموجهة ضد المصلحة القومية لتجد لها موقعاً في تلك الوسائل. وقد انعكس ذلك أيضاً على التعامل مع موضوعة النقد، وعلى ما يمكن أن تحمله وسائل الإعلام من رأي الشارع السياسي، ومن قضايا الشعوب في إطار التنمية والمشاركة السياسية وبناء المجتمع المدني. وفي هذا السياق، يكشف تقرير "**الحريات الصحفية**" أن البلدان العربية في ترتيب مستوى الحريات الصحافية في العالم تحتل المواقع من 85 إلى 162 من مجموع الدول البالغ عددها 167، **أي أنها تتخلى عن نصف القائمة، وتقف في النصف الثاني**[2]. والجدول التالي يبين واقع الحريات الصحفية في الدول العربية، وكما هو واضح فقد تم تقسيمه إلى خمسةِ مستوياتٍ، (جيد، مرضٍ، مشاكل ملحوظة، وضع صعب، وضع خطير جداً)[3]. ورغم أن هذا التقسيم الذي تضعه بعض المنظمات الدولية، مثل (مراسلون بلا حدود، وبيت الحرية الصحفية)، لا يمكن أن يكون بعيداً عن التسييس، الاّ أنه لا يمكن تجاهل مضمونه، وهو يجب أن يدفع الدول العربية لتحسين صورتها أمام شعوبها أولاً، وأمام المجتمع الدولي ثانياً، لا أن تكتفي بكيل الاتهامات أو تجاهل هذه التقارير.

[1] – المرجع السابق نفسه، ص40 .

[2] – الحريات الصحفية في العالم العربي (تقرير منظمة مراسلون بلا حدود) تشرين الأول 2005 .

[3] – جاد الله عزوز الطلحي، (ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي)، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2006، ص 43.

الجدول رقم (8)

البلدان العربية (قياس حرية الصحافة)[1]

البلد	المقياس
1- الأردن	مشاكل ملحوظة
2- الإمارات	مشاكل ملحوظة
3- البحرين	مشاكل ملحوظة
4- الجزائر	مشاكل ملحوظة
5- السعودية	وضع خطير جداً
6- السودان	وضع صعب
7- الصومال	وضع صعب
8- العراق	وضع خطير جداً
9- الكويت	مشاكل ملحوظة
10- المغرب	مشاكل ملحوظة
11- اليمن	وضع صعب
12- تونس	وضع خطير جداً
13- جزر القمر	مشاكل ملحوظة
14- جيبوتي	وضع صعب
15- عُمان	مشاكل ملحوظة
16- فلسطين	مشاكل ملحوظة
17- قطر	مشاكل ملحوظة
18- لبنان	وضع خطير جداً
19- ليبيا	وضع خطير جداً
20- مصر	وضع صعب
21- مويتانيا	وضع صعب

وعلى صعيدٍ آخر، **لا بدّ لنا من الاعتراف بوجود** فجوةٍ كبيرةٍ بين معدل نمو "**الإنجازات**"و"**التحــديات**" في مجــال الإعلام الفضائي، إذ تنمو التحديات على وتيرةٍ أسرع من نمو الإنجازات، حيث أحدث ظهور القنوات الفضائية تغييراً على الساحة الإعلامية، وزاد الوضع تعقيداً بظهور التقنية الرقمية التي أدت إلى تضاعف عدد القنوات الفضائية، ممـــا

(1) - الحريات الصحفية في العالم العربي (تقرير منظمة مراسلون بلا حدود) تشرين الأول 2005 .

أتاح اختياراتٍ عديدةٍ أمام المشاهد، سواء من القنوات أم المضامين الإعلامية، وزاد من حدة المنافسة، **وأثّـــر ذلـــك بالسلب على معدلات مشاهدة القنوات الوطنية**، بالإضافة إلى زيادة خسائر بعض القنوات، نتيجة هذه المنافـــسة في ظل محدودية المساحة الإعلامية في السوق الفضائي العربي، ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها:

1- نقص البحوث والدراسات حول ماهية الجمهور واحتياجاته ورغباته.

2- ظهور مفهوم القنوات الإخبارية المتخصصة التي تبث إرسالها على مدار الساعة، مما يشكلُ ضغطاً على القنـــوات الفضائية العربية بشكل ما، ويزيد من تبعيتها للوكالات الأجنبية لملء ساعات إرسالها، وهو نتاج العولمة[1].

3- إن احتمال اتساع الفجوة بين الدول العربية والدول المصنعة سيبقى قائماً ما دام الواقع العربي يعاني مـــن غيـــاب التنسيق في سوق المعلومات العربية التي يتقاسمها عدة مورِّدين للبرامج والمعلومات[2]، إذ سجَّل تقرير اللجنة العربيـــة لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي مجموعةً من العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشراً في أنـــشطة المعلومـــات العربية، نذكر منها:

أ- اختلاف المفاهيم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، إذ ما زالت هذه المفاهيمُ غيرَ موحدةٍ بين الدول العربية.

ب- هشاشة دور المنظمات العربية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ج- عدم توفر خطط قومية لمراكز المعلومات القومية المتوفرة في الدول العربية.

د- نقص مصادر المعلومات.

هــ- مشاكل اللغة العربية على الحواسيب، والتي لم يُحَلّ معظمها حتى اليوم.

و- هجرة الكفاءات التي تم إيفادها إلى الدول المتقدمة.

ز- عدم توفر خطط شاملة لتدريبٍ قصير الأجل أو طويلٍ في مجال المعلومات[3].

4- إنه لمن الجهل الكبير بموضوع الإعلام وماهيته ومحتواه ووظائفه أن نحصر دوره في جوانب التسلية والترفيه، فهـــذا الاقتضاب في رسم أهدافه يحدّ من أغراضه، ويشكِّك في اعتباره ضرورةً ملحةً ومؤثرة برسمهـــا للواقـــع وعكـــسها لتفاصيله.

وعلى خطٍ موازٍ، فقد استطاعت قنواتٌ عربيةٌ أن تسطعَ في الخريطةِ الإعلاميةِ، وأن تستقطبَ الملايين من المـــشاهدين باختلاف مستوياتهم وثقافتهم ودرجات وعيهم وجنسياتهم. وقد أثبتت الدراسات أن عدد القنوات الفضائية قد يشهدُ ارتفاعاً في السنوات القليلة القادمة، وأن هذا الانتشار الكبير والواسع النطاق يتطلبُ قدراتٍ بشريةٍ وماديةٍ خاصـــة، يمكن من خلالها للفضائيات العربية أن تغطي فراغاً كبيراً على مستوى الخبر، وأن تبث برامجها في حقلٍ إعلاميٍ يمتلك من المصداقية والنفعية كثيراً، وأن تجد لها مكانةً في ظل الريادة الإعلامية التي تتنافس عليها جميع القنـــوات العربيـــة في تزايدها المستمر والملحوظ. فالأقمارُ الصناعيةُ سهّلت منذ ظهورها انتشار المعلومة والأخبار في شتى بقـــاع العـــالم،

---

(1) – نهى عاطف العبد (صناعة الأخبار التلفزيونية في عصر البث الفضائي)، القاهرة، دار الفكر العربي،ط1، 2007، ص5 .

(2) – مي العبد الله سنو (الاتصال في عصر العولمة ، الدور والتحديات الجديدة)، بيروت دار النهضة، ط2، 2001 ،ص118 .

(3) – اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1987، ص152 .

وبأسرع من انتظار صدور الصورة والأنباء في الصحف التي يتطلب صدورها ساعاتٍ طويلةٍ[1].

هذه الانتفاضةُ الإعلاميةُ في مجال التلفزيون والأقمار الصناعية استطاعت أن تحقق معادلة تفاعل الفرد مع العالم الـذي يحيط به، ومنحهِ فرصةَ اختيار ما يتناسب وخلفياته الفكرية وميوله ورغباته، بعيداً عن رتابة الإعلام الرسمي وما يتبـع ذلك[2]. وفي السياق ذاته فقد أضحى البثُ الفضائيُّ عبرَ الأقمارِ الصناعيةِ ناجحاً في تجاوز الحدود السياسية للـدول، وتمكّن من الوصول إلى المشاهدين في كل أنحاء العالم، وأصبح جمهوره جمهوراً عالمياً مختلـف الأهـداف والغايـات والثقافات، ولكنه يشترك في كونه يتعرض للقنوات ذاتها التي تستهدفه لأسباب وغايات تشكِّل الأسـباب الإنـسانية أضعفها، وبرز في هذا الخصوص تحدٍّ مهمٍ، ألا وهو مخاطبةُ كل البشر على اختلاف بيئاتهم وتنوع مشاربهم في وقـتٍ واحدٍ، وهو تحدٍّ يستدعي استخدام عوامل عديدة: تكنولوجية ومادية وثقافية وغيرها.

والواضح أن هذه العناصر تتحكم فيها الدول الكبرى المصنعة، التي تسعى إلى قولبة العالم وتنميطه ثقافيـاً وسياسـياً، وميزتها هي امتلاكها لعناصر الاقتدار العلمي الذي يشكل الإطار الفعلي للثقافة العصرية، والتي تعمل هذه الدول على تعميمها على العالم. ومن الجدير بالملاحظة أن الوطن العربي قد تأثر بهذه الظاهرة، كما تأثر من قبل بالقنوات المحلية، وفي ذلك يُلاحَظ اندفاع الدول العربية لإنشاء محطاتٍ فضائيةٍ حكومية ازداد عددها في الأعوام الأخيرة، تبث برامجها عبر أقمارٍ عربيةٍ وأوربيةٍ وأمريكيةٍ عديدة، ويصل بثها إلى كلِّ أنحاء الوطن العربي، بل ومعظم أنحاء العالم، وقد تـسنى للمشاهد العربي من خلالها متابعة ما يجري في العالم من أحداث ووقائع[3].

ومع ذلك، فإن الإعلام العربي وجد ذاته في واقعٍ صعبٍ ناتجٍ عن الحضور المكثف للقنوات الفضائية الأجنبية في المشهد الإعلامي العربي، والتي تُنافِس في توسيع رقعة المتابعة والمشاهدة وتبليغ رسائلها إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور، وما يكرِّس هذه الناحية توجُّه فئةٍ عريضةٍ من الجمهور العربي لإشباع حاجاته من المشاهدة عبر ما تقدمه القنوات التلفزيونية الدولية، وهذا يعني أنّ الإشكاليةَ المطروحةَ ليست في إنشاء محطاتٍ إعلاميةٍ وقنواتٍ تلفزيونية، بل في كيفية استثمارها واستغلالها لصياغة مضمون خطابٍ إعلاميٍ وثقافيٍ وحضاريٍ عربي، قادر على الحضور والتأثير مع بـاقي المـضامين الدولية ومؤهل لتطوير ذاته بشكل مستمر[4].

وفي هذا الإطار، وعند تحليل الباحث لمحتوى ما تبثه القنوات الفضائية العربية، فقد وجد للأسف الشديد أن أغلب تلك الفضائيات (الرسمية والخاصة) لا تمتلك حتى الآن رؤى استراتيجية لكيفية توظيف برامجها لخدمة السياسات الخارجيـة للدول العربية ومصالحها الوطنية، أو لنشر الثقافة العربية والإسلامية والتصدي للهجوم الموجه على العروبة والإسلام، بل إن الخطاب الإعلامي العربي لم يتكيف ويتواءم مع طبيعة التدفق الإعلامي والإخباري في عصر القنوات الفـضائية، وهذا يعني أن المتلقي العربي سيظلُ أسيرَ القنوات الإعلامية والثقافية الوافدة من الخارج، نظراً للفراغ الـذي تتركـه الفضائيات العربية إزاء حاجات الجمهور العربي. كما أن غياب المعلومات الأساسية حول واقعةٍ ما، يدفعهم في أغلب

---

[1] – الإعلام العربي في عصر المعلومات، مركز الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، نوفمبر 2000 ، ص24 .

[2] – المرجع السابق نفسه، ص25 .

[3] – عبد الرزاق محمد الدليمي (عولمة التلفزيون) مرجع سابق، ص98-99 .

[4] – المرجع السابق نفسه، ص99 .

الأحيان إلى محاولة الحصول عليها من قنوات الدول المتقدمة، وهذا يعني في ما يعنيه أننا أمام تحدٍّ كبير يصعب مجاراته، وعلى الرغم من مواكبة الوطن العربي لظاهرة القنوات الفضائية وضخ الأموال من قبل الحكومات العربيـــة ورجـــال الأعمال وهيئات الاستثمار على حدٍ سواء، غير أنَّ فضائيةً عربيةً واحدة لم تحقق هدف -لم تتأسس واحدة منـــها إلا وأعلنت ذلك- **التفاهم والتقارب ووحدة الشعوب على قاعدة المعلومات للجميع عن الجميع**[1].

ولتبيان فاعلية الفضائيات العربية وتأثيرها على المشاهدين العرب، عمد الباحث إلى إجراء استبيان على عينةٍ اجتماعيةٍ، بهدف معرفة آراء المتلقين حول ثلاث قنوات فضائية اختيرت كنماذج لثلاث أنواع من الفضائيات، هي:

أولاً: الفضائيات الخاصة: قناة (الجزيرة) نموذجاً.

ثانياً: الفضائيات الحكومية: الفضائية السورية نموذجاً.

ثالثاً: الفضائيات الأيديولوجية (الدينية): قناة (المنار) نموذجاً.

وجاء الاختيار لهذه القنوات لصعوبة الإحاطة بالكم الهائل من الفضائيات العربية التي تجاوزت /600/ قناة، فكان لابد من استخدام أسلوب النمذجة، حيث يرى الباحث أن القنوات التي اختارها في الاستبيان هي الأكثر تأثيراً في المشاهد العربي.

لقد كان الهدف من الاستبيان هو التعرف على اهتمامات الإنسان العربي من خلال متابعته لهذه القنوات، وكذلك معرفة أثر ما تبثه على وعيه الديمقراطي، بمعنى آخر كيف أرخت ثورة المعلومات بظلالها على خيارات المشاهد أو المستمع أو المستخدم العربي للانترنت ؟.

وقد قام الباحث بالتعاون مع الدكتور قاسم النعيمي من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، بوضع هذا الاستبيان، الذي تضمّن اثنين وعشرين سؤالاً مرتبطة بموضوع البحث، وتم توزيعه على عينةٍ عشوائيةٍ من مائتين وعشرين شخصاً من عمر 18 سنة فما فوق، منهم 117 ذكوراً و103 إناثاً، ومن جنسياتٍ عربيةٍ مختلفة (192 سوري، 5 فلسطينيين، 5 لبنانيين، 3 مصريين، 10 يمنيين، 3 عراقيين، سعوديان)، أما التحصيل العلمي للعينة المستهدفة، فهو: (66 ثانوية ومعهد، 139 جامعي، 9 ماجستير، 6 دكتوراه). أما الحالة الاجتماعية للعينة فهي على الشكل التالي(119 أعزب، 98 متزوج، 2 أرمل، 1 مطلق) .

وكما هو واضح من الاستمارة، فقد جرى انتقاءُ الأسئلةِ وترتيبها بحسب الأفكار الرئيسة للبحث، بهدف الاطلاع على آراء العينة بوسائل الإعلام العربية، والمواضيع التي تستحوذ على اهتمامهم ووقتهم (سياسية، اقتصادية، ثقافية، دينية، عاطفية... إلخ)، وكذلك التعرف على مدى الاستفادة والتأثر بثورة المعلومات والاتصالات، وبالتحديد في جانب زيادة وعيهم الديمقراطي، من خلال معرفة حقوقهم وواجباتهم بشكلٍ أفضل. ثم تنتقل الاستمارة إلى الشق

---

[1] – محمد عبد الهادي (الاستخدام العربي للفضاء) مرجع سابق، ص70 .

التقني لثورة المعلومات، للتعرف على مستوى تعامل الإنسان العربي مع المعلوماتية- كالحاسوب والإنترنت. وبعد أن جمع الباحث إجابات العينة، قام بالتعاون مع الدكتور قاسم النعيمي بتفريغ البيانات وتحليل مضمونها، وخلص إلى الاستنتاجات التالية:

1- 95% تقريباً من العينة (العربية) و10% من العينة (السورية) لم يجرؤوا على ذكر أسمائهم في الاستبيان، وهذا مؤشر على حالة الخوف التي يعيشها المواطن العربي من السلطات إذا ما فكر بالتعبير عن رأيه.

2- نالت الفضائيات المرتبة الأولى (56.1%) من بين المتابعة لوسائل الإعلام المختلفة، وهذا معناه أن الفضائيات أصبح لها التأثير الأساسي في زيادة الوعي وتشكيل الرأي العام العربي.

3- جاءت المواضيع والبرامج السياسية أولاً في المشاهدة (72.3%)، وحلت البرامج الاجتماعية ثانياً (69.4%)، والاقتصادية ثالثاً (39.5%)، والدينية رابعاً (37.7%). وهو يعبر عن اهتمام الإنسان العربي بقضاياه الرئيسة، والمواضيع المرتبطة بوجوده وتأثره بمحيطه.

4- 68.2% قالوا إن الفضائيات العربية تؤدي إلى معرفة ما يحدث في الوطن العربي والعالم، وهي نسبة مرتفعة لم تحصل عليها القنوات الأرضية فيما سبق، بما يعني أن الرسالة الإعلامية للفضائيات تحقق الهدف.

5- 21.4% قالوا إن وسائل الإعلام العربية لا تلبي طموحهم المعرفي، فيما اعتبر 70% بأنها (أحياناً) تلبي الطموح.

6- 92.3% وصفوا المعلومات في وسائل الإعلام العربية بأنها غير موضوعية، و36.8% بأنها منحازة، وهذه النسبة المرتفعة جداً تستدعي من وسائل الإعلام العربية أن تعيد النظر في طريقة مخاطبة الجمهور، وفي تقديم المعلومات عن الأحداث التي تحصل، رغم أن هناك بعض الاستثناءات من الإعلام الفضائي (الجزيرة) الذي يستقطب المشاهدين من مختلف الدول العربية، لأنه حقق مصداقيةً وجرأةً في معالجة الأحداث.

7- 75.5% من العينة قالوا إنهم يتقنون العمل على الحاسوب، وأجاب 79.5% بأن لديهم حاسوب في المترل أو العمل، وهي ولا شك نسبة مرتفعة وتتناقض مع الإحصائيات التي تذكرها التقارير العربية والأمم المتحدة حول انتشار المعلوماتية في الوطن العربي. واللافت في الاستبيان أن 40.9% لا يتعاملون مع الانترنت نهائياً، فيما يقضي 17.7% ساعة واحدة في اليوم، و15% ساعتان، و11% ثلاث ساعات،

و6.8% يقضون أربع ساعات، وهذه بالتأكيد نسب منخفضة إذا ما قورنت بالنسب العالمية، وهذا يؤشر إلى أن وجود الحاسوب لا يعني استخدامه بما يفيد، وإنما لأغراض التسلية والترفيه.

8- 30% قالوا إن هناك علاقة بين ثورة المعلومات والديمقراطية، فيما أجاب 46.4% ب (نوعاً ما)، وهذا معناه أن المشاركة السياسية في الدول العربية لا تزال ضعيفة، فيما أشار 40% من العينة إلى الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات في زيادة وعيهم الديمقراطي، وهذا يؤشر إلى نتيجةٍ خطيرةٍ مفادها أن وجود الوعي الديمقراطي لدى المواطن العربي لا يعني بالضرورة ازدياد ممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية، وهذا يستدعي من الأنظمة العربية أن تبحث عن الأسباب الحقيقية لهذا الخلل وتعالجه.

9- كما كان متوقعاً، جاءت قناة الجزيرة في المرتبة الأولى بالمشاهدة، إذ حصلت على نسبة (64.4%)، أما المفاجئة فكانت في نيل الفضائية السورية المرتبة الثانية بنسبة (43%). ويرى الباحث أن السبب في نيلها هذه المرتبة يعود لسببين، الأول أن النسبة العظمى من العينة هي من سورية، أما السبب الثاني فيتعلق بما حققته الدراما السورية من نجاحٍ كبيرٍ محلياً وعربياً. وكان لافتاً تدني نسبة المشاهدين لقناة العربية، حيث جاءت في المرتبة السابعة بنسبة (18.4%)، وقد سبقتها قناة المنار بنسبة (41%)، والجديد اللبناني بنسبة (37.6%).

10- مع الأخذ بعين الاعتبار بأن نسبة خطأ ثبات الأجوبة في الاستبيان، هي، بين 1- 2%.

الفضائيات الخاصة
(قناة الجزيرة نموذجاً)

من المعلوم أنّ الإعلامَ ليس غايةً، بل هو وسيلةٌ يستخدمها الإنسانُ المبدعُ لتحقيق أهدافٍ متعددةٍ من بينها، إقامةُ نظمٍ جديدةٍ يستعينُ عليها بالخيال والإلهام، ويكتسبُ معارفَ جديدةً تجعلهُ قادراً على خلق الإطار النظري لحياته الخاصة. بيد أن التقدم الذي أحرزته وسائل الإعلام والاتصال قد غيّر بشكلٍ جذريٍ معالم الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية على مستوى العالم كله. وقد تطلب هذا التغيير الأساسي في وسائل التدريب والمعرفة، تحولاً بالدرجة ذاتها من العمق في كل أبعاد البناء الاجتماعي، وإذا كانت المعرفةُ في بعض معانيها، أن يكونَ للمرءِ رأيهُ الخاص، أي أن يكون متفقــاً أو مختلفاً، وأن يعرف كيف يختار طريقه، فإنّ تحصيلَ المعلوماتِ الملائمةِ هو في نهاية التحليل عنصر أساس من عناصــر الحرية الإنسانية[1].

انطلاقاً من هذه النقطة، برزت قناة **الجزيرة** كأكثر شبكة أخبار عربية ذات شعبية بـسبب (اســتقلاليتها) النــسبية، واستعدادها (الظاهري) لكسر المحرمات، ولقدرتها على عكس وبث آراء وتحاليل يؤمن بها كثيرون، ولكنها لا تجد منبراً في البرامج الحكومية، وفي وسائل الإعلام العربية[2].

نشأة قناة الجزيرة وتطورها

تاريخياً، بدأت قناة **الجزيرة** البث الرسمي في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1996[3]، لتصبح أول قناةٍ عربيةٍ فضائيةٍ متخصصةٍ في الأخبار والبرامج الحوارية على الهواء مباشرة. وتبثُ القناةَ برامجها عبر عددٍ من الأقمار الصناعية العربيــة والأوربية لتصل إلى مختلف قارات العالم، إذ بدأت البث لأول مرة على مدار ست ساعات، لتصل بعـــدها إلى اثـــنتي عشرة ساعة، وبعد ذلك أصبحت تبث على مدار ساعات اليوم، مقدمةً خدماتها الإخباريـــة والبرامجيـــة والحواريـــة والوثائقية. وهي تعتمدُ مبدأ الحرية الإعلامية، وعناصر نجاحها تكمن في توفير تغطيةٍ واسعةٍ وسريعةٍ لنقل الخبر، كمـــا حددها المسؤولون في قناة **الجزيرة**، وكذلك التنوع في خدماتها الإعلامية، من خلال إنشاء قنواتٍ تخصصيةٍ، هي:

(القناة الرياضية "25 محطة" - الجزيرة مباشر - الجزيرة نت - الجزيرة الوثائقية - الجزيرة الإنكليزيـــة — الجزيـــرة أطفال). بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مركز إعلامي للتدريب والتطوير التلفزيوني، ومع ذلك تبقى **الجزيرة ذات طبيعة إخبارية**، إذ تحاول تغطية الأحداث والأخبار، من خلال تقديم نشراتٍ إخباريةٍ تفصيليةٍ وموجزة على مدار الـــساعة، لتغطية أخبار الوطن العربي والعالم، مع تحليلٍ سياسي لأهم الأخبار، باستضافة قادة الرأي ورجال السياسة والإعـــلام،

(1) – معتصم زكي السنوي (التحديات الجديدة أمام الدول العربية في عصر الاتصالات الحديثة)، مجلة شؤون عربية، ع/131/ 2007، ص113 .

(2) – مي العبد الله (التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير)، مرجع سابق، ص112.

(3) – نهى عاطف العبد (صناعة الأخبار التلفزيونية) مرجع سابق، ص149.

إضافةً إلى نقل الأحداث العالمية من خلال مراسليها (75 مراسلاً) المنتشرين في أبرز العواصم العربية والعالمية. وتتميز أخبارها بالرصانة الإعلامية وتعدد الآراء الخاصة بالخبر، إضافةً إلى ميزة السرعة والسبق الصحفي والتغطية الواسعة للأحداث الساخنة، مع اهتمامها بالخدمات الخبرية المباشرة من موقع الأحداث، مما يجعلها أكثر إقبالاً من قِبل الجمهور العربي بمختلف مستوياته التعليمية والثقافية[1]. **والجزيرة أدخلت مفهوم الخبر الحر** للحياة الإعلامية العربية، بمعنى آخر لم تعد الأخبار التقليدية التي اعتاد الجمهور سماعها من محطاتهم الحكومية تجد رواجاً وقبولاً لديهم، مما خلق عندهم فهماً جديداً لسيكولوجيا المتلقي، وتنوعاً كبيراً في صياغة الخبر ومضمونه وحريته.

وبشكلٍ عام، فقد أصبحت قناة **الجزيرة**، رغم تعدد التقييم والانتقاد لها، مثار اهتمام الجمهور العربي والعالمي، ومصدراً مهماً لثقافة السياسي، وكذلك للكثير من القنوات الفضائية العربية والدولية، ولوسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة[2].

ولا يمكن تفسير الدور الذي تؤديه قناة **الجزيرة** في المشهد الإعلامي العربي، من دون مقارنته بدور باقي الأقنية الفضائية التي تبث باللغة العربية، وهي أشبه بقناة الـ(BBC)، وإذا كان المجال لا يتسع هنا لتناول هذه الجوانب، يبقى من المفيد التذكير بأن ما يمكن أن يؤخذ على قناة **الجزيرة** من نواقص يصبح أضعافاً مضاعفة إذا تناول النقد المحطات الفضائية الأخرى[3].

دور قناة الجزيرة في تشكيل الرأي العام العربي

إن الأهمية المتزايدة لقناة **الجزيرة** تأتي في الدرجة الأولى من افتقار المشاهد العربي لأقنيةٍ تلفزيونيةٍ أخرى تتمتع بالقدر ذاته من الحرية الفضائية التي تملكها **الجزيرة**. والأكيد أن أهميتها واتساع جمهورها يختلفان من بلدٍ عربي إلى آخر، ففي بلد مثل لبنان يحوي العديد من قنوات التلفزة والراديو والصحف الخاصة، تلعبُ **الجزيرةُ** دوراً أقل بكثير من الدور الذي تلعبه في بلدٍ مثل سورية أو السعودية حيث لا مكان إلا لوجهة النظر الرسمية في أجهزة الإعلام. ومن المؤكد أن قناة الجزيرة تزعج بشدة معظم الأنظمة العربية، لكن يخطئ من يتصور أن هذه المحطة يمكنها -إذا أرادت- أن تهدد استقرار هذا النظام العربي أو ذاك، فأكثر ما تستطيع فعله هو إجبار هذه الأنظمة على إعادة هيكلة سياساتها الإعلامية، والانتقال بها من سياسة التلقين المباشر إلى سياسة التلقين غير المباشر عن طريق الإقناع[4]، إذ يعتبر بعض المراقبين أن ما تقوم به الجزيرة على مستوى الوطن العربي من إفساحها المجال للأصوات المعارضة، وتطرّقها للموضوعات السياسية والاجتماعية المحرمة، ونقلها المباشر للأحداث المهمة والساخنة على الهواء مباشرة، سيسمح في النهاية بخلق ما يسمى الرأي العام العربي أو كما يتصور الصحفي /جيل باريس/ "أمة من خلال القنوات الفضائية"[5].

ولكن في الوقت ذاته، يجب ألا نبالغ بحرية الرأي والرأي الآخر في هذه الفضائية أو تلك، فكثيراً ما يخضع ذلك إلى

---

(1) – ياس خضير البياتي (الاتصال العربي والدولي) مرجع سابق، ص281-282 .

(2) – المرجع السابق نفسه، ص282 .

(3) – مي العبد الله (التلفزيون وقضايا الاتصال) مرجع سابق، ص115 .

(4) – المرجع السابق نفسه، ص115 .

(5) – المرجع السابق نفسه، ص116 .

السياسات والعلاقات، وأعني هنا السياسات الخفية، ودور الدول أو المؤسسات أو الشخصيات المموّلة في ذلك، فالمراسل يلعب في الحقيقة على الحبال، لا يريد فقدان المصداقية، كما لا يستطيع دوماً مواجهة الاستدعاءات والضغوط، وبالتالي يمسك العصا من الوسط[1].

وبالعودة إلى نتائج الاستبيان والسؤال الثالث عشر (ما هي القنوات الفضائية العربية التي تفضل مشاهدتها؟)، يتبين أن قناة **الجزيرة** احتلت المرتبة الأولى بنسبة 64.4% من العينة المستهدفة، تلتها **الفضائية السورية** بنسبة 43%، ثم قناة **المنار** بنسبة 41.6%، وفي المرتبة الرابعة حلت قناة MBC بنسبة 39.9%، و**الجديد** اللبناني بنسبة 37.6%، وقناة **دنيا** السورية بنسبة 20.9%، وجاءت قناة **العربية** في المرتبة السابعة بنسبة 18.4%، وثامناً LBC بنسبة 14.9%، ثم قناة **شام** بنسبة 8.1%، وأخيراً **الحرة** الأمريكية بنسبة 5.6%.

ونلاحظ في السؤال التاسع عشر (ما هي البرامج التي تفضل مشاهدتها عبر الفضائيات العربية التالية: الجزيرة، السورية، المنار)، إن برنامج **الاتجاه المعاكس** للإعلامي فيصل القاسم، نال المرتبة الأولى بنسبة 28.2%، تلته **الأخبار** بنسبة 23.2%، أما البرامج الحوارية الأخرى (أكثر من رأي، حوار مفتوح)، فحصلت على نسبة 16.8%. وهذا يعني أن المشاهد العربي تجذبه المواضيع والقضايا السياسية التي يرى فيها ملامسة مباشرة لمستقبله ومستقبل أولاده.

في الخلاصة وبعد مرور نحو خمسة عشر عاماً على انطلاق قناة الجزيرة، يمكن التأكيد بأن ظهورها شكل ثورةً حقيقيةً في الإعلام العربي، وجعل المواطن العربي يهتم بالشأن السياسي العام، واستطاعت الجزيرة أن تفتح العقول بعد عقود الإغلاق التي مارستها التلفزيونات الرسمية.

وهكذا، أصبحت الجزيرة من أشهر الفضائيات العربية وأكثرها مشاهدةً داخل الوطن العربي وخارجه، وذلك بحكم المساحة الكبيرة من الحرية التي تتمتع بها، والتي سمحت بتناول الكثير من القضايا والموضوعات الحساسة التي تدخل في دائرة المحرمات في المنطقة العربية، ولا سيما في مجالي الدين والسياسة، بحريةٍ غير معهودة في الإعلام العربي. كما أن تغطيتها المتميزة لأحداثٍ مهمةٍ، مثل الحرب ضد أفغانستان عام 2001، والتي انتهت بإطاحة نظام طالبان، والحرب على العراق عام 2003، والتي انتهت بإطاحة نظام صدام حسين، جعلتها تدخل في حلبة المنافسة مع المحطات الإخبارية العالمية مثل CNN، بل هناك من يغالي في القول بأن الجزيرة دولة عاصمتها قطر، وهذا معناه أن قناة الجزيرة استطاعت أن تضع قطر على الخارطة العالمية[2]. ويرى بعض المحللين بأن تأثير قناة الجزيرة يفوق تأثير أحزابٍ سياسيةٍ عريقةٍ في الوطن العربي، دفعتهم لوصفها بإمبراطورية الجزيرة[3]. ونظراً لتناول القناة للتطورات والمشكلات الداخلية في بعض الدول العربية، بما في ذلك بعض دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أقدمت مصر والسعودية والبحرين والكويت والأردن والمغرب وتونس والسودان وغيرها على اتخاذ إجراءات ضد مكاتب المحطة أو مراسليها في هذه الدول. كما أن القناة كانت موضع انتقادٍ حادٍ من قبل الإدارة الأمريكية، بسبب إفساحها المجال لبث شرائط مسجلة لكل من

(1) – شاكر حامد، حلقة نقاشية بعنوان (الفضائيات العربية وقضايا الأمة)، 9 تشرين الأول 2003 ، المستقبل العربي ع360 /آب 2004 / ص140 .

(2) – لمزيد من التفاصيل، انظر الجزيرة نت، edmund Ghareeb,opcit.2002/12/11.

(3) – للمزيد من الإطلاع حول العلاقة بين التقنية والتحولات الاجتماعية والسياسية يمكن النظر إلى:

Mark c Gordon, Gordon Goldstein and all 'wealth, power and information revelution council for foreign relation, 2000.

أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، ومساعده أيمن الظواهري، فضلاً عن بث شرائط مسجلة للرئيس العراقي السابق صدام حسين، قبل أن تعتقله قوات الاحتلال الأمريكي وتطوي صفحة نظامه نهائياً.

ويتفق الباحث مع الرأي القائل بأن قناة الجزيرة، ورغم الانقسام في تقييمها، استطاعت تحريك المياه الراكدة في الجسم الإعلامي العربي، وكان لبعض برامجها الشيقة والساخنة الدور المؤثر في رفع مستوى وعي المواطن العربي.

ولكن هذا التقييم الإيجابي لأداء قناة الجزيرة لا يلغي تسجيل بعض الانتقادات، ومنها:

1- الاستضافة شبه الدائمة لمسؤولين ومحللين إسرائيليين، في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية، بحجة المهنية والموضوعية ونقل الرأي الآخر، وهذا موقفٌ يتعارض مع ما يريده السواد الأعظم من الجمهور العربي، ولا سيما أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006، وعلى غزة في كانون أول 2008.

2- تعمد بعض البرامج الحوارية (الاتجاه المعاكس مثالاً)، على إثارة ضيوف البرنامج حد الخروج عن الآداب العامة في الحوار، وكأنهم تحولوا إلى صراع على حلبة ملاكمة، وهذا بالتأكيد يعطي انطباعاً سلبياً عن الشريحة المثقفة في الوطن العربي التي لا تجيد فن الحوار وقبول الرأي الآخر، فكيف بالمواطن العادي.

3- يغلب على برامج القناة الطابع الإسلامي على حساب المدرسة القومية.

4- تجرؤ على تناول المواضيع الداخلية في أي بلد عربي، فيما تغيب هذه الجرأة عندما يتعلق الأمر بالشأن الداخلي لدولة قطر.

الجدول رقم (9)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
البرامج المفضل مشاهدتها- الجزيرة Q122					
Valid		58	26.4	26.4	26.4
	أكثر من رأي	6	2.7	2.7	29.1
	الاتجاه المعاكس	62	28.2	28.2	57.3
	الاخبار	51	23.2	23.2	80.5
	البرامج الحوارية	1	.5	.5	80.9
	البرامج السياسية	8	3.6	3.6	84.5
	البرامج الوثائقية	1	.5	.5	85.0
	الحوارات	1	.5	.5	85.5
	الراي والراي الآخر	4	1.8	1.8	87.3
	الرياضة	1	.5	.5	87.7
	الشريعة والحياة	1	.5	.5	88.2
	الوثائقية	8	3.6	3.6	91.8
	برامج حوارية	1	.5	.5	92.3
	بلا حدود	2	.9	.9	93.2
	حصاد الاسبوع	1	.5	.5	93.6
	حصاد اليوم	1	.5	.5	94.1
	حوار مفتوح	4	1.8	1.8	95.9
	زيارة خاصة	1	.5	.5	96.4
	شاهد على العصر	1	.5	.5	96.8
	ضيف المنتصف	1	.5	.5	97.3
	ما وراء الخبر	1	.5	.5	97.7
	مع هيكل	1	.5	.5	98.2
	من واشنطن	1	.5	.5	98.6
	منبر المشاهدين	1	.5	.5	99.1
	نقطة نظام	1	.5	.5	99.5
	يحكى أن	1	.5	.5	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

الإعلام الحكومي

(الفضائية السورية نموذجاً)

من المهم والضروري أن يكون الخطاب الإعلامي العربي متمايزاً عما سواه من إعلامٍ عالمي لخصوصية ارتباطه بقضايا الأمة وتأثره بها وتأثيره فيها، وهو في هذا الارتباط يكتسبُ مهنيةً أيضاً ولا يفقدها كما يُشيع البعض. ومن المهم والضروري أيضاً أن يمتلك الخطاب الإعلامي العربي (الرسمي وغير الرسمي) مساحةً أو هامشاً من الحرية، لكي يكتسب مصداقيته وفاعليته، أي أنّ الخطابَ الإعلامي العربي لا بدّ أن يكون في رؤيته وأدائه شاملاً وكلياً، دونما إهمالٍ للتفاصيل والعناصر المتعددة التي يتكون منها المشهد الإعلامي والسياسي العام للقضايا.

وهنا يبرز سؤال يطرحه خبراء الإعلام العربي، **وهو: كيف يمكن للخطاب الإعلامي العربي أن يكون خطاباً ملتزماً ومهنياً في آن واحد؟**

ضمن هذا السياق، يشكل الخطاب الإعلامي السوري أحد أهم أركان الالتزام الإعلامي بالثوابت والقضايا العربية، بالرغم من افتقاره للمهنية المطلوبة عالمياً.

نشأة التلفزيون العربي السوري

بدأ التلفزيون العربي السوري إرساله مساء 23 تموز/ يوليو 1960، من قمة جبل قاسيون في دمشق[1]، وذلك بعد أن تم إنشاء أول محطة إرسال بقوة 10 كيلو واط، واستمر الإرسال لمدة ساعة ونصف فقط في اليوم الأول من داخل استديو متواضع بني بجانب محطة الإرسال، واعتُمد على الكوادر الفنية الموجودة آنذاك في مديرية الإذاعة، بعد أن أُرسلت إلى الخارج في دوراتٍ تدريبيةٍ قصيرة[2].

و لم يكن الإرسال يتم في وقت واحد في مراكز محافظتي حمص وحلب، حيث شيدت محطتا إرسال في كل منهما بقوة /10/ كيلو واط لكل محطة، لعدم وجود شبكة وصل ميكروية تربط المحطات ببعضها البعض، بل كانت تبث في دمشق في اليوم الأول، ثم يعاد البث في المحافظات من أشرطةٍ مسجلةٍ في اليوم التالي بالأبيض والأسود.

وفي العام 1966، تم إنشاء محطة رابعة للبث قرب ناحية صلنفة، التي تبعد 45 كيلو متراً إلى الشرق من مدينة اللاذقية. وفي العام 1967، تم لأول مرة ربطُ المحطات دمشق وحلب وحمص و صلنفة بشبكة وصل ميكروية، بحيث أصبح التلفزيون يبث برامجه في آنٍ واحدٍ من استوديوهاته في دمشق إلى جميع المناطق. ومنذ العام 1976 وحتى العام 1981، تم إنجاز عشرات محطات الوصل في مختلف المحافظات السورية لتغطيتها بالبث التلفزيوني. وفيما يتعلق بالأخبار المصورة، كان التلفزيون يقدم منذ نشأته نشرةً إخباريةً مصورة واحدة، وفي عام 1967، أضيفت نشرة

---

[1]- موقع ملتقى طلاب جامعة دمشق www.al.jamaa.cc/updatephp=95878.wsername

[2]- موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون على شبكة الإنترنت .www.rtv.gov.sy/index.phpd=100013

إخبارية ثانية قصيرة. وبعد عام 1970، أضيفت نشرة أخرى، وبذلك أصبح التلفزيون يقدم يومياً ثلاثُ نشرات. وبتاريخ 1985/3/13، بدأت القناة الثانية إرسالها من مبنى دار المهندسين في دمشق، وبحدود ست ساعات يومياً. وفي عام 1993، تم افتتاح مبنى القناة الثانية في ساحة الأمويين، مع تجهيز استديو إرسال خاص بها، وبدأت ترسل برامجها من المبنى الرئيس للهيئة[1]. وفي عام 1995، بدأت القناة الفضائية السورية إرسالها التجريبي، إذ تم التعاقد مع مؤسسة عربسات لاستئجار قناة فضائية تغطي المنطقة العربية وجزءاً من أوربا وآسيا.

وفي العام 1996 بدأت الفضائية السورية بث برامجها وبحدود ثماني عشرة ساعة يومياً، ومن ثم على مدار أربع وعشرين ساعة لتصل إلى جميع أنحاء المعمورة، بالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز استديوهين خاصين بالقناة الفضائية بأحدث الأجهزة والتقنيات الفنية، كما تم تجهيز استديو خاص بالأخبار[2].

ولكن، ورغم ما تحقق للفضائية السورية من أجهزةٍ وتقنياتٍ وإمكاناتٍ، هل استطاعت في بحر المنافسة الإعلامية العربية أن تحجز مكاناً لها فنياً ومهنياً؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نعترف بأن حاجتنا إلى تطوير الإعلام الآن تبدو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، فالتحديات باتت عديدةً أمام الإعلام الذي أصبح يلعبُ دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحفاظ على وحدة المجتمع، إذ يُسهم في تشكيل المواقف الجماعية أو بما يُعرف ببلورة الرأي العام[3].

فإذا كان لوسائل الإعلام المختلفة، فيما سبق، أهمية ودور في الحروب، ولاسيما في استخدامات الحرب النفسية بين المتحاربين، فإن هذا العصر، عصر العولمة أو عصر ثورة المعلومات والاتصالات، هو بامتياز عصر الإعلام بفضائه الرحب والواسع، وربما كنا نحن العرب بشكلٍ عام، والسوريين بشكلٍ خاص، أحوجُ ما نكون إلى فهم لعبة الإعلام وماذا نريد منه، بقدر حاجتنا إلى فهم لعبة السياسة ولعبة الأمم، وهذا يعني البحث الجدّي والجريء في واقع الإعلام السوري، وكيفية الوصول إلى الطموح في إيجاد إعلامٍ منافسٍ ذي هويةٍ وطنيةٍ وقوميةٍ[4].

الإعلام السوري بين الواقع والطموح

قبل أن نكشف النقاب عن واقع الإعلام السوري، لا بدّ من إلقاء نظرة على الأداء الإعلامي، كما يراه الباحث، مرئياً ومسموعاً ومقروءاً.

1- **سياسياً**: لا يزال الإعلام، وفي أغلب الأحيان، يتعامل بذات لغة الخطاب الإعلامي التي كانت سائدة بمفرداتها وتوجهاتها وعموميتها، وإن كان الواقع قد فرض على الإعلام التعامل، قليلاً جداً، بشكلٍ معقولٍ مع بعض الوقائع والمستجدات، لكنه لم يرقَ غالباً إلى المستوى المطلوب.

2- **اقتصادياً**: مازال جانب الإعلام الاقتصادي ضعيفاً، ولا يُعالَج بالشكل المناسب حتى يستقطب مشاهدين

---

(1) – المرجع السابق نفسه.

(2) – المرجع السابق نفسه.

(3) – سمير صارم (الإعلام السوري أفكار ورؤى)، دمشق، دار طلاس ط1 2005 ، ص41 .

(4) – ماجد حليمة (الإعلام السوري بين الواقع والطموح) ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإعلام العربي والإسلامي لدعم فلسطين، دورة 3 ، دمشق 2007 ،ص1 .

يستطيعون المتابعة، أو مستمعين تشدهم الكلمة، أو قراء تتوفر لديهم الأوقات الكافية للقراءة، وفي هذه -كما التلفزيون أيضاً- الأسماء تتكرر، ويبتعد عنها الاختصاصيون، فهناك الشخص الذي يمكنه أن يحاور في السياسة، وفي الأدب، وفي الاقتصاد، وفي البيئة، وفي العلوم أيضاً... إلخ[1]

ويتفق الباحث مع رأي الإعلامي السوري "ماجد حليمة" في توصيفه لمشكلة الإعلام السوري، والتي تكمن بصورةٍ أساسيةٍ في:

أولاً: الإدارات الإعلامية غير المهنية والتي غالباً ما تكون من خارج الجسم الإعلامي، مما أدى إلى تراجع وسائل الإعلام السورية، أو على الأقل بقيت مراوحةً في مكانها، فيما الإعلام العربي والإقليمي والدولي كان أكثر تطوراً وسرعةً في تلقّف معطيات العصر.

ثانياً: بالإضافة إلى معاناة وسائل الإعلام من تعدد الجهات الوصائية التي تتدخل بكل شاردةٍ وواردةٍ تقريباً، وربما كان الأخطر في هذا الأمر هو فرض بعض الإدارات التي لا تتصف بالمهنية وتحتاج إلى فترةٍ طويلةٍ لاستيعاب العمل، وهذا يؤدي إلى افتقار الموقع لقيمته الاعتبارية، وبالتالي ضعف الأداء والشلل المهني.

ثالثاً: التشريعات والقوانين في المؤسسات الإعلامية للأسف قاصرة عن مواكبة ما يتطلبه التطور الإعلامي والمنافسة الإعلامية، بالإضافة إلى التضخم في عدد الموظفين العاملين غير المهنيين في المؤسسات الإعلامية[2].

رابعاً: ابتعاد وزارة الإعلام وإحجامها عن الاستفادة من الخبرات والكفاءات، ونقصد هنا "المتقاعدين من المديرين والمسؤولين السابقين في الإعلام" لإدارة أزمةٍ ما أو حدثٍ معين على غايةٍ من الأهمية.

خامساً: ضعف الإعلام السوري خارجياً، وهذا سببه قصورٌ في فهم وزارة الإعلام لأهمية العلاقات العامة والصداقات مع وسائل الإعلام العربية، من أجل الاهتمام أكثر بالموقف السياسي السوري الذي يُجمِع الكثيرون على تقدّمه بأشواط على الأداء الإعلامي.

سادساً: غياب المعلومة عن الإعلاميين وضياعهم في معرفة المسموح والممنوع في العمل الإعلامي، ولا سيما المتعلق منها بالوضع الداخلي، وبالتالي عدم قدرة الإعلام السوري على أن يكون مصدراً للخبر، وهذا ما أدى إلى عزوف المواطنين عنه، والبحث عن كل ما يخص الشأن السوري في وسائل الإعلام الأخرى.[3]

بناءً على ما تقدَّم، خلص الباحث إلى أنّ الإعلام السوري في شقه السياسي، بقي متحجراً عند خطابٍ كلاسيكي مكرر، وبعباراتٍ محددة لا تتغير، وإن تبدلت مواقعها في هذا الخطاب... وبالتالي، يمكن القول إن الإعلام السوري بمجمله إعلامٌ محلي يناسب حقبة أيديولوجيات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين على أحسن تقدير، مع أنه بالإمكان خدمة النهج السياسي لسورية بكل يسرٍ وسهولة، خاصة وأن هذا النهج هو محلُ تأييدٍ ودعمٍ من الشعب السوري، وكذلك الشعوب العربية، بمعنى أنه من السهل جداً الدفاع عن السياسة السورية وتسويقها عربياً ودولياً،

---

(1) – سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص42-43 .

(2) ماجد حليمة (الإعلام السوري بين الواقع والطموح) مرجع سابق، ص1 .

(3) – المرجع السابق نفسه، ص2 .

وذلك بالابتعاد عن المباشرة التي تطبع كل مقالاتنا السياسية والاهتمام بالمعلومة التي تفتقر إليها تحليلاتنـــا، ومخاطبـــة الشارع باللغة التي يريدها هو، لا تلك التي نريدها له نحن. لذلك، يرى الباحث أن الشروط التي وضعها الصحفي سمير صارم لكي ينجح الإعلام السوري في مهماته، هي صحيحة وجديرة بالاهتمام، ومن أهمها:

1- منح المؤسسات الإعلامية استقلاليةً كاملةً في العمل، وثقةً غير منقوصةٍ أو مـــشروطةٍ بـــالولاء لأي مـــسؤول، ومعاملتها معاملة المؤسسات القضائية، فالارتباط بالوزير يجب أن يكون إدارياً وتوجيهياً فقط، دون تـــدخلٍ مباشـــرٍ ومستمرٍ من قبله بالعمل اليومي للمؤسسات الإعلامية.[1]

2- الاهتمام بالرأي والرأي الآخر والحوار، سواءٌ في الصحف أم مساحات البث في الإعلام المرئي والمسموع.

3- الاعتماد على كتّاب ومحللين مستقلين، سواءٌ من داخل سورية أم من خارجها، يعبّرون فيها عن آرائهم السياسية والاقتصادية بكل حرية.

4- اعتماد مبدأ المكاشفة والمصارحة والمصداقية في الخبر والتعليق والتحقيق لخلق ثقةٍ مع الجمهور، من خلال عـــدم السكوت على خطأ أو تقصير، وذلك بجعل الإعلام السوري مصدراً للخبر في كل ما يتعلق بالشأن الداخلي، كي لا تكون وسائل الإعلام العالمية هي السبّاقة إلى نشر الخبر المحلي بطريقتها وحسب أجندتها.[2]

5- أهمية وضرورة وضع معايير دقيقة وقابلة للتنفيذ لاختيار إداراتٍ وكوادرَ للمفاصل الإعلامية، وأن يكون التعـــيين من الجسم الإعلامي بعيداً عن الواسطة والمحسوبية.

6- تقديم الدعم المالي المطلوب مع إعادة النظر بالتشريعات والقوانين الناظمة لذلك، مما يؤكد أهمية وضرورة الإسراع في إصدار قانونٍ إعلاميٍ عصري يستجيبُ لتطورات وسائل الإعلام (صحافة، إذاعة، تلفزيون، صحافة إلكترونية).[3]

في النتيجة، ووفقاً للمعطيات التي توفرت للباحث، لا بدّ للتلفزيون السوري كوسيلةِ إعلامٍ مهمةٍ من أن يحرِّك الميـــاه الراكدة أينما وجدت، وإيصال الرسالة الإعلامية التي تساهم في بناء الوطن ومستقبله، وإفساح المجال للحوار وتبـــادل الرأي من خلال المساهمة في خلق حالةٍ متقدمةٍ من الشفافية لكي نواجه التحديات. فلم يعد أمامنا من خيـــارٍ ســـوى الانفتاح الإعلامي بكل متطلباته، وهذا يستدعي إعادة النظر بكل شيء في التلفزيون السوري، بما في ذلك التأكيـــد على لغة الحوار واحترام الرأي الآخر، وإعطائه المساحة المناسبة في وسائل الإعلام، على قاعدة الانتماء إلى الوطن، وبما يعزز التلاقي والانتماء، بكل ما يترتب على ذلك من مسؤولياتٍ مختلفة، فالوطن للجميع ومستقبله مسؤولية الجميـــع دون المساس بوحدتنا الوطنية، أي أن الرقابة على الفكر يجب أن تكون رقابة الضمير أولاً وأخيراً.

ونختم في موضوع الإعلام السوري بنتائج الاستبيان:

كما ذكرنا في المبحث السابق، فقد احتلت الفضائية السورية المرتبة الثانية في نتائج الاستبيان بنسبة 43% ، إذ إنَّ 16.8% من هؤلاء المشاهدين يتابعون المسلسلات، وهذا يعود على ما يبدو إلى الطريقة التي تعالِج فيها الدراما

---

(1) – سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص54 .

(2) – المرجع السابق نفسه، ص55 .

(3) – ماجد حليمة (الإعلام السوري بين الواقع والطموح) مرجع سبق ذكره، ص2 .

السورية القضايا الاجتماعية والسياسية والحياة اليومية للمواطن السوري، فيما جاءت الأخبار في المرتبة الثانية بنسبة 13.2%، وحلّ في المرتبة الثالثة البرنامج السياسي (دائرة الحدث) الذي كان يقدمه الإعلامي "نضال قبلان" بنسبة 8.2%، وتقاسمت بقية البرامج النسب بين 2.7 %و 0.5%.

الجدول رقم (10)

البرامج المفضل مشاهدتها-السورية Q121					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
33.2	33.2	33.2	73		Valid
33.6	.5	.5	1	القانون	
34.5	.9	.9	2	احداث اليوم	
47.7	13.2	13.2	29	الاخبار	
48.6	.9	.9	2	الاخبار المحلية	
50.9	2.3	2.3	5	البرامج الاجتماعية	
51.8	.9	.9	2	البرامج الاقتصادية	
53.2	1.4	1.4	3	البرامج الثقافية	
54.5	1.4	1.4	3	البرامج السياسية	
55.0	.5	.5	1	البرامج دينية	
55.9	.9	.9	2	الثقافية	
56.4	.5	.5	1	الرياضة	
56.8	.5	.5	1	الصحة	
57.3	.5	.5	1	الطقس	
57.7	.5	.5	1	القانون	
58.2	.5	.5	1	المحليات	
75.0	16.8	16.8	37	المسلسلات	
75.9	.9	.9	2	النشرة الجوية	
77.3	1.4	1.4	3	خبرني يا طير	
78.6	1.4	1.4	3	خط احمر	
86.8	8.2	8.2	18	دائرة الحدث	
87.3	.5	.5	1	سلامة قلبك	
87.7	.5	.5	1	شاشة الصحافة	
90.5	2.7	2.7	6	صباح الورد	
91.4	.9	.9	2	صحتك	
91.8	.5	.5	1	ضي القناديل	
92.3	.5	.5	1	طرائف من العالم	
92.7	.5	.5	1	عناوين	
93.2	.5	.5	1	غدا نلتقي	
93.6	.5	.5	1	كل البرامج	
96.4	2.7	2.7	6	لا شيء	
97.7	1.4	1.4	3	مدارات	
98.2	.5	.5	1	مكاشفات	
98.6	.5	.5	1	ملاعب الغد	
99.1	.5	.5	1	نوافذ	
100.0	.9	.9	2	هذا جلينا	
	100.0	100.0	220	**Total**	

الإعلام الأيديولوجي الديني
(قناة المنار نموذجاً)

في البداية، لا بدّ من الاعتراف بأن من أسباب عدم نجاح معركتنا مع الإعلام الغربي عجز الإعلام العربي والإسلامي عن الانطلاق عالمياً، بالإضافة إلى الانغلاق على الذات. فمن يتابع الإعلام العربي والإسلامي، يرى أن أحد أهم أهدافه هو إقناع المتلقي العربي والإسلامي بعدالة قضيته، علماً أن هذا المتلقي مقتنعٌ سلفاً بهذه العدالة، وهذا معناه أن هناك مشكلة في الشريحة المستهدفة إعلامياً، فإذا كانت وسائل الإعلام تحدد مسارات الرأي العام العالمي ومواقفه من الدول والشعوب، فقد شاهدنا كيف تستعين الدول الكبرى بالإعلام وهي تُعِدّ لعملٍ عسكري ضخم، من أجل تهيئة الرأي العام الداخلي والخارجي لقبول ذلك العمل وتأييده، كما حصل في أفغانستان والعراق.

ومن نافل القول إنَّ بعض الإعلام العربي والإسلامي يردد آلياً المصطلحات الغربية دون تمحيصٍ وتدقيقٍ وتأكُّدٍ من الأهداف الخبيثة لاتهام العرب والمسلمين بالإرهاب، فأول هذه المصطلحات بدأت بكلمات غير مرعبة (كالمتشددين الإسلاميين)، ومن ثم تبعتها كلمة (الأصوليين)، وكلما تقبل المجتمع مصطلحاً وتعوَّد عليه من خلال وسائل الإعلام زج الإعلام الغربي بمصطلح آخر جديد، وبدلاً من أن يبادر العرب والمسلمون إلى إنشاء مؤسساتٍ إعلاميةٍ تخدم أهدافهم وقضاياهم العادلة، نجحت القوى السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، بإنشاء مؤسساتٍ إعلاميةٍ (قناة الحرة، إذاعة سوا، قناة بي بي سي)، لتعميق الفرقة والانقسام بينهم والترويج لسياساتهم، وفي كثيرٍ من الأحيان لتأمين تغطية عربية لسياستهم العدوانية.

موقع الإعلام المقاوم في زمن العولمة

برز الإعلام المقاوم كنتيجةٍ طبيعيةٍ للتربية المقاوِمة التي أنتجت ثقافة المقاوَمة لكل ما تنتجه العولمة المهيمنة من آثارٍ سلبيةٍ تنقضُّ على النظم الاجتماعية للشعوب وتهدمها. فالعولمةُ الساعيةُ إلى السيطرة على العالم وثرواته غدت انتهاكاً للحقوق الإنسانية، واعتداءً صريحاً على منظومته القيمية، ما يجعل مقاومة أشكالها الغازية دفاعاً شرعياً ومشروعاً عن الذات والثقافة والوجود. فالمقاومةُ بهذا المحتوى، ضرورةٌ وجوديةٌ لمفهوم حق الحياة، وهو حقٌ اعترفت به القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، كالمادة /51/ التي شرَّعت المقاومة بكل أشكالها[1]، على اعتبار أنها ممارسةٌ أخلاقيةٌ لاستلهام روح القيم والمبادئ والانتماء والحفاظ على الهوية وخصائصها، لئلا تذوب في الآخر القوي المستعمر الذي يريدها أن تصبح مستنسخةً لثقافته ومبادئه، إذا لم نقل إنه يريدها تابعةً له.

في قبالة هذا الغزو المعادي المكثف والمعزَّز بكل وسائل تكنولوجيا الاتصالات وثورتها الهائلة، والتي انعكست تنامياً مطرداً لدور وسائل الإعلام وتأثيرها في خدمة سياسات الدول ومصالحها الاستراتيجية، ومع بروز وتبلور سياسات

[1] – حسين جمعة (العولمة والتربية المقاومة)، مجلة الفكر السياسي، العدد 30، صيف 2007، ص12.

العولمة، وفي ظل الأحادية القطبية العالمية التي عمدت إلى تصنيف المقاومة "إرهاباً"، وقلبت الحقائق والمفاهيم لتحوِّل الضحية إلى جلاد ويغدو بذلك الجلاد هو الضحية، وفي ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وتراجع اهتمام معظم الأنظمة العربية بقضية الصراع مع العدو الصهيوني والجنوح إلى ما سمي بالتسوية من خلال عقد الصفقات المنفردة معه (مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية)، فضلاً عن سياسات التطبيع مع العدو، والتي تجاوزت دائرتها الدول الثلاث المذكورة، إلى دولٍ عربيةٍ أخرى، لكل هذه الأسباب صار لزاماً وجودُ إعلامٍ مقاومٍ بموازاة المقاومة الشعبية والعسكرية للاحتلال والهيمنة وأدواته المتعددة الوجوه والأشكال[1]. ولمواجهة كل هذه السياسات والتوجهات لغزوه، ليس العسكري وحسب، بل الثقافي والاقتصادي والإعلامي، كان من الطبيعي أن يشكِّل الإعلام المقاوم رداً طبيعياً على سياسات التثبيط، والدعوة إلى الاستسلام والتطبيع والقبول بالاحتلال وهيمنته، كقدرٍ وواقعٍ لا يُرَدّ ولا يُقاوَم.

وفي هذا السياق، نجح إعلام المقاومة في لبنان في التحول من إعلام شعائر إلى إعلام وقائع، وفرض حضوره على دائرة الأحداث بأسلوبٍ تزاوج فيه الطرح الوطني مع الطرح الديني، على حدّ تعبير الدكتور جورج كلاّس، بما يضمن الجدية في التعامل مع الخبر وفن صناعته، وفي إنتاج البرامج الثقافية والدينية والاجتماعية المتوافقة ومنطق المقاومة ومنطق الجماعات الأخرى، الأمر الذي حصّنها ضد أيِّ استثمارٍ سلبي، وزاد من قدرتها وفعاليتها وقبولها من شرائحَ واسعةٍ من اللبنانيين والعرب بمختلف انتماءاتهم السياسية والعقائدية والدينية، وفي الإمكان التوصل إلى نتيجةٍ مفادها أن إعلام المقاومة قد حقق إنجازاتٍ من خلال التجربة اللبنانية، لخصها عامر مشموشي على الشكل التالي:[2]

1- استطاع إعلامُ المقاومةِ أن يخترق الإعلام الإسرائيلي والغربي المنحاز، ويقلب المفاهيم التي كانت سائدة عن الشخصية العربية (سلبية)، والشخصية الإسرائيلية (إيجابية)، فلقد صحح الفهم السائد عند الغرب عن الصراع العربي- الإسرائيلي، وطبيعته وأبعاده الحضارية والإنسانية.

2- بدَّل كثيراً من المفاهيم التي كانت منتشرة حول مقولة إن العرب معتدون، وإن "إسرائيل" هي المعتدى عليها (الضحية)، ورسَّخ قناعاتٍ جديدةٍ لدى الرأي العام العالمي أن "إسرائيل" دولةٌ عدوانيةٌ وذاتُ نزعةٍ إجرامية.

3- أسقط مقولة أن الجندي الإسرائيلي هو رجل (سوبرمان) لا يُقاوَم ولا يُواجَه، وأن الإنسان العربي ضعيفٌ ومهزومٌ نفسياً ومتخلفٌ عقلياً.

4- رسَّخ في أذهان الرأي العام العالمي أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي مستحيل.

5- سنَّ منهجاً جديداً في استعمال وسائل الإعلام في خدمة الحرب والسلم في آن معاً، وقدَّم نموذجاً حياً في كيفية خوض المعركة إعلامياً.

إنَّ دراسةً مقارنةً لمضامين الإعلام الرسمي اللبناني، وكذلك الخاص من جهة، والإعلام المقاوم من جهةٍ أخرى، تُظهِر أن

---

[1] – عبد الله قصير (الإعلام والإعلام المقاوم- قناة المنار نموذجاً)، مجلة الفكر السياسي، العدد 30 ، صيف 2007، ص202.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص 206.

منطق الإعلام الأول بالنسبة إلى أعمال المقاومة وبطولاتها غالباً ما يكون إخبارياً خالصاً[1]، حدوده الحدث المقاوِم ونتائج العمليات التي يقوم بها رجال المقاومة من دون تلمُّس أي تبنٍّ شعوري للعمل، أو أي تحسُّس بضخامة النتيجة وفظاعة المعاناة. فعلى الرغم من الظروف المعقدة التي وُلدت فيها قناة **المنار**، فهي تشكِّل حاجةً ماسةً وضرورةٌ لوجود قناةٍ تواكب المقاومة في لبنان، وتتبنى منهجها، في ظل إهمالٍ رسميٍ وخاص عائدٍ إلى اللامبالاة عند البعض، وإلى عدم قناعة البعض الآخر.

نشأة قناة المنار

(**المنار**) قناة إعلامية مرئية، باشرت إرسالها الأرضي عام 1991، والفضائي عام 2000. وتتوجه القناة إلى العرب والمسلمين في كل دول العالم بخطابٍ توحيدي منفتح، وتنتهجُ سياساتٍ موضوعية، يحفزها إلى ذلك طموحٌ كبيرٌ في المشاركة بصنع غدٍ أفضل للأجيال والمجتمعات العربية والإسلامية في بقاع الأرض كافة، من خلال التركيز على القيم الدينية السمحة، وتعزيز ثقافة الحوار والتلاقي والتعاون بين أتباع الديانات السماوية والحضارات الإنسانية.

ولعل ما يميز القناة هو تركيزها على إبراز قيمة الإنسان واعتباره محور رسالات السماء، التي تهدف إلى صون كرامته وحريته، وتنمية الأبعاد الروحية والمعنوية في شخصيته، إذ إن فضائية **المنار** تبتعد في تناولها للأحداث والموضوعات عن أسلوب الإثارة المبتذلة، وتركز بموضوعية على تبنّي القضايا العادلة والمحقة للأمة جمعاء، باعتماد المعايير المهنية والإعلامية والاحترافية في أخبارها وبرامجها، ضمن القوانين والأعراف والأنظمة المعمول بها دولياً، إذ استطاعت وفي فترةٍ قصيرةٍ أن تحتلَّ موقعاً ريادياً في فضاء الإعلام العربي، وأن تستقطب أوسع جمهورٍ من المشاهدين العرب في الوطن وبلاد الاغتراب، لتغدو أصدق معبرٍ عن الوجدان العربي والمسلم.[2]

كما أكدت السياسة العامة وأهدافها المقررة من قبل تلفزيون **المنار** على أهمية الدور القيمي الإنساني الرسالي للإعلام، وعلى أهمية إبراز قضية الصراع مع العدو. وهكذا، أصبحت (المنار) مؤسسة إعلامية لبنانية تسعى إلى تعزيز دورها الحضاري، من خلال إنتاج أفضل البرامج وإيصالها إلى أوسع شريحةٍ من الجمهور بأحدث التقنيات، وقد وضعت لنفسها أهدافاً وأولويات تسعى إلى تحقيقها رغم التحديات التي تواجهها، وأهمها:

1- السعي لأن تكون المؤسسة، المحطة الأولى في لبنان والعالم فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي.

2- سعي المحطة لأن تكون الأولى في لبنان والوطن العربي التي تعنى بالأخبار والبرامج السياسية والجهادية، إذ وصلت نسبة هذه البرامج إلى 30% في السنتين الأخيرتين.

3- العمل من أجل جعل المحطة أساسية في لبنان، تهتم بالشؤون الاجتماعية والتربوية والعلمية، قبل أن تصبح فيما بعد من أهم الفضائيات العربية بعد تحرير الجنوب واندلاع الانتفاضة.

وهكذا، نجد أن هذا النوع من الإعلام قد حدد هويته من خلال الأهداف والأولويات التي رسمها في السياسات العامة،

---

(1) – المرجع السابق نفسه، ص 207.

(2)– الموقع الإلكتروني لقناة المنار اللبنانية، /www.almanar.com.lb

والتي جعلته يختلف كثيراً عن غيره، لا سيما وأنه جعل من قضية الصراع مع العدو الإسرائيلي الهمّ الأول، أما الهمّ الثاني فكان يتجسد في الرسالة السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية[1]، وتأتي نسب المساحة الزمنية للبرامج في الاستبيان الذي أجراه الباحث لتؤكد ذلك. وهكذا، يتميز الإعلام المقاوم عن غيره من وسائل الإعلام، و**المنار** التي تأتي بين الدرجة الأولى أو الثانية في نسبة المشاهدين للنشرة الإخبارية المحلية، والتي تتضمن في مقدمتها، في كثيرٍ من الأحيان، عمليات المقاومة أو الاعتداءات الإسرائيلية، وتحتل المرتبة الثانية في غياب الحدث نظراً لأهميتها في تغطية أخبار المقاومة وترجمة توجهات هذا النهج والحزب، فتصبح **المنار** منافسة بالدرجة الأولى لــLBC –على سبيل المثال– في الأحداث الكبرى، كعدوان تموز 1993، أو حرب نيسان 1996، أو في تغطية عملية استعادة رفات الشهداء والأسرى، كما حدث في العام 1998، وغالباً ما تكون لها الصدارة في تغطية حدث المقاومة.[2]

وتسعى **المنار** اليوم إلى استعادة كامل قوتها وتألقها عبر تطوير برامجها وإعادة بناء مقرها الرئيس المهدَّم خلال عدوان تموز 2006، كما تعمل على توسيع البث عالمياً عبر عدة وسائل وطرق، منها ما بدأ من خلال البث المباشر والحي عبر الإنترنت، لتبقى على عهدها مع المشاهدين، ولتظل وفيةً لقضية المقاومة التي نذرت نفسها لها.

وكما أظهر الاستبيان، فقد احتلت قناة **المنار** المرتبة الثالثة بعد الجزيرة والفضائية السورية، بنسبة 41%، أما أهم البرامج التي يتم متابعتها وفق السؤال التاسع عشر، فيتبين أن نسبة 25.5% من مشاهدي **المنار**، يتابعون نشرات الأخبار، وهذا بالتأكيد له مدلوله، إذ اكتسبت مصداقيةً وجرأةً في نقل الأخبار، وجاء البرنامج السياسي (حديث الساعة) للإعلامي عماد مرمل، في المرتبة الثانية بنسبة 6.4% ، تلاه البرنامج (ماذا بعد) للإعلامي عمرو ناصيف بنسبة 5.5% ، ثم برنامج (بين قوسين) بنسبة 2.8%.

[1] – محمد محسن، عباس مزنر،(صورة المقاومة في الإعلام ، حزب الله وتحرير الجنوب)، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، ط1، 2001، ص 76 .

[2] – المرجع السابق نفسه، ص78 .

الجدول رقم (11)

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
					البرامج المفضل مشاهدتها- المنار Q123
40.5	40.5	40.5	89		Valid
40.9	.5	.5	1	آخر المستجدات	
41.4	.5	.5	1	اغلب البرامج	
66.8	25.5	25.5	56	الأخبار	
67.7	.9	.9	2	الأسبوع في ساعة	
68.2	.5	.5	1	البرامج الثقافية	
69.1	.9	.9	2	البرامج الحوارية	
70.0	.9	.9	2	البرامج الدينية	
73.6	3.6	3.6	8	البرامج السياسية	
74.1	.5	.5	1	البرامج دينية	
75.9	1.8	1.8	4	الخطب	
76.4	.5	.5	1	اللقاءات السياسية	
76.8	.5	.5	1	برامج الأطفال	
77.3	.5	.5	1	برامج المقاومة	
79.5	2.3	2.3	5	بين قوسين	
85.9	6.4	6.4	14	حديث الساعة	
86.4	.5	.5	1	حوارات	
87.3	.9	.9	2	رجال صدقوا	
87.7	.5	.5	1	قضايا الناس	
90.9	3.2	3.2	7	كل البرامج	
92.7	1.8	1.8	4	لا شيء	
93.2	.5	.5	1	ما بين قوسين	
98.6	5.5	5.5	12	ماذا بعد	
99.1	.5	.5	1	متنوعة	
99.5	.5	.5	1	مسابقات	
100.0	.5	.5	1	مع المشاهدين	
	100.0	100.0	220	**Total**	

الفصل الرابع

أثر ثورة المعلومات في المنظمات والحركات السياسية في الوطن العربي

المبحث الأول: ثورة المعلومات وتأثيرها في منظمات حقوق الإنسان والحركات النسوية في الوطن العربي.

أثر ثورة المعلومات على مفهوم حقوق الإنسان.

ثورة المعلومات ومفهوم المجتمع المدني.

الاتصال وحرية الإنسان في التعبير.

واقع المرأة العربية في ظل ثورة المعلومات.

المبحث الثاني: ثورة المعلومات وتأثيرها في التنظيمات السياسية في الوطن العربي.

الواقع الراهن للتنظيمات السياسية العربية.

ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها على دور التنظيمات السياسية العربية.

المشكلات البنيوية التي تعاني منها أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني.

المبحث الثالث: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي في ظل ثورة المعلومات والاتصالات.

المسار الديمقراطي في الوطن العربي بين مطالب الداخل وضغوط الخارج.

الآثار الناجمة عن ثورة المعلومات على تطور الديمقراطية في الوطن العربي.

المبحث الأول

ثورة المعلومات وتأثيرها في منظمات حقوق الإنسان والحركات النسوية في الوطن العربي

شهد النظام العالمي الراهن مزيداً من الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ لعبت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً بارزاً في انتشار هذه القيم والمبادئ وإيصالها إلى كل المجتمعات، ونتيجةً لثورة المعلومات تلاشت نسبياً إمكانيات الفصل بين الداخل والخارج، و لم يعد بإمكان دولةٍ ما عزلُ شعبها عما يحدث في الخارج أو بالعكس[1]. ولا بدَّ لنا هنا، ونحن في مستهل الحديث عن الدور الذي تضطلعُ به ثورةُ المعلومات في تطوير المفاهيم الديمقراطية، أن نُذكِّر بأن البشرية شهدت تطوراً ملحوظاً سعياً نحو تأكيد حقوق الإنسان في الاتصال، إذ مرَّ بعدة مراحل، عبَّر عنها جان دارسي (Jean Darcy)[2]، بقوله "**إنه في عصر الساحات العامة والمنابر عندما كان الاتصال مباشراً بين الأشخاص، ظهر لأولِ مرةٍ مفهومٌ كان أصل كل تقدُّم إنساني وكل مدنية، وهو مفهوم حرية الرأي.**"

أثر ثورة المعلومات على مفهوم حقوق الإنسان

من المعروف أن ظهور الطباعة، وهي أولُ وسيلةٍ من وسائل الإعلام الجماهيرية، قد أدى انتشارها إلى فضح ممارسات السلطات المَلَكية والدينية للسيطرةِ والهيمنةِ، الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء مفهوم حرية التعبير. وقد اتّسم القرن التاسع عشر، الذي شهد التطور الهائل للتداول الجماهيري للصحافة، بالنضال الدائم للفوز بحرية الصحافة. إن التطور المتوالي لوسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى -**السينما والراديو والتلفزيون**- وإساءة استخدام أشكال الدعاية كافة عشية الحرب العالمية الثانية، قد أوضح ضرورة وإمكانية وجود حقٍ أكثر تحديداً، ولكنه أكثرَ شمولاً، هو "الحقُ في استقاءِ الأنباء والأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأية وسيلةٍ كانت ودون تقيدٍ بالحدود"[3]. وحالياً، هناك احتمالٌ للتقدم خطوةً جديدةً إلى الأمام، تتمثلُ في الاعتراف بحق الإنسان في الاتصال، وذلك انطلاقاً من الانتصارات الأخيرة لهذا الإنسان، على الزمن والفضاء، ومن إدراكنا المتزايد لظاهرة الاتصال، واليوم أصبح واضحاً أن هذا الحق يضم كل هذه الحريات، ولكنه يضيف إليها بالنسبة إلى الأفراد والمجتمعات مفاهيم الانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه، وتدفق المعلومات في اتجاهين، وجميعها، كما نشعر الآن، مفاهيم حيوية للتطور المتناسق للإنسان والبشر كافة[4]. ثم إن الإعلام في خضم هذه الثورة الرقمية قد صار ينحو منحىً اتصالياً تفاعلياً حوارياً أكثر فأكثر. والاتصال بمفهومه الحديث قد بات يمثل

[1]- ولاء البحيري، (التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي: والآفاق المستقبلية)، شؤون عربية، العدد 123، خريف 2005 ص222.

[2]- صالح خليل أبو إصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، عمّان، دار مجدلاوي، ط4، 2004، ص85.

[3]- المرجع السابق نفسه، ص85.

[4]- المرجع السابق نفسه، ص86.

أداةً سياسيةً من أدوات الانخراط الفاعل في حضارة العصر الجديد، وكسب رهان الاتصال قد أصبح من جوهر النجاح في التعامل الواعي مع الحداثة، مع ما تطمحُ إليه هذه الحداثةُ في عصرنا من تجسيدٍ لحرية الفرد. وهو ما يقتضي الانتباه إلى أنَّ الطفرةَ الاتصاليةَ التي تميِّز عالمنا الحالي، ليست وليدة مستحدثاتٍ تكنولوجيةٍ فحسب، بل هي أيضاً، وبالخصوص، وليدة توجُّهٍ فكريٍ قائمٍ في الأساس على الموازنة بين **مشروعية طموح الإنسان إلى توسيع حيّز ممارسته لحريته الفردية، وحاجته إلى التفاعل مع الآخرين في كنف مجتمعٍ يحقّق الاجتماع فيه للفرد منافع**، دون أن يحدَّ من فسحة ممارسته لحريته الفردية[1].

وهو ما يشير إليه دومينيك فولتون (Dominiqe Volton) عندما يُسهِب في تحليل النظرية الاتصالية الحديثة، القائمة في الحضارة الغربية على جملةٍ من القيم، وفي مقدمتها تحقيق حرية الفرد وتمكينه من ربط العلاقات التي يرومها مع الغير. هذا، مع الإشارة إلى أنَّ الخلفيةَ الفكرية التي تستندُ إليها الثورةُ الاتصاليةُ الحديثةُ تعتبر أن العملية الاتصالية مهما تعددت أشكالها، تظل في جوهرها قائمة على بعدين متلازمين، هما:

1- **البعد الوظيفي** function، بما ينطوي عليه من مقاصد التواصل وتبليغ المعلومة ونشرها وتداولها، لغاياتٍ مصلحيةٍ واجتماعيةٍ ومعرفيةٍ واقتصاديةٍ وسياسية.

2- **البعد القيمي** worths، بما يطمح إليه من مُثُل وقيم، يمكن أن تُستحدَث أو تشاع أو تُرسَّخ، ويمكن أن توظَّف للتأليف بين أفراد المجموعات[2]. فكسبُ رهان الاتصال، كما نرى، قد أصبح من جوهر السعي إلى كسب رهان الحداثة بمفهومها العميق، المبني على تحقيق حرية الفرد وانعتاقه، وإكسابه قدرة التفاعل مع مجتمعه تفاعلاً إيجابياً. والملاحَظ هنا أن السياسات الإعلامية العربية لم تُغفِل حقَّ الاتصال وديمقراطيته في الكثير من خططها، بل إن مفهوم هذا الحق تطوَّر نتيجة تطوُّر النظام السياسي ذاته ومتطلباته الحضارية، بالرغم من أن حق الاتصال كمفهومٍ لم يكن واضحاً في قرارات اللجنة الدائمة للإعلام العربي، على سبيل المثال لا الحصر. غير أنه يمكن أن نسجِّل سبقاً ونجاحاً لندوة بغداد التي نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع وزارة الثقافة والإعلام العراقية عام 1981، وما صدر عنها من توصياتٍ أو ترجمةٍ عمليةٍ لفكرة دراسة حق الاتصال ومشكلاته في الوطن العربي. إن فلسفة الاتصال العربية، وبتعبيرٍ أكثر وضوحاً وتواضعاً، يتعين عليها أن تؤهِّل المبادئ لحقّ المواطن في الاتصال وترسيخه على ثلاثة مستويات[3]:

المستوى الأول: **حقّ الفرد والجماعات في الاتصال.**

المستوى الثاني: **حقوق مؤسسات الإعلام.**

المستوى الثالث: **حقوق الدول العربية في علاقاتها بالدول الأخرى.**

وتُعَدّ الحقوق الفردية في مجال الاتصال من الأمور الأساسية في القضية، والتي تشمل:

---

[1]- عبد الرؤوف الباسطي، العرب وثورة الاتصال (من كتاب مي العبد الله ص49-50).

[2]- المرجع السابق نفسه، ص50.

[3]- ياس خضير البياتي، (حرية الإعلام العربي في عصر المجتمع الرقمي)، شؤون عربية، العدد 126، صيف 2006، ص202.

1- **الحقّ في المعرفة:** أي حقّ الفرد في أن تعطى له المعلومات، وأن يسعى إليها بالطريقة التي يختارها، وبالأخصّ عندما تؤثّر في حياته وعمله، والقرارات التي يتخذها لحسابه أو كعضوٍ في المجتمع.

2- **الحقّ في التعبير عن نفسه:** أي في أن يعطي الآخرين الحقيقة كما يراها عن ظروف حياته وطموحاته وحاجاتـــه، ويُنتهَك هذا الحقّ إذا أُسكت صوتُه، أو إذا حُرم من حقّه في الانتفاع بقنوات الاتصال.

3- **الحقّ في المناقشة:** لأن الاتصال ينبغي أن يكون عمليةً غير محدودة الاستجابة والتفكير والنقاش، ويؤمِّن هذا الحقّ اتفاقٌ حقيقيٌ بشأن العمل الجماعي[1]. لذلك، فالدعوةُ إلى تحقيق ديمقراطية الاتصالات دعوةٌ ذاتُ دلالاتٍ كـــبيرةٍ، ومن الواضح أنها تشمل توافر وسائل أكثر عدداً وتنوعاً لمزيد من الناس، إلا أن تحقيق الديمقراطية لا يمكن حـــصره في جوانب كمّية، أي مجرد توافر مزيدٍ من وسائل الاتصال، بل إنه يعني انتفاع عامة الناس بوسائل الإعلام الحالية علـــى نطاق واسعٍ، ولكن هذا الانتفاع ليس إلا جزءاً من عملية تحقيق الديمقراطية، وبعبارة أخرى يتضمن تحقيق الديمقراطية تحولاً عميقاً في وجهات النظر، فهناك بالتأكيد حاجةٌ إلى مزيدٍ من المعلومات المتباينة من مصادر مختلفة، إلا أنه إذا لم تتوافر فرص المعاملة بالمثل، فإن عملية الاتصال لا تكون ديمقراطيةً بدرجةٍ كافية[2].

ثورة المعلومات ومفهوم المجتمع المدني

تميزت معظم النقابات والتنظيمات المهنية الأخرى في مجال حقوق الإنسان في معظم أرجاء الـــوطن العـــربي طـــوال السنوات الثلاثين الماضية بإصدار البيانات العامة وإرسال البرقيات، وذلك بمناسبة اجتماعاتها السنوية أو الدوريـــة أو بمناسبة ذكرى معينة أو عند وقوع أحداثٍ كبرى. وكان معظمها متعلقاً بحقوق الشعب الفلسطيني، وبما أصابه مـــن مظالم وكوارث. وكان هذا الأسلوب هو ذاته تقريباً الذي اتبعته الحركات والأحزاب الـــسياسية، عنـــدما لم تكـــن مشغولة بالإعداد للقفز المباشر إلى الحكم، من خلال الانقلابات العسكرية. و لم تكن أساليب البيانات العامـــة هـــذه تختلفُ كثيراً عن سياسة العرائض والالتماسات المهنية التي مارستها الأنظمة في توجهها للدول الكبرى، للمساعدة في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حقوق الشعب الفلسطيني، إذ آن الأوان لقيام تلك الهيئات بوقفةٍ تقويميةٍ جادة بعد أن ثبت بما لا يقبل الشك عقم تلك الأساليب وآثارها السلبية.[3]

فثمة حقيقةٍ جوهريةٍ مفادها **أن أزمة الديمقراطية في الدول النامية ناجمةٌ أصلاً عن تنامي القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة، وعجز المؤسسات السياسية عن استيعابها وتلبية مطالبها.**

وإذا كان التحول الديمقراطي الجاري في هذه الدول في الوقت الحاضر نابعاً من كونه خطوةً متقدمةً على طريق توسيع المشاركة السياسية، فإن ضمانها للمواطنين لن يتحقق إلا بتعدد القنوات المؤسسية على اختلاف أشـــكالها وأنماطهـــا، وبخاصةٍ مؤسسات المجتمع المدني.[4]

[1]- المرجع السابق نفسه، ص203.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص204.

[3]- منذر عنتباوي (دور النخبة المثقـــفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1998، ص310.

[4]- حسين علوان البيج (الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، أيار، 2000، ص155.

ومعلومٌ أن التوصيف الدقيق للمجتمع المدني يمر عبر فصله عن المجتمع السياسي وتمييزه عنه، فإذا كان المجتمع السياسي يشتمل على كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية والمحلية للدولة، فإن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظمُ في إطارها شبكةٌ معقدةٌ من العلاقات والممارسات بين القـــوى والتكوينات الاجتماعية، من خلال مجموعةٍ من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[1]. وتتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمرونة والدينامية، لأنها تنشأ على أساس العمل الطوعي المستند إلى المصالح الخاصة والمشتركة، بهدف حماية المواطنين من تعسف سلطة الدولة، وهكذا كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، والعكس صحيح.

الاتصال وحرية الإنسان في التعبير

لعله من المشروع اليوم التساؤل عما إذا حان وقت الكلام عن مفهومٍ جديدٍ لحرية التعبير، فهل يمكن الانتقال اليوم في مجال الإعلام والاتصال، سواءً على مستوى التفكير أم على مستوى العمل، من مرحلة البعد الضيّق الذي لا يراعـــي الإنسان إلا كفرد، إلى مرحلة البعد الواسع الكبير الذي يولي اهتماماً للإنسان في نطاق مجموعته برمتها، حتى لا تكون ممارسة حرية التعبير والاتصال على حساب هذه المجموعات ذاتها.[2]

لقد برز مفهومُ حقَ الاتصالِ للمرة الأولى في عام 1969، وكان **جان دارسي**، وهو رئيس المعهد الدولي للاتـــصال، هو أول من رسم بعض خطوطه الكبرى عندما دعا إلى حقٍ أوسع نطاقاً من الحق في الإعـــلام، ألا وهـــو الحـــق في الاتصال، وينطوي هذا الحق ضمن أمورٍ أخرى، على حق الإنسان في أن يَسمَع ويُسمِع وأن يعلَم ويُعلِم.

أما **ديسموند فيشار**، الأستاذ في علوم الاتصال، فيرى أن حق الاتصال يشكلُ حقاً أساسياً للإنسان، ويتفرعُ عنه عددٌ من الحقوق والحريات الأخرى، مثل الحق في الإعلام، وحرية التعبير وحرية الرأي.... إلخ. وفي هذا المقام، يتـــساءل الباحث عن الهدف الأساسي من هذا الحق؟ ولماذا تُعَدّ المادة "**19**" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير كافية؟ وما التغييرات المستجدة منذ اعتماد هذه المادة في عام 1948؟ بالتأكيد من الصعوبة بمكان الإجابة عن هذه التساؤلات إلا أنه يمكن القول إن الدواعي ترجع إلى التغييرات التالية:

1- بروز وسائل جديدة للاتصال والإعلام، وانتشارٌ كبيرٌ لهذه الوسائل (مثل الراديو، التلفزيون، الفيديو، والتوابـــع الصناعية... إلخ).

2- وعيٌ بدور الإعلام بالنسبة لتطور المجتمع وضمان مناعته.

3- شعورٌ أعمق بمكانة العالم الثالث من الوجهة السياسية والاجتماعية.

4- وعيٌ بضرورة التكافل لمواجهة المشكلات التي تعترض طريق البشرية جمعاء -تدعيم نزعة التعدد السياسي-[3].

ومن الواضح أن هذه المعطيات تستدعي تغيير الأوضاع الراهنة، من أجل إنصاف ذوي الحقوق المهضومة في كنـــف

---

[1] – انظر: حسنين توفيق إبراهيم (بناء المجتمع المدني-المؤشرات الكمية والكيفية) ورقة قدمت إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص694.

[2]– مصطفى المصمودي (النظام الإعلامي الجديد)، مرجع سابق، ص108.

[3]– المرجع السابق نفسه، ص109.

التبادل والتعاون الإعلامي المتوازن. ذلك لأن الحق في الاتصال مرتبطٌ بضرورة الوعي بأن الاتصالات تشكلُ مورداً من موارد البشرية يتعين استخدامه واستغلاله على أساسٍ عادلٍ. والواقع أن الحق في الاتصال يتجاوز حريات الصحافة والإعلام إلى أسسٍ ديمقراطيةٍ أكثر وثوقاً ومجالاتٍ مشاركةٍ أكثر اتساعاً، ذلك لأن الاتصال لا يكون له معنى، إلا إذا كان تياراً ذا اتجاهين، وتبادلاً بين متساويين، وهذا مثلٌ أعلى لم يتحقق حتى اليوم. أما في ما يتعلق بضبط مفهوم هذا الحق، فإن هناك نهجين متباينين:

الأول: يؤسس هذا الحق على الإطار الراهن للحريات والحقوق في مجال الاتصالات.

الثاني: يركز على ضرورة وضع مفهومٍ جديدٍ وأسسٍ جديدةٍ لهذه الحريات والحقوق.

وقد لاحظت اليونسكو، منذ سنة 1975، في تقريرها حول الحق في الاتصال، تعقُّد هذا الموضوع، مبررةً بأنه ينطوي على مشكلاتٍ تختلفُ في شكلها وجوهرها، ويختلف تأويلها من مجتمعٍ إلى آخر، وتنطبق على مختلف المستويات والتنظيمات الاجتماعية، ويرجعُ منشأ عناصر حق الاتصال إلى المواقف الاجتماعية والثقافية والدينية، وإلى دساتير الدول، وإلى السياسة والقوانين وتنظيمات الحكومات وأنشطتها على مختلف المستويات، وينطوي هذا الحق على واجباتٍ ومسؤولياتٍ مماثلة. أما فيما يتعلق بالمستوى الذي ينبغي أن يرتكزَ عليه حقُّ الاتصال، فمن المعقول إقرار أن هذا الحق يشمل المستويات الثلاثة التالية: الفرد والجماعة والأمة.

على مستوى الفرد، أي في اتجاه حقوق الإنسان، وعلى مستوى الجماعة، باعتبار أن الاتصالات تندرج في إطارٍ اجتماعيٍ، وعلى مستوى الأمة، أي في اتجاه العلاقات مع الأمم الأخرى، عن طريق الاتصالات الدولية. وبذلك، فإن المستويات الثلاثة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض.[1]

بيد أنه من الجدير بالملاحظةِ أنَّ ثقافةَ حقوقِ الإنسانِ تلعبُ دوراً مهماً في تأسيس إطارٍ فكريٍ وثقافيٍ لعموم الشعب، لتعميق وتفعيل دوره في العملية السياسية، سواء أكان في مجال الاشتراك في الانتخابات أم ضمان حقوقه والدفاع عنها، أم تحجيم انتهاكها، بسبب وعيه بكينونه ومضمون حقوقه وواجباته، مما يدفعه إلى مطالبة السلطة الحاكمة والمجتمع باحترامها وعدم التجاوز عليها، من خلال التظاهرات والتجمعات والمنتديات الحوارية والثقافية... إلخ. وتبعاً لذلك، يمكن تشكيل صورة الواقع الديمقراطي المطلوب تأسيسه، بعد أن يمارسَ الإنسانُ حرياته التي نصت عليها المواثيق والعهود الدولية[2].

وقد ينسى البعض أو يقلل من حقيقةٍ مفادها أن تفعيل ثقافة حقوق الإنسان هي واجبٌ تتحمله جميعُ حكوماتِ العالم بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، سواء أكان في نشر أم تدعيم هذه الثقافة أم توفير البيئة المناسبة لجعل حقوق الإنسان تحظى بالاحترام والاعتراف.

وإذا عكسنا ذلك على المنطقة العربية، فإن ثقافة حقوق الإنسان فيها مازالت دون المستوى المطلوب، بالرغم من وجود تجارب متواضعة في هذا المجال، تقتصرُ على فئاتٍ محدودةٍ من المتطوعين في منظمات حقوق الإنسان العربية

[1]– المرجع السابق نفسه، ص110.

[2]– جاسم يونس محمد الحريري (دور ثقافة حقوق الإنسان في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في الوطن العربي)، مجلة شؤون عربية ع125، ربيع 2006، ص205.

تمارس نشاطاتها في هذا الإطار، بجانب نشاطات تلك المنظمات للدعوة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان، وخاصةً بعد انتشار خدمة الإنترنت وتوظيفها في مجال الدعاية لاحترام حقوق الإنسان، وعقد المؤتمرات والندوات التي تسلط الضوء على هذه الحقوق إذ كانت "**حصة المنطقة العربية من هذا الاهتمام كبيرة**"، لأن التقارير الدولية والإقليمية لمراقبة حقوق الإنسان لم تترك مناسبةً إلا وذكرت الانتهاكات الواقعة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية، لعدة عوامل يأتي في مقدمتها، عدم إيلاء الأنظمة العربية هذه الثقافة من تنمية وتصعيد لحيويتها، واقتصار الأمر على المنظمات العربية المحلية داخل الدول العربية في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية.[1]

ومن الطبيعي أن تزدادَ الدعوةُ إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتزامن مع عصر المعلوماتية وثورة الاتصالات، وفي المقدمة تحريرُ العقلِ من تسلُّط الأنظمة السياسية، وبسبب الطبيعة التسلطية لمعظم الدول العربية من جهة، وانفتاح المجتمع العربي على العالم، والتفاعل مع الدعوة إلى الحرية والإبداع، والتطلع إلى المشاركة السياسية، يرى البعض أن ذلك قد ينعكس على الأمن الوطني والقومي على السواء، من خلال:

أولاً- إن الدعوة إلى الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية وحقوق الإنسان ستجعلُ الأنظمةَ تنصرفُ إلى معالجة المشاكل الداخلية، وتضيِّق من فرص التفاعل مع عصر المعلوماتية، ويصبح أمنُ الأنظمةِ ورموزها الحاكمة فوق الأمن الوطني والقومي العربي.[2]

ثانياً- ترويج المفهوم الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان عبر وسائل عصر المعلومات، ضمن موجة العولمة السياسية، يجعل الكثير من الأنظمة السياسية تحجمُ عن تغييرٍ حقيقيٍ في طبيعة النظم السياسية لمواءمة روح العصر، وبالتالي تنعكس بشكلٍ سلبيٍ على التنمية السياسية في هذا البلد أو ذاك، مما يفوت الفرصة على التفاعل العلمي مع معطيات عصر المعلوماتية من جهة، ويزيد من عزلة المجتمع العربي، ويهدر طاقاته التي لا يمكن أن تتفتح إلاّ في أجواء صيانة العلم وحماية التفكير الخلاق، في بيئةٍ تسودُ فيها قيمُ العدالةِ واحترام حقوق الإنسان، وتحت ستار مواجهة العولمة والتصدي للمخطط الأمريكي الهادف إلى أمركة العالم، تُضيِّع بعض الأنظمة فرصةَ بناء مؤسساتٍ هي وحدها القادرة على التعامل مع عصر المعلوماتية.

ثالثاً: تتيح ثورة المعلومات للأقلياتِ الدينيةِ والعرقيةِ فرصةَ أن تصبحَ قضايا اضطهادُ الأقلياتِ، قضايا دولية، إذ إنَّ استثمار وسائل تكنولوجيا الاتصالات يوفِّر لهذه الأقليات التفاعل مع البيئة العالمية دون الخضوع لسيطرة الدولة القطرية المركزية، مما يهدد الوطن العربي بتجزئةٍ من نوعٍ جديد، هي تجزئة التجزئة، وبالتالي تشظية الوطن العربي، مما يغرق الأمن القومي العربي في صراعاتٍ داخليةٍ مريرة تفوِّت عليه فرصة صيانة المجتمع والنهوض به لمواجهة التحديات، واستغلال الفرص التي تتيحها له معطيات عصر المعلوماتية.[3]

وإذا كانت مشكلة الديمقراطية الغربية تتجلى في كيفية جذب الناس إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بمختلف

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص206.

[2] - عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي (ثورة المعلومات والأمن القومي العربي) مرجع سابق، ص100.

[3] - المرجع السلبق نفسه، ص101.

الوسائل التقنية الحديثة، حيث تُبذل الجهود لتشجيع فاعلية المواطن، وتزويده بالقدرات اللازمة للمشاركة، وتسجيل اهتماماته نحو النشاط السياسي بسبب عجز أو عدم كفاية المؤسسات السياسية التقليدية -رغم كثرتها وتنوعها- لتحقيق الديمقراطية، فإن المشكلةَ في العالم الثالث أكثرُ تعقيداً، وحلّها أبعدُ منالاً، إذ لا تزال هذه المجتمعات في مرحلة المطالبة من جانب الأفراد والجماعات بالمشاركة في الحياة السياسية.(1)

إن مقومات الديمقراطية، في معناها الجوهري وفي انعكاسها على مبادرة الفرد وحركة المجموع في المجتمعات المتخلفة والنامية، تقف ضد المجتمع بعامة. فمن دون الشعور بالمساواة المعنوية والمادية، ومن دون ممارسة المشاركة يصعب تفجير طاقات المواطن وتحرير مكنوناته الدفينةِ التي يسحقها الكبتُ والحرمانُ والخوفُ والترددُ والشعورُ بالإهمال.

ومن دون التقاليد الديمقراطية، يغيب الرأي العام عن ممارسة تأثيره الضروري في فرض احترام قيمة الإنسان، والعمل على توفير مستلزمات تقدُّمه، بل يصعب تحقيق السلم الاجتماعي لأن الشعب لا يكون مصدر الشرعية، إذ إنه من دون الشرعية الشعبية تبقى الأنظمةُ معرضةً للاهتزاز والاضطراب. كما أن الانفتاح الحضاري والثقافي الدولي المعاصر، نتيجة التحرر السياسي والثورة التقانية في وسائل الإعلام والاتصال والتعليم، تجعل مسألة الابتعاد عن الممارسة الديمقراطية محفوفةً بمخاطر الصدام الاجتماعي، بسبب الشعور بالاضطهاد والابتعاد عن ركب الحضارة.(2)

وضمن هذا التوصيف، كيف نجد بيننا من لا يزال يرى حقوق الإنسان والديمقراطية أمراً غريباً لا شأن لنا به؟ في الوقت الذي يسعى فيه العالم حالياً إلى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله، وترتفع رايات الديمقراطية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوربا الشرقية، في حين نرضى نحن كعرب بديمقراطية الحد الأدنى أو ديمقراطية "**اللاديكتاتورية**"، إن جاز لنا التعبير. فلقد فشلنا في أن نلحق بموجات الديمقراطية المبكرة، فهل لنا أن نزج بأنفسنا في حشد جموعها المتأخرة، وأن ندرك أن هناك تناقضاً جوهرياً بين غياب الديمقراطية ووفرة المعلومات، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً لاستقرار النظم.(3)

إن عالم اليوم يتميز بعدم التوازن، ويتجلى ذلك في الفجوة المعرفية التي يعيشها المجتمع الدولي في مختلف المجالات، بما فيها المجال الإعلامي. وفي الواقع إن التطور السريع للتقنية الحديثة بصورةٍ عامة، وفي مجال الإعلام والاتصال بصورةٍ خاصة، يزيد في تضخم التفاوت القائم في العالم، وفي خطورة الوضع الإعلامي السائد على الدول النامية، ذلك أنه قُدّر على هذه الدول أن تقنع بدور المستهلك لتلك المجموعة الضخمة من الأنباء والمعلومات، التي تبثها الوكالات العالمية والصحف الأجنبية والإذاعات الغربية ذات القوة الإرسالية الهائلة، التي لا تكاد تنقل أية معلوماتٍ عن قضايا الدول النامية ومشاغلها.

إن اهتمامات النظام الإعلامي الجديد المتصف بالشمول والتوازن، تتجلى في استدراك الأوضاع الإعلامية على كل الأصعدة وفي كل المستويات. وهنا يجدر بنا لفت النظر إلى أن النظام الإعلامي الجديد هو عالمي وليس دولياً. إذ

(1) – محمد فريد حجاب (أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث) مرجع سابق، ص92-93.

(2) – المرجع السابق نفسه، ص94.

(3) – نبيل علي (الثقافة العربية وعصر المعلومات) مرجع سابق، ص33.

المقصود من هذا النظام ليس إقرارُ علاقاتٍ إعلاميةٍ جديدةٍ على مستوى الدول أو الحكومات فحسب، بل إقرار التدفق الحر والمتوازن للإعلام في الخارج والداخل على حدٍ سواء، وتركيز أسسٍ متكافئةٍ بين مختلف الأصناف الاجتماعية من حيث الجنس والعرق والمستوى الفكري والمادي. وبالتالي فإن المنادين بإقرار النظام الإعلامي الجديد يلتقون مع كل التحليلات حول الأوضاع السائدة في ميدان الإعلام الخاصة بالمرأة والمساعي الرامية إلى إقرار حقوقٍ للمرأة متساويةٍ مع الرجل في هذا المجال.[1]

ولعله من الحقائق المعروفة أن توزيع العمالة في المجتمعات الإنسانية على اختلاف مستوياتها قد أظهر انحيازاً ضد المرأة بدرجاتٍ متفاوتةٍ، ويكاد الاتجاه ذاته يمتد إلى مجتمع المعلومات ليوكل إلى المرأة الأعمال الروتينية لتغذية البيانات وتنسيق الكلمات وحفظ السجلات وما شابه ذلك، على الرغم من أن معظم الأعمال في نظم المعلومات والإلكترونيات الدقيقة، وخاصة في مجال البرمجيات، تتواءم بشدة مع خصائص المرأة الفيزيولوجية والنفسية. علاوةً على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات تتيح للمرأة فرصاً حقيقيةً للعمل في المترل، مما يمكنها من فرصة الجمع بين واجباتها الأسرية والمهنية.[2]

واقع المرأة العربية في ظل ثورة المعلومات

لا تزال النظرةُ إلى المرأة في المجتمع العربي بشكلٍ عام تتأرجح بين ثلاثةِ اتجاهات:

الأول: الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسماً وعقلاً، والذي يحصرُ وظيفةَ المرأةِ في تأدية غرضٍ أساسيٍ واحدٍ ألا وهو الزوجيةُ بمفهومها الخضوعي، والأمومةُ بمفهومها التوالدي الرعوي. ويعلل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدين، ويرون في اختلاط المرأة مع الرجل وعملها خارج المترل، عيباً وعاراً وفساداً للأخلاق.

الثاني: ويمثل فكر الغالبية من الرجال والنساء، وهو يتسم بنظرةٍ متحررةٍ نسبياً، دون أن يكون ذلك معارضاً للتقاليد المستقرة، مع إبقاء المرأة منسوبةً للرجل ومحتاجةً إلى رعايته، سواء أكان أباً أم زوجاً أم أخاً.

"ويعترفُ أصحابُ هذا الاتجاه للمرأة بحق العمل"، ولكن في نطاق وظائف معينة تنسجم وطبيعتها، مثل التعليم والتمريض والخياطة وما شابه.[3]

الثالث: وهو الاتجاه التحرري المنفتح، والذي يساوي بين الحقوق والواجبات للمرأة والرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويرى هذا الاتجاه في المرأة الإنسان القادر على العمل والإبداع وممارسة الحرية وتحمل مسؤولياتها، دون أن يشكل ذلك تهديداً للرجل. كما يرى أصحابُ هذا الاتجاه أن تخلُّف المجتمع العربي يعود إلى انعدام حرية المرأة وجهلها. وهؤلاء يطالبون بفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل بمختلف أنواعه.[4]

ولعلنا نلاحظ أن معظم البلدان العربية أكدت، في نصوصها الدستورية وسياساتها التربوية، حق المرأة وتكافؤ فرصتها

[1] – مصطفى المصمودي (النظام الإعلامي الجديد)، مرجع سابق، ص192- 193.

[2] – نبيل علي (العرب وعصر المعلومات)، مرجع سابق، ص247.

[3] – هنري عزام (المرأة العربية والعمل، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، كانون الأول 1993، ص270.

[4] – المرجع السابق نفسه، ص270.

في التعليم مع الرجل، ويخضع تعليم المرأة في حدوده وكيفية ممارستها له، لذلك التباين في قوة تأثير النسق القيمي من عادات وتقاليد وأعراف، وكذلك لمفهوم الدين وقوته في المجتمع. والاتجاه السائد الآن في المنطقة العربية هو أن تتمتع المرأةُ بالتعليم في جميع مراحله، وليس بالضرورة في كل أقسامه. فللمرأة الحق في أن تتعلم وتكتسب المعرفة وتهيئها لأن تكون أماً ومواطنةً صالحةً في المجتمع.(1)

فالمرأة أو الأم المنشئةُ للأجيال، والمدرسةُ الأولى قبل كل الأحضان التربوية، والمهدُ الأول للتنشئة والإعداد والتوعية والتوجيه السليم، هي الصورةُ التي على الإعلام العربي أن يرسمها في وسائله المختلفة، محاولاً تثقيف الأجيال بفضائل المرأة وقدراتها، ومبتعداً عن أسلوب تشويهها بالسلوكيات السيئة.

ومطلوبٌ من وسائل الإعلام العربية إظهارُ دور المرأة السياسي في الحكم وحقها في الانتخاب وحرية التعليم، والتركيز على نسبة الأمية في المجتمع العربي، ومدى خطورة انعكاسها على مستويات التربية التي تمنحها.(2)

إن ما توفره وسائل الإعلام العربية حالياً، وحتى ما تبثه وسائل الإعلام الغربية وتُقبل عليه المرأة في المجتمعات الصغيرة والكبيرة، قد لا يوافق تطلعاتها، فعروضُ الأزياءِ والإعلاناتِ التي تحصرها كوسيلةٍ وأداة دعايةٍ تجاريةٍ للمواد الغذائية أو مواد التجميل وآخر صيحات الموضة وأفلام الجنس والإثارة، قد يختلف تقبّلها والتعامل معها من شريحة المرأة المتعلمة إلى الأمية، والخطورة في الأخيرة كبيرة، حتى أن هذه السياسة في توظيفها تمنحها صفة الاستهلاكية دون أن تحفزها على أمورٍ أخرى أهم. فعلى وسائل الإعلام العربية أن تلعب دوراً مناهضاً لما تمنحه وسائل الإعلام الغربية من صورةٍ عن المرأة المتحضرة، والتي هي بمجملها صورةٌ خاطئةٌ وبعيدةٌ تماماً عما يجب أن تطمح إليه المرأة العربية، بعيداً عن التفسخ والعصرنة المخلة بالمبادئ والقيم والتقاليد، وتُفرِّغ المرأةُ من محتواها الإنساني لتجعلها أداةً ووسيلةً للإعلانات بإبراز مفاتنها واستغلال جمالها.(3)

وفي الوطن العربي بصفةٍ عامةٍ ربما يمثل إمكان العمل في المنزل، أملاً حقيقياً لاستعادة مشاركة المرأة في حقل العمل في ظل ما تسمح به التقاليد. لقد ظلت المرأةُ العربيةُ إلى يومنا هذا الرصيد الاستراتيجي لتعويض بطالة الرجل، ومع زيادة معدلات البطالة في عصر المعلومات، فمن المتوقع أن يزداد عدد الأصوات المنادية بضرورة عودة المرأة العاملة إلى المنزل لإتاحة فرصٍ أكبر لعمل الرجل بصفته هو الأحق بالعمل. ومن وجهة نظر أخرى، فإن المرأة العربية، والمتعلمة على وجه الخصوص، مطالَبةٌ بجهدٍ أكبر لإعداد أطفالها لعصر المعلومات، وعلينا أن ننمي وعيها في هذا الاتجاه، خاصةً وأن تنشئة الأطفال في مراحلهم المبكرة لها أعظم الأثر في تنمية قدراتهم الابتكارية، التي تمثل أحد المطالب التربوية الأساسية في مجتمع المعلومات.(4)

ولعله ضمن هذا السياق، تتجلى هواجس تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، وقد جاء فيه، بأن التنمية التي لا تشارك فيها المرأةُ هي تنميةٌ معرَّضةٌ للخطر، إذ إنَّ عدم المساواة بين الجنسين يشكلُ أكثر مظاهر الإجحاف تفشياً في أي

(1) – باقر سلمان النجار (الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، كانون الثاني 2004، ص149-150.

(2) – مركز الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتنسيق (الإعلام العربي في عصر المعلومات) مرجع سابق، ص50-51.

(3) – المرجع السابق نفسه، ص51.

(4) – نبيل علي (العرب وعصر المعلومات) مرجع سابق، ص248.

مجتمع، لأنها تؤثرُ عملياً في نصف السكان. وقد تحقق في السنوات الأخيرة بعض التحسن الكمّي في بناء قدرات المرأة، فعلى سبيل المثال، أظهرت البلدان العربية تحسناً في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليمٍ آخر، فقد تضاعفت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرات منذ عام 1970، وازدادت معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائيـــة والثانوية بأكثر من الضعفين. كما في الجدول رقم (12)[1].

الجدول رقم (12)

البلد	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين 2002		صافي القيد الابتدائي 2002/2001		صافي القيد الثانوي 2002/2001	
	معدل الإناث (كنسبة مئوية أعمارهم من 15وما فوق)	معدل الإناث (كنسبة مئوية من معدل الذكور)	النسبة للإناث (نسبة مئوية)	نسبة الإناث إلى الذكور	النسبة للإناث (نسبة مئوية)	نسبة الإناث إلى الذكور
الأردن	85.9	90	92	1.01	87	1.03
الإمارات	80.7	107	80	0.97	79	1.05
البحرين	84.2	92	91	1.01	86	1.12
الجزائر	59.6	76	94	0.97	64	1.06
السعودية	69.5	83	57	0.92	51	0.93
السودان	49.1	69	42	0.83	…	…
الكويت	81.0	96	84	0.99	79	1.05
المغرب	38.3	61	85	0.93	28	0.83
اليمن	28.5	41	47	0.66	21	0.46
تونس	63.1	76	97	0.99	69	1.04
سورية	74.2	82	96	0.95	37	0.91
عمان	65.4	80	75	1.01	68	1.00
فلسطين المحتلة	…	…	95	1.01	83	1.06
قطر	82.3	97	94	0.98	80	1.06
لبنان	…	…	89	0.99	…	…
مصر	43.6	65	88	0.96	79	0.95

[1] – تقرير التنمية البشرية، 2004، ص 242.

إلاّ أنَّ هذه الانجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، ونجم عن ذلك أن أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميات، وأن معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة في المنطقة العربية، هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأربعة أضعاف معدلها في شرق آسيا. وهكذا تبقى المرأة العربية، تعاني من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، التي تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب. ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، وهذا ما يبينه الجدول رقم (13)[1].

الجدول رقم (13)

البلد	المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء (نسبة مئوية)		السنة التي نالت فيها المرأة حق الترشيح	السنة التي انتخبت فيها أو عينت فيها أول وزيرة
	1990	2002		
الأردن	505	12.7	1974	1989
البحرين	0	15	1973	...
الجزائر	6.2	19.4	1962	1962
السودان	9.7	...	1964	1964
المغرب	10.8	1.1	1963	1993
اليمن	0.3	...	1967	1990
سورية	12.0	...	1953	1973
لبنان	2.3	...	1952	1991
مصر	2.4	5.7	1956	1957
موريتانيا	3.7	5.4	1961	1975
جيبوتي	10.8	...	1986	2003

كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية ومجالس الوزراء وفي اليد العاملة وفي الميل "**لتأنيث البطالة**"، وتعاني المرأة أيضاً من عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة.[2] وهكذا يمكن القول بأن تمكين المرأة جانبٌ حاسمٌ من جوانب حرية الإنسان، وبتطبيق مقياس تمكين المرأة المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم، و لم تقلّ عنها إلا أفريقيا، جنوب الصحراء.[3]

[1] – تقرير التنمية البشرية، 2004، ص 241.
[2] – نبيل علي (العرب وعصر المعلومات) مرجع سابق، ص248.
[3] – المرجع السابق نفسه، ص26.

وعلى الرغم من أن النساء يُمثِّلن نحو 45% من سكان الوطن العربي إلا أنهن يُعامَلن كأقلية لا حول لها ولا قوة، ويتحملن وطأة البطالة والفقر والجهل أكثر مما يتحمله النصف الآخر . وفضلاً عن ذلك، فالنساء في الغالب هن أول من يفقدن عملهن إبان الأزمات الاقتصادية، وهذا الوضع ينعكس طبعاً، كما أشارت لجنة اليونسكو، على قطاع الإعلام والصحافة، إذ قلما يُسنَد للمرأة دورٌ في معالجة القضايا الجدية والأحداث السياسية. وقليلٌ من الصحفيات يرأسن هيئات التحرير، أو يشغلن مناصب قيادية في المؤسسات الإعلامية.

ويعترف **تقرير لجنة "ماك برايد"** بأن وسائل الإعلام تتحملُ مسؤوليةً كبيرةً في تكريس الأوضاع داخل مختلف المجتمعات، نتيجة تأثر الرأي العام بالصورة التي تقدمها هذه الوسائل عن المرأة وترسِّخها في الأذهان. فهي لا تقتصر على تصوير الوضع المختل على حاله، بل تزيد في عمق هذا الاختلال، إذ إنه قلّما تُصوِّر وسائل الإعلام النساء وهن يشاركن في مجالات عمل مهمة أو في وظائف مهمة، أما على المستوى العربي فقد أدت البحوث التي تمت في هذا المجال، وخاصةً التي أعدها إدارة الإعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إلى النتيجة التالية: **"إن أجهزة الإعلام العربية تقدِّم المرأة في صورة ألف ليلة وليلة، أي المرأة الغارقة في العطور واللآلئ والحلل ترقص للرجل، ثم تتبع الصورة بخطةٍ حول مساواة المرأة بالرجل وضرورة مشاركتها بالتنمية".**[1]

بناءً على ما تقدم نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

إن الأمر يتعلق بوضعٍ اجتماعيٍ بجذورٍ متعددةٍ، وإن هذا الوضع قائمٌ في مختلف المجتمعات، وإن أجهزة الإعلام، إن لم تكن السبب الأصلي في وجود هذا الوضع، فهي تتحملُ مسؤوليةً كبيرةً في تردّيه وتفاقمه، مؤكدةً بذلك تقصيرها في أداء وظيفتها الاجتماعية، إذ يضيف تقرير "**ماك برايد**" حول علاقة المرأة في هذا الموضوع "إنه ينبغي استعمال أجهزة الإعلام بشكلٍ أكثرَ عمقاً وأوسع جدوى في مجالات الحياة اليومية والعمل المتنوع، إذ يتعين على الأجهزة الإعلامية أن تحدَّ من انعزال المرأة عن الرجل، وأن تساعدها على الاندماج بالمجتمع". ومن جهةٍ أخرى، فإن إقرار الديمقراطية لا يتم إلاَّ بالاعتراف بحقوقٍ متعددةٍ، مثل الحق في الحصول على المعلومات والحق في إعطائها، وحق كتمان ما يتعلق منها بالحياة الخاصة، والحق في المشاركة في أجهزة الإعلام، وكل هذه الحقوق ينبغي أن تندرج في ما يسمى بحق الاتصال الذي أتى لتدعيم الحقوق الاجتماعية، وفي مقدمتها حقوق المرأة في صورةٍ إعلاميةٍ غير مشوّهة.

هذه الصورة السلبية لوسائل الإعلام في تناولها لقضية المرأة لا تحجب بأي حالٍ من الأحوال الجهد المبذول والتوجه الجريء لبعض الوسائل، في مقاربتها لواقع المرأة ودورها في العمل الاقتصادي والاجتماعي، الذي أخذ يتبلور يوماً بعد يوم، وأصبحت أجهزةُ الإعلام تُقدمُ الكثيرَ من المعلومات عن مختلف أنشطتها. كما أنه يتعين على هذه الأجهزة الإشادةُ بالجهود التي تبذلها المرأة في المجتمع، وإبرازُ دورها في الحياة الثقافية والاقتصادية، والتعريف بأنشطة الحركات النسائية، وإصلاح الصورة التي شوهتها الإعلانات الأجنبية والبرامج التلفزيونية المستوردة والكثير من المنشورات في

---

[1] – المرجع السابق نفسه، ص26.

مختلف المجتمعات، كما أنه بإمكان أجهزة الإعلام أن تضطلع بدورٍ أساسيٍ في تغيير العقليات وتهيئتها لتقبُّل فكرة العدالة بين الجنسين، نظرياً وفي الواقع الملموس.[2]

وهكذا يمكن القول، بأن ثورة المعلومات والاتصالات وفّرت مصادر متعددة ومستقلة للمعلومات خارج سيطرة النظم الحاكمة وتوجيهاتها، كما كان لها دورٌ كبيرٌ في الحد من الممارسات التسلطية والاستبدادية للنظم الحاكمة بمسألة حقوق الإنسان، بمعنى أن ثورة الاتصالات استطاعت تحويل قضايا الحريات وحقوق الإنسان إلى قضيةٍ عالميةٍ، وليس شأناً داخلياً كما كان يحدث في السابق.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد جعلت ثورة المعلومات والاتصالات مواطني الدول العربية يتعرفون على تجارب بعضهم البعض في مجالات التنمية والديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، وتتيح لهم فرصة المقارنة بين ما يجري في الغرب وما تشهده بلدانهم، وكل ذلك يسهم في تعزيز الوعي السياسي لديهم، فضلاً عن تغذية طموحاتهم وتطلعاتهم، وإعلاء صوتهم بشأن الإصلاح السياسي والديمقراطي.

---

[2] – المرجع السابق نفسه، ص 198.

المبحث الثاني

تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على التنظيمات السياسية في الوطن العربي

من المعلوم أن كل الدساتير العربية نصّت بشكلٍ أو بآخر على مبدأ حرية التعبير، وحرية النشر وحرية الصحافة والإعلام، وأفردت لها بنوداً خاصة في تشريعاتها المختلفة، متضمنةً عباراتٍ تؤكدُ حقَّ الإنسان العربي في الاتصال والإعلام وممارسة دوره الإنساني عبر أجهزة الإعلام.

فحرية الحصول على المعلومات وممارسة الديمقراطية وجهان لعملة واحدة، إذ إنه ليس من قبيل المصادفة أن تؤكد معظم دساتير العالم ومواثيقه على حرية الحصول على المعلومات. ولعل السؤال المهم: أين نضع نقطة التوازن بين حق المواطن في أن يعرف ما يجري داخل وطنه وعالمه، وحق الحاكم وأجهزة حكمه في حجب المعلومات عن مواطنيهم من أجل تأمين الوطن ضد ما يهدده من الداخل والخارج؟ والعلاقة هنا تحمل نقيضين: فعلى الجانب الموجب، يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات على خلق مناخٍ أفضل للممارسة الديمقراطية، وتقوي من علاقة الحاكم بمواطنيه، بما توفر له من وسائل للتعرف الدقيق على أوضاعهم وآرائهم، وما تمنحه لهم من فرصٍ للمشاركة في صنع القرار وتوجيهه. وعلى الجانب السالب، يمكن أن تتحولَ المعلوماتيةُ إلى سلاحٍ ضد مصلحة المواطنين، سواء من خلال أساليب التضليل الإعلامي، أم فرض مزيدٍ من الرقابة، باستغلال المتاح من البيانات الخاصة عن المواطنين التي يقدمونها طواعية للجهات الرسمية وغير الرسمية، ويتم تجميعها بوسائل مشروعة وغير مشروعة.[1]

الواقع الراهن للتنظيمات السياسية العربية

رغم أن المبادرات العربية التي تشهدها حالياً بعض المجتمعات العربية، تشكل دفقاً جديداً نحو التغيير، إلا أن هامش الديمقراطية المتاح لا يزال أدنى مستوى مما تفرضه طبيعة الانتقال إلى عصر المعلومات. وستكشف الوسائل المعلوماتية عن الثغرات الاجتماعية ومواضع الخلل بصورةٍ يتعذرُ معها التستر عليها مهما بلغت قوة وسائل الإعلام الرسمي، ومما لاشك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعّمت كثيراً في عصر المعلومات، بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

أولاً: التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، حيث سرعة انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات.

ثانياً: إمكانية الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت، علاوةً على وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤيةٍ ومسمعٍ من بعضهم البعض، وبالتالي لم يعد بالإمكان إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان.

---

[1] – نبيل علي (العرب وعصر المعلومات)، مرجع سابق، ص 253.

ثالثاً: أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرةً أخرى حول أي مجتمعٍ من المجتمعات بفضل ثورة المعلومات.[1] لذا، فإنَّ الحكام العرب أمام خيارٍ مصيريٍ لا مفر منه، وأغلبهم يدركُ بوضوحٍ ضرورةَ إحداث تغييراتٍ جذريـــةٍ في أساليب إدارة العملية السياسية، فالتغييرُ قادمٌ لا محالة، سواء بفعل **"الأواني المستطرقة"** من خارج المجتمعات، أم بفعل قوى الضغط الداخلية، وهم بلا شك مدركون للصلة الوثيقة بين الأمن الداخلي وحقوق الإنسان العربي.

إن تعدد وسائل الإعلام واختلافها، والتطور المتزامن للوقائع والأفكار، أوجد مرةً أخرى مشكلة العلاقات مع الدولة والمواطنين وجميع وسائل التعبير المختلفة. وهي تدعو أولاً، إلى إعادة النظر في تطبيق حرية التعبير، إذ عُـــدَّت حريـــة الإعلام مطابقةً لحريةٍ وحيدةٍ هي بثُ الرسائل: حرية نشر الكتب والصحف، حرية تصوير وبرمجة نشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون. وفي الوقت ذاته، فإن تطوُّر الأحداث والآراء يطرحُ السؤالَ عن المبادئ التي تعتبرها الدولـــة مـــن حقها لتقوم بعمل ما، أو بالأحرى المراقبة على وسائل الإعلام. وهذه المبادئ لم تكُ قطُ متناقضةً في أي عصرٍ آخر غير هذا العصر. فمن جهةٍ، تخضع الديمقراطيات الليبرالية لميكانيكية التسويات المتبادلة للعرض والطلب. ومن جهةٍ ثانيـــة، فإن الديمقراطيات ذاتها، على مدى السنوات، تستدعي دائماً بصورةٍ أكثر وضوحاً (المسؤولية الاجتماعيـــة) لوســـائل الإعلام، وفي الوقت ذاته تخوِّل الجميع حق الاستفادة من الإعلام والثقافة.[2]

وفي السياق ذاته، تؤكد دراسةٌ حديثةٌ أصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في أكثر من 400 صـــفحة، تحت عنوان **(الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة)**، أن ثورة المعلومات والـــدخول في عـــصر الأقمار الصناعية والفضائيات، ودعاوى إعادة هيكلة وتطوير قطاع الإعلام السمعي والمرئي التي عرفتها بعض البلدان العربية في السنوات الأخيرة، لم يترتب عليها إحداثُ قطيعةٍ مع إرث الهيمنة والاحتكار المفروضين من قبل الحكومات العربية على الإعلام السمعي والمرئي على وجه الخصوص، ومن ثم تضاءلت إلى حد كبير فرص الانتقـــال إلى إعـــلامٍ تعددي حرٍ ومستقل كما تعرفه المجتمعات الديمقراطية. وشددت الدراسةُ على أن تحرير قطاع البث السمعي والمرئي لن يتأتى بمعزلٍ عن تحرير مختلف الوسائط الإعلامية وإطلاق حرية التعبير، ومراجعة مختلف القيود التي تفرضها الحكومات العربية على حرية تداول المعلومات والآراء والأفكار، وعلى حق الإعلاميين في النفاذ إلى المعلومات وبثها.[3]

فإذا كان البعضُ يرى أنَّ ثورةَ المعلوماتِ والاتصالاتِ تشكِّلُ عنصراً مهماً في تفكيك التسلطية وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فإن تأثير هذه الثورة في عملية الدمقرطة عربياً، من منظور محاصرة الممارسات التـــسلطية للنظم الحاكمة، بإنهاء احتكارها للمعلومات، وتقوية المجتمع المدني في علاقته بالدولة، وتعزيز دور كل من المعارضـــة السياسية والقطاع الخاص، يُعَدُّ بصفةٍ عامةٍ محدوداً على الأقل خلال المستقبل المنظور، وذلك لأسبابٍ تتعلقُ بمحدودية أعداد المواطنين العرب الذين يتعاملون مع الأساليب الحديثة لثورة المعلومات والاتصالات، وخاصةً شبكة الإنترنـــت،

---

[1]– كلمة محمد فائق، أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان في برلين، 24 آذار 2000 عن الموقع الإلكتروني www.ibn-rushd\ arab. Org. M-fayek. Arab. Htm.

[2]– مي العبدالله (التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير)، مرجع سابق، ص382.

[3] – مركز القاهرة لحقوق الإنسان (الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة) 2007/9/24، عن الموقع الإلكتروني، www. Cihrs. Org/Arabic/news system/articles/809.

وتنوُّع الأساليب التي تلجأ إليها النظم الحاكمة للحدّ من تأثيرات هذه الثورة في هياكلها وسياساها وأنماط علاقاهـا بمواطنيها، فضلاً عن وجود الكثير من المشكلات وأوجه القصور البنيوية التي تعاني منها غالبية تنظيمات المجتمع المدني وقوى وأحزاب المعارضة والقطاع الخاص في الدول العربية، مما يحدّ من فاعليتها بصفةٍ عامة، ويجعل تأثير ثورة المعلومات والاتصالات في تقوية أدوارها محدوداً.

لقد بات من الواضح أن معظم النظم العربية تعاني **"بدرجاتٍ متفاوتةٍ وأشكالٍ مختلفة"** من معضلة الشرعية السياسية، وبخاصة مع التآكل السريع لمصادر الشرعية التي اعتمدت عليها لفتراتٍ طويلةٍ، سواء أكانت تقليدية أم أيديولوجية أم غيرها، ناهيك عن إخفاق هذه النظم في أن تجعل من الإنجاز بمعناه الإيجابي، أي بمعنى قدرها على تبنّي السياسات التي من شأها مواجهة المشكلات الحادة والمزمنة التي تعاني منها المجتمعات العربية، مصدراً أساسياً لشرعيتها، إذ إنَّ السجل الإنجازي لهذه النظم متواضعٌ في أفضل الأحوال، فهي لم تحقق التنمية، ولا الديمقراطية، ولا العدالة الاجتماعية، ناهيك عن إخفاقها في تحقيق الوحدة العربية، أو حتى التضامن العربي الحقيقي، وتحرير الأرض، وتحقيق الأمن القومي العربي، وصيانة الاستقلال الوطني....إلخ.[1]

ونظراً لأن ثورة المعلومات والاتصالات ليست **"شراً مطلقاً أو خيراً مطلقاً"**، بمعنى أن لها جوانبها الإيجابية، وجوانبها السلبية، فإنه يمكن توظيف بعض مخرجات هذه الثورة بشكلٍ إيجابي في العديد من المجالات، وهذا ما تؤكده خبرات الدول المتقدمة في هذا الشأن. ولكن نجاح أية دولةٍ في الاستفادة من تقنيات وأساليب هذه الثورة يتوقف على قدرها على إيجاد المؤسسات والسياسات والنظم التي تمكنها من ذلك، وهو أمرٌ لا تزالُ معظم الدول العربية متعثرةً في تحقيقه. بالإضافة إلى ما سبق، فإن الدول العربية تشكو من بعض السلبيات وأوجه القصور ذات الصلة بصناعة المعلومات، ففي الغالب لا توجد لهذه الدول قواعد بيانات ومعلومات مكتملة عن عديدٍ من القضايا والأمور الحيوية، وإن وُجدت فهي في الغالب تكون قديمةً نسبياً وغير دقيقة، ناهيك عن التضارب في المعلومات التي تصدرها جهاتٌ مختلفةٌ عن موضوعٍ واحد داخل الدولة الواحدة، كما أنَّ القدرةَ على تحليل المعلومات والبيانات المتاحة والاستفادة منها في رسم السياسات والقرارات، مستندةً إلى معلوماتٍ متكاملةٍ ودقيقةٍ، ضعيفةٌ أو معدومةٌ، مما يؤثر بالسلب في نتائجها ومخرجاها ويجعلها عرضةً لكثرة التغيير والتبديل.[2]

ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها على دور التنظيمات السياسية العربية

من المؤكد أن ثورة المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم في تعزيز دور الأحزاب وقوى المعارضة السياسية، وهذا يتوقف، في جانبٍ مهمٍ منه، على قدرة هذه الأحزاب والقوى على الاستفادة من مخرجات الثورة المعنية أو بعضها في ممارسة أدوارها وأنشطتها. فثورة المعلومات تتيح لقوى المعارضة استخدام وسائل وأساليب جديدة لنشر أفكارها وبرامجها وممارسة أنشطتها واستقطاب أعضاء جدد في صفوفها، وإذا كان الكاسيت قد لعب دوراً مهماً في الثورة

[1] – حسنين توفيق إبراهيم (ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في الوطن العربي)، كراسات إستراتيجية، عدد 139، مايو 2004، ص3.

[2] – المرجع السابق نفسه، ص4.

الإيرانية عام 1979، التي أطاحت بحكم الشاه وفتحت الباب أمام تأسيس جمهوريةٍ إسلاميةٍ في إيران، وذلك من خلال نشر خطب الإمام الخميني في صفوف الإيرانيين، فإن قوى المعارضة اليوم تستطيع أن توظف الفاكس والإنترنت في فضح ممارسات النظم الحاكمة، ونشر أفكارها في صفوف المواطنين، وحشد التأييد الشعبي لصالحها.[1]

يضافُ إلى ذلك أن قوى المعارضة المحظورة داخل بعض الدول العربية، والتي تمارس المعارضة من الخارج، كثيراً ما استفادت من الأساليب الحديثة في الاتصالات والمعلومات في التواصل مع المواطنين داخل أوطانها، وذلك على غرار ما فعلت "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية" و"الحركة الإسلامية للإصلاح"، وكلتاهما جماعةٌ معارضةٌ سعودية، تتخذ من لندن مقراً لها.[2]

وإذا كانت بعض أحزاب وقوى المعارضة التي تحظى بالشرعية في بعض الدول العربية قد استطاعت الاستفادة من الإعلام الإلكتروني وتقنيات الاتصال الحديثة في تعزيز أدوارها، فإن بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية المتشددة، التي خاضت مواجهاتٍ مسلحةٍ ضد النظم الحاكمة في بعض الدول العربية، كما هو الحال بالنسبة للجماعة الإسلامية في مصر، والحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، قد سعت لاستخدام بعض وسائل ثورة المعلومات والاتصالات في تنسيق أنشطتها ونشر أفكارها، خاصةً وأن بعضها كان لها مواقعها على شبكة الإنترنت، حتى وإن كانت بأسماءَ غير أسمائها المعروفة.

بناءً على ما تقدم، ثمةَ عدةِ عواملَ تدعمُ أهميةَ ثورة المعلومات والاتصالات في تعزيز دور الأحزاب وقوى المعارضة السياسية في الوطن العربي، أهمها:

1- قدرة النظم الحاكمة على مراقبة الأساليب الحديثة لهذه الثورة لها حدود، بل إنها تتآكل بسرعةٍ مع مرور الوقت. فإذا كانت الأجهزةُ المعنيةُ في هذه الدولة أو تلك تستطيعُ منعَ دخول كتبٍ أو مطبوعاتٍ أو مجلاتٍ إلى أراضيها، من خلال نقاط التفتيش في منافذها البحرية والبرية والجوية، فكيف تستطيعُ منعَ أو مراقبةَ الرسائل التي يتلقاها مواطنوها عبر الفاكس؟ وإذا كانت هذه الأجهزةُ تستطيع أن تصادر صحيفةً معارضةً أو تمنع مقالاتٍ أو كتباً لا تروقُ لها صدورها، فكيف تستطيع منع الإعلام الإلكتروني العابر لحدود الدول، والكتب التي تصدرُ بشكلٍ إلكتروني (النشر الإلكتروني) على شبكة الإنترنت؟ وإن كانت بعض النظم تستطيعُ حالياً أن تراقب شبكة الإنترنت بشكلٍ جزئي، بحيث تتدخل تقنياً لحجب بعض المواقع غير المرغوب فيها، فإن هناك شكوكاً بشأن قدرتها على الاستمرار في هذا المسلك في المستقبل.

وهكذا، فإن ثورة المعلومات والاتصالات توفر وسائل تسمح للبث الإعلامي والتدفق المعلوماتي المباشر عبر حدود الدول بعيداً عن سيطرة الحكومات، مما يتيح لأحزاب وقوى المعارضة مجالاً لممارسة جانبٍ من أنشطتها باستقلاليةٍ بعيداً عن ضغوط النظم الحاكمة.

---

(1) – المرجع السابق نفسه، ص6.

(2) – لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: Jerrold D. Green, the information Revolution and political opposition in the Middle East, MEASA Bulletin, Vol.33, No. Joshua Teitelbaum, Dueling for Daw'wa; State,1, Summer 1999.

2- قدرة المجتمع المدني العربي على الاستفادة من ثورة المعلومات

كما أشرنا سابقاً، فإن المجتمع المدني الحديث والمتطور يعد من المرتكزات الرئيسة للديمقراطية، إذ لا يمكن تصور وجود ديمقراطيةٍ مستقرةٍ دون وجود منظمات غير حكومية فاعلة، تعمل كحلقات وصلٍ مؤسسيةٍ بين الحاكم والمحكوم، وتقوم بدورٍ في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر ثقافة الديمقراطية، فضلاً عن دورها في تدريب المواطنين على المشاركة، وتجميع المصالح والتعبير عنها، وإعداد الكوادر السياسية والنقابية. وبالمقابل، فإنه من الصعب أن ينمو المجتمع المدني ويزدهر في ظل غياب الديمقراطية.

وهذا معناه، أن تنظيمات المجتمع المدني تستطيعُ الاستفادةَ من ثورة المعلومات والاتصالات في تدعيم أدوارها وأنشطتها، وذلك من خلال مسالك عديدة، منها: توظيفُ بعض أساليب هذه الثورة في نشر أهدافها وبرامجها، وبالتالي كسبُ أعضاءَ جدد في صفوفها، فضلاً عن جمع التمويل اللازم لأنشطتها. كما تستطيع من خلالها الاتصال بالمنظمات المماثلة في الخارج من أجل حشد التأييد والدعم والمساندة لها أو لبعض قضاياها، وذلك بعيداً عن رقابة الدولة وسيطرتها، مما يعزز من دورها وفاعليتها(1).

ولكن، إذا كانت ثورة المعلومات والاتصالات يمكنها أن تشكل إحدى الروافد لدعم المجتمع المدني في الدول العربية، فإن ذلك يتوقف على عدة عوامل، منها: أن تمتلك تنظيماته الحد الأدنى من المقومات التي تؤهلها لكي يكون لها دورٌ على صعيد المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن قدرة هذه التنظيمات على الاستفادة من التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات تتفاوت من منظمة إلى أخرى. والأرجح أن جمعيات رجال الأعمال، وجمعيات سيدات الأعمال، وبعض المنظمات والجمعيات والمراكز المعنية بحقوق الإنسان، هي القادرة على الاستفادة من هذه الثورة في تعزيز أدوارها وأنشطتها.

المشكلات البنيوية التي تعاني منها أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني

بصفةٍ عامة، تتسمُ تنظيمات المجتمع المدني وقوى المعارضة العربية، بالضعف والهشاشة، باستثناء بعض الحركات الإسلامية المسيسة في بعض الدول، ويرجعُ السبب في هذا الضعف إلى القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية التي تفرضها الحكومات بدرجاتٍ متفاوتةٍ وأشكالٍ مختلفةٍ، على هذه الأحزاب والتنظيمات.

فضلاً عن وجود عوامل ذاتية تتعلق ببعض المشكلات البنائية التي تعاني منها هذه القوى والتنظيمات والتي تؤثر على أدوارها وفاعليتها(2).

وفي الخلاصة، فإن القيود التي تفرضها بعض النظم الحاكمة العربية على أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني، فضلاً عن تعدد أشكال الضعف البنيوي داخل هذه الأحزاب والتنظيمات، إنما تحد من دورها السياسي، حتى وإن استطاع بعضها من استخدام وسائل ثورة المعلومات والاتصالات في أنشطته.

---

(1) – لمزيد من التفاصيل انظر: Michael C. Hudson, A pan- Arab Virtual Think Tank; Enriching the Arab information Environment, Middle East Journal. Vol.54, No.3, Summer 2000.

(2) – حسنين توفيق إبراهيم (ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في الوطن العربي)، مصدر سبق ذكره، ص15.

المبحث الثالث

مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات

من المنطقي والطبيعي القول في نهاية هذا البحث، بأن الديمقراطية في الوطن العربي لا تزال تعيش قطيعةً بينها وبين الأنظمة العربية، التي ترى في الديمقراطية طريقاً لأفول سلطتها التي بنتها منذ عقود، ويتساوى في هذا الأمر النظام الملكي مع الرئاسي، مع الإمارة والمشيخة، وكل تلك الأنظمة تنظر بعين الريبةِ والشكِ إلى كل من يطالب بالديمقراطية، ولاسيما بعد تدخُّل العامل الخارجي لفرض الديمقراطية في أفغانستان والعراق، وما جرّته الإدارة الأمريكية من ويلاتٍ وكوارثَ على شعبي البلدين، بذريعة إقامة نظامٍ ديمقراطي يكون نموذجاً للشرق الأوسط الكبير الذي بشَّر به المحافظون الجدد، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

المسار الديمقراطي في الوطن العربي بين مطالب الداخل وضغوط الخارج

إنَّ كلمة الديمقراطية كانت من أكثر المصطلحات التي تناولتها وسائل الإعلام الغربية، وكذلك المسؤولون الأوربيون والأمريكيون في عقد التسعينيات من القرن العشرين، أي منذ تفكك الاتحاد السوفييتي وتحوُّل جمهورياته ودول أوربا الشرقية إلى نظام الديمقراطية الغربية، فيما كانت الأنظمة العربية وشعوبها في محطة القطار تنتظر هذا المولود الجديد دون أن تجرؤ أيٌّ من الدول العربية على ركوب قطار الحرية والديمقراطية. بل أكثر من ذلك، وجدنا بعض المسؤولين العرب يفاخرون بأن بلدانهم بقيت في منأى عن التغيير العالمي، وأنها صمدت في وجه النظام العالمي الجديد، وحافظت على (خصوصيتها). ولكن هذا المشهد ما لبث أن تغير مع أحداث أيلول 2001، إذ أدار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ظهره، منذ ذلك الحدث الخطير، للسياسات الأمريكية التي اتبعتها الإدارات السابقة، والتي أعلت من شأن السلام على حساب الديمقراطية، وأعطت للاستقرار السياسي وزناً أعلى، فيما رأى بوش الابن أن مقتضيات الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، تتطلب تغيير وإصلاح النظم السياسية، فالديمقراطية في أجندته قبل السلام، وهو هنا خالف الفكر السائد في الأوساط الرسمية العربية، التي ترى أن الحل العادل والشامل للصراع العربي- الإسرائيلي، يساعد على تعميق التطور الديمقراطي في المنطقة، وحسب الإدارة الأمريكية لا يجوز تأخير التطور الديمقراطي في الشرق الأوسط لحين تحقيق السلام.[1]

وهكذا، تبنّى المحافظون الجدد نظريةً مفادها أن قدراً كبيراً من الإرهاب منبعه الشرق الأوسط، ليس بسبب الفقر، وإنما لغياب الحرية والديمقراطية. وانطلقت الإدارة الأمريكية في تنفيذ سياستها بأن أوهمت الشعب الأمريكي بأن ما حدث في الحادي عشر من أيلول 2001، كان نتيجةً لانتشار الأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط وما ولّدته من تطرفٍ، متناسيةً ومتجاهلةً بأن ما حصل كان بسبب سياساتها وممارساتها في المنطقة.

---

[1] – مصطفى عمر التير (لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة)، ندوة (الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي)، مرجع سبق ذكره، ص262.

وتوجهت إلى شعوب المنطقة بلغةٍ قديمةٍ برداءٍ جديد، استعملتها القوى الأوربية في بداية عهد الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى، وقدمت أمريكا نفسها على أنها حريصةٌ على نشر الحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وهذا ما حاول تسويقه وزير الخارجية الأمريكية آنذاك /كولن باول/، بقوله: (إذا أردنا النجاح في المنطقة، فلا بد من أن نعطي اهتماماً للإصلاح السياسي والاقتصادي والتربوي، وسنعمل مع الشعوب والحكومات على نشر الديمقراطية والأسواق الحرة، معززةً بانتشار الثورة التقنية، حركيةً يمكن أن تولّد ازدهاراً ورفاهيةً بشريةً بدرجةٍ غير مسبوقة)[1].

ويتضح من هذا الكلام المعسول والوعود الجذابة، أن الإدارة الأمريكية تريد استغلال الواقع الذي ترزح تحته الشعوب العربية، وذلك بدغدغةِ عواطفها وطرق باب مطالبها القديمة- الحديثة، من أجل الحرية والتنمية، وهي –أي أمريكا- تدرك أن هذا الطريق يؤمّن لها القبول الشعبي في المنطقة. إلاّ أنَّ ثلاثَ سنواتٍ من سياسة بوش في المنطقة كانت كافيةً لكي تفضح مراميها وأهدافها، فقد اعتدت على العراق وأفغانستان ودمرتهما، ومارست ضغوطاً هائلةً على السلطة الفلسطينية مقابل تقديم كل أشكال الدعم للكيان الصهيوني في عدوانه واغتصابه للأرض الفلسطينية، كما صعّدت من تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية، مثل سورية ولبنان ومصر والسعودية وليبيا. وهنا، نستطيعُ القولَ بأن سياسة بوش الابن في المنطقة قد مرت بمرحلتين مهمّتين، الأولى منذ أيلول/ سبتمبر 2001، وحتى آذار/ مارس 2003، وهي مرحلةُ فرض الديمقراطية بالأسلوب العسكري في إطار ما يمكن وصفه بعسكرة العولمة، والثانيةُ هي مرحلةُ مبادرة الشرق الأوسط الكبير منذ عام 2003 وحتى عام 2005.[2]

ويرى الباحث أنَّ مرحلةً جديدةً يمكن إضافتها بعد أن توضحت معالمها بتراجع أو هزيمة مشروع المحافظين الجدد في إقامة نظامٍ عالمي جديدٍ يعتمدُ القطبيةَ الأحاديةَ في الهيمنة والسيطرة على مقدرات الأمم والشعوب، وبعد أن تبين بالدليل الحسي، وما فضحته شخصياتٌ سياسيةٌ وإعلاميةٌ أمريكية، بأن احتلال العراق لم يكن يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطيٍ (نموذجي) في المنطقة، وإنما كان هدفه السيطرة على منابع النفط وطرق إمداداته، وذلك بإقامة قواعد عسكرية إضافية في الخليج العربي، بغية التحكم بالذهب الأسود في ظل صعود مارد اقتصادي هو الصين، إلى جانب الهند وأوربا الموحدة. وهذه المرحلة تمتد بين 2005 وحتى مجيء الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مطلع عام 2009، وربما ستمتد لعقودٍ قادمةٍ يمكن وصفها بمرحلة (ستاتيكو) في ما يتعلق بولوج الأنظمة العربية إلى الحكم الرشيد واعتماد الديمقراطية أسلوباً لنظام الحكم.

ولأول مرة يظهر الحديث عن نشر الديمقراطية في الدول العربية كنتيجةٍ لغزو العراق، إذ اعتقد المحافظون الجدد، وعلى رأسهم بول ولفوفيتز – مساعد وزير الدفاع الأمريكي آنذاك- بأن إقامة نظامٍ ديمقراطيٍ في العراق سيكونُ مصدرَ الإشعاع الديمقراطي في المنطقة المحيطة، وظهرت نظرية الدومينو،[3] بمعنى أن إسقاط نظام صدام حسين سيخيفُ النظم العربية الأخرى، بل قد تنهارُ تباعاً، وقد تهب الشعوب العربية بثورةٍ ديمقراطيةٍ من المحيط إلى الخليج، وسيفقد

---

(1) ـ من كلمة كولن باول في مؤسسة التراث بواشنطن بتاريخ 2002/2/12،(محاضرة جاد الله عزوز الطلحي، ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي)، جامعة القاهرة 21-22 يونيو 2005.

(2) – المرجع السابق نفسه، ص 264-265.

(3) – المرجع السابق نفسه، ص 275.

(الإرهابيون) حليفاً استراتيجياً يمدّهم بالموارد وقد يمدهم في المستقبل بأسلحة الدمار الشامل.

ولكن مقولة إقامة النظام الديمقراطي النموذجي في العراق، سقطت بعد أن تحولت بلاد الرافدين إلى أرضٍ خصبةٍ لكل أنواع العنف والإرهاب وصلت حدَّ الحرب الأهلية، ومن المؤكد أن احتلال العراق حوَّل هذا البلد إلى وطن أشباح، يسكنه الأكثر فقراً إلى جانب (طغمة) من الحكام الذين جاؤوا على ظهور دبابات الاحتلال، وتقاسموا مع الإدارة الأمريكية خيرات بلاد الرافدين. وهذا المشهد كان أكبر خدمة للأنظمة العربية السلطوية، التي وجدت من مصلحتها، بعد التطورات الدامية في العراق، أن تعود إلى عادتها القديمة بإنعاش الدولة الأمنية، وقطع الطريق على محاولات المجتمع المدني والمعارضة، وعدم تحقيق أي انجاز يُذكر في طريق التغيير والإصلاح من الداخل. ولكنها مع ذلك قدّمت بعض التنازلات مثل تغيير مادةٍ هنا ومادةٍ هناك في دستور هذه الدولة أو تلك، تسمح بالتعددية الحزبية الصورية، وحق أي مواطن في الترشيح إلى الانتخابات الرئاسية –مثل مصر وتونس واليمن– دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير أداء هذه الأنظمة نحو الانفتاح على الإنسان العربي وجذبه للمشاركة السياسية الفاعلة.

لقد دخلت مفرداتٌ جديدةٌ على الخطاب السياسي العربي الرسمي والشعبي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وتحركت المياه الراكدة، سواء داخل النظم العربية أم في نشاط المجتمع الدولي، نتج عنه إدخال بعض الإصلاحات السياسية في دولٍ مركزيةٍ عربية. لكن كل ذلك كان يفتقد إلى عناصر مهمة وهيكلية كي تنجح عملية التحول الديمقراطي، وعلى رأسها غياب الحامل الاجتماعي، أي الطبقة الوسطى، لليبرالية السياسية في دولٍ عربيةٍ كثيرة. والسؤال الذي نطرحه هنا: هل حقاً يمكن الحديث عن رؤية عربية للإصلاح، بمعنى هل يمكن للحكومات العربية أن تطبق إستراتيجيةً واحدةً لإنجاز الإصلاح السياسي؟. والحقيقة أن الحديث عن مثل هذه الرؤية هي نوعٌ من الحلم السياسي، فكيف لنا مقارنة السعودية –مثلاً– التي لا يوجد فيها سيادة قانون أو فصل بين السلطات ولا دستور، مع مصر التي بنت الدولة الحديثة منذ مئة عام أو أكثر، أي أن في الوطن العربي، دولٌ تقليدية وأخرى حديثة، ودولٌ شبه حديثة، وهذا معناه عدم القدرة على تعميم وصفة الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

وهنا يمكن أن نسجِّل أنَّ الوطن العربي يزخرُ بالمؤسسات السياسية والأشكال التطبيقية التي يدعي أنها تقوم بذلك الغرض، فمعظم الدول العربية تملك برلمانات أو مجالس شعب، وكذلك مؤسساتٍ سياسيةٍ أو شعبيةٍ مختلفة، إضافةً إلى الجبهات الوطنية والقومية وهيئات الحكم المحلي والنقابات والتشكيلات المهنية والاتحادات الطلابية وغيرها. ومع ذلك، فإن العجز الذي يهيمن على كل هذه التشكيلات والمؤسسات الوفيرة واضحٌ للعيان ولا يحتاج إلى البرهان، والسبب الأساسي في هذا هو أنها لا تمثل الجماهير، وإنما هي أشكالٌ صوريةٌ لتحسين صورة النظم الحاكمة، والتستر على القوى المسيطرة فيها. ومن هنا، فإن نظام الحكم المطلوب لا بدّ أن يقوم على مؤسساتٍ وأشكالٍ ديمقراطية تستطيعُ فعلاً ترجمة الإرادة الشعبية، وتفتحُ البابَ واسعاً أمام الشعوب العربية للممارسة السياسية دونما حدودٍ وعوائق.

وهنا يتفق الباحث مع رؤية /علي الدين هلال / في أن تأخر أي دولةٍ عربيةٍ في الإصلاح هو فتحٌ لباب النفوذ الأجنبي، والذين يرغبون في حماية استقلال بلادهم، يجب أن يدفعوا بعملية الإصلاح بأجندة وطنية، ومنظور وطني[1].

[1] – علي الدين هلال وآخرون (ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص 53.

الآثار الناجمة عن ثورة المعلومات على تطور الديمقراطية في الوطن العربي

يمكننا تقسيم هذه الآثار إلى قسمين، تقني وسياسي.

أولاً: الآثار التقنية:

1- إنَّ ثورة المعلومات أصبحت حقيقةً واقعةً في عصرنا الحالي، وهي تفرض ذاتها على الواقع، بقوة التطور التكنولوجي.

2- إن جميع الدول، الفقيرة والغنية على السواء، قادرةٌ على استثمار معطيات هذه الثورة وتوظيفها لحماية أمنها القومي، رغم أن التطور التكنولوجي واحدٌ من المدخلات التي تعطي مخرجات هذا التوظيف.

3- إن ثورة المعلومات ووسائل الاتصال يمكن أن تشكل خطراً على مستقبل الدولة، لأنها تهمِّش سلطة الحكومات على الأفراد وعلى عناصر الدولة كافة، بمعنى أنها تستطيع أن تخرق سيادة الدولة، وتنمّي العولمة كظاهرةٍ تتحكم بها الدول المهيمنة على الثورة المعلوماتية.

4- تتوفر للأمة العربية الإمكانات المادية والبشرية لدخول عصر المعلوماتية، ولكن ينقصها السياسات العلمية لتحويل البنى الاجتماعية إلى مستوى يتواءم مع معطيات ثورة المعلومات.

5- إن الشروط المثلى لدخول عصر المعلومات، هي ليست فقط امتلاك العنصر المادي من تكنولوجيا المعلومات -على أهميتها- وإنما توفّرُ مناخٍ من الحرية ومأسسة الدولة لتأمين مناخٍ للإبداع العلمي والخيال الخصب الذي يشكل أحد عناصر المعلوماتية.

6- إن الأمن القومي العربي لا يقترن بما تمثله ثورة المعلومات من تحدٍّ معاصر فحسب، وإنما بالتطور التكنولوجي في المحيط الدولي والإقليمي، وبشكلٍ خاص تقدُّم "إسرائيل" الهائل، عن الدول العربية، وهذا يشكل أكبر المخاطر على الأمن القطري والأمن القومي العربي.

ثانياً: الآثار السياسية

1- استمرار أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، لأن معظم الأنظمة السياسية فيه لا تزال تمارس الاستبداد السياسي، من خلال تركيز السلطة المطلقة، وإقصاء الجماهير عن المشاركة، واحتكارُ أقليةٍ محدودةٍ من المسؤولين دوائر صنع القرار، والتعسف في استخدام السلطة، إلى جانب غياب حكم القانون، والإلغاء شبه الكامل للحقوق والحريات السياسية والمدنية.

2- أثمرت المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، عن مناقشة الأنظمة العربية- وليس ممارسة- لموضوع الإصلاح، في أكثر من قمة ولاسيما في قمة تونس 2005، التي أصدرت بياناً أسمته (بيان مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح)، أكد فيه القادة العرب على (الخصوصية) العربية أثناء مقاربة الديمقراطية، داعين إلى (الارتكاز على مبادىء الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة السياسية والشأن العام في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير). ويلاحظ في قراءة هذه الفقرة (الإصلاحية) غياب الضمانة الأساسية للديمقراطية، وهي (تداول

السلطة)، وهو غيابٌ مقصودٌ بحكم طبيعة الأنظمة العربية، الملكية وشبه الملكية، يضاف إلى ذلك غياب ضمانة التعددية الحزبية، وهذا معناه أن القادة العرب أرادوا التطوير الجزئي لا الشامل (الإصلاح لا الديمقراطية).

3- الوطن العربي في أغلبه يعيش حالياً تناقضاً هائلاً بين عالمين يتعايشان معاً، عالمُ القرن الحادي والعشرين، حيث ثورة الاتصالات والمعلومات والأقمار الصناعية والحاسبات والانترنت، وعالمٌ خارج نطاق العصر، حيث ممارسات سياسية تقليدية أو بالية، يُطلق عليها تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004، (ملامح الحكم التسلطي).

4- تفشي الفساد بأشكاله المختلفة، ويمتد احتكار رجال الحكم من السلطة السياسية إلى المجالات الاقتصادية الأكثر أهمية، إما مباشرةً أو كشركاء لرجال الأعمال الناجحين، وأصبح الفسادُ ملحوظاً في السياسة والاقتصاد، ولا يُستثنى منه القضاء، وأصبح الكثيرون متورطين في هذا الفساد، الساسة ورجال الأعمال وكبار الموظفين، وصولاً إلى المؤسسات المختلفة، بما فيها السلطات الثلاث.

5- الجهود الرسمية العربية اتجاه الديمقراطية لا تزال خجولةً، وتتسم بالغموض وعدم الإرادة لتحقيق متطلبات الديمقراطية لمجتمعاتها، وبهذا المعنى لا يمكن أن نصف مبادرات، مثل إنشاء مجلس لحقوق الإنسان في مصر، أو إلغاء محكمة الشعب في ليبيا، أو إحياء البرلمان المجمد منذ عام 1975 في البحرين، أو استحداثه في دولة قطر، أو من نوع إدخال تعديلات دستورية تتعلق بمدة ولاية رئيس الدولة في اليمن، أو أسلوب انتخابه في تونس ومصر، أو بمراجعة القوانين الانتخابية لمنح المرأة حقوقها السياسية في سلطنة عمان وقطر، ومؤخراً في الكويت، على أنها ولوجٌ نحو الديمقراطية، بل هي إجراءاتٌ (ديكورية) تبعثُ برسالةٍ إلى الغرب كلما حاول مقاربة موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

6- بعض الأنظمة العربية تحاول المماطلة في تحقيق الديمقراطية، بحجة وجود خصوصية لهذه الدولة أو تلك، رغم أن هناك معايير وقواسم عالمية يمكن تكييفها وتطويعها بحسب واقع كل مجتمع وتاريخ كل أمة وظروفها، دون الحاجة إلى إلزام أحد بإتباع نمط معين، كالنمط البريطاني أو الأمريكي أو الفرنسي.

7- الإصلاح المطروح عربياً هو غير الديمقراطية، فالديمقراطية في جوهرها هي عمليةٌ تنافسيةٌ تُنتجُ تداولاً سلمياً للسلطة، أما الإصلاحُ فغايته المعلنة توسيع مجال المشاركة السياسية، سواء بإدماج بعض القطاعات المهمشة (المرأة بشكل خاص) في نطاق العملية السياسية، أو بتنويع أدوات التعبير عنها (الإعلام المقروء والفضائي)، بما يؤدي إلى إعادة تدوير النخبة ذاتها، وتجديد إنتاج عناصرها، ووضع خطوطٍ حمرٍ لا يُقبل تجاوزها.

8- تتشابه غالبية الأنظمة العربية في السيطرة على جميع أشكال وسائل الإعلام، وفي تسخيرها لتمجيد المسؤول والنظام السائد، ولذلك لم يكن غريباً أن يحصل معظم الحكام العرب على نسبة 99% من تأييد شعوبهم وموافقتهم في أي استفتاء.

9- من المؤكد أن المدخل السليم للإصلاح في الوطن العربي- كما جاء في وثيقة بيروت آذار/مارس 2004-

(إذا شاءت الحكومات العربية إنقاذ المنطقة من خطر الانهيار والتحلل والفقر، وتفشي الفساد السياسي والأخلاقي والمالي والإرهاب والتطرف، أو خطر تهيئة شعوبها للاستعمار بطلب الإنقاذ من الخارج، هو: إطلاق الحريات وإعادة الاعتبار لمبادرات الداخل للإصلاح، والشروع العملي بالإصلاح بدلاً من الحديث المناور عنها)، وهذا معناه بلا لبسٍ أو غموضٍ أنَّ الأولويةَ هي للإصلاح السياسي، وليس كما تحاول بعض الأنظمة العربية تسويق رأيها بأولوية الإصلاح الاقتصادي، لأن كل شيء متعلق بحرية الفرد وديمقراطية المجتمع.

-10 الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن مصالحها وليس عن نشر الديمقراطية، وفي حال حصل تعارضٌ بين الاثنين، فإنها ستنحاز لمصالحها، وتتخلى عن الديمقراطية. ولاسيما إذا علمنا التاريخ السيء للإدارات الأمريكية في مجال حقوق الإنسان في الداخل والخارج فهي نصّبت نظماً ديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، ووفرت حمايةً للأنظمة الملكية في المنطقة العربية.

الخاتمة

الخلاصة والاستنتاجات (السيناريوهات المحتملة)

في ختام البحث نصل إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات نجملها على الشكل التالي:

أ- **إن استمرار الأوضاع الراهنة في معظم الدول العربية**، كما هي عليه الآن، حيث اختلال توزيع الثروة والسلطة، والتضييق على الحريات، وتشديد قبضة الأمن في مواجهة الاحتجاجات، سيجعل الدول العربية بعيدة عن تأمين التداول السلمي للسلطة، وهو ما يعني توالد العنف والعنف المضاد (الجزائر-الصومال-العراق). ومن المؤكد –حسب تجارب الماضي- بأن هذا ما تسعى إليه السياسة الأمريكية، لأن هذا العنف هو الذي يسمح لها بالمزيد من التدخل المباشر، من خلال تحريك الطائفية والتعددية الإثنية، بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات. وهذا الخيار الذي تعمل من أجل استمراره بعض الأنظمة العربية، معناه أننا نضع مستقبلنا ومستقبل أجيالنا في يد الطامحين والطامعين من الخارج ليشكلوا هذا المستقبل كما يشاءون، وهذا ما سماه تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2004 (الخراب الآتي)، لأن (استمرار الأوضاع الراهنة من عجزٍ تنمويٍ وقهرٍ في الداخل واستباحةٍ من الخارج، يمكن أن يؤدي إلى تعميق الصراع المجتمعي، وفي غياب آلياتٍ سلميةٍ لمكافحة المظالم التي يعانيها المواطن العربي، تتزايد فرص الاقتتال الداخلي في الدول العربية، وهو أسوأُ مصيرٍ يمكنُ أن تتمخضَ عنه الحقبة الراهنة في التاريخ العربي المعاصر)، وهذا الكلام هو بمثابة دق ناقوس الخطر أمام الأنظمة العربية، التي لا تزال تظنُّ أنها قادرةٌ على إيقاف الزمن ومنع تغيير الواقع الذي طال أمده، إلاّ أن التطور الهائل الذي تقدمه ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، ستجعل انهيار هذه الأنظمة أسرع مما تتوقع. وبالتالي، هي دعوة لهؤلاء لدراسة الواقع بشكل علمي وموضوعي، بالتعاون والتنسيق مع مختلف الأطياف السياسية والأهلية العربية، من أجل الخروج من المأزق الراهن، عبر تحولٍ ديمقراطيٍ يتلاءم وخصوصية الأمة.

ب- **تحول تاريخي تتبناه جميع الشرائح المنادية بالإصلاح والديمقراطية**، واحترام حقوق الإنسان، تمهيداً للتداول السلمي للسلطة، وإعادة توزيع الثروة والسلطة. وهذا مدخله أن تدرك النظم الحاكمة استحالة استمرار الأوضاع الحالية، لأن الديمقراطية قادمة لا محالة وستنعم بها الشعوب العربية كما بقية شعوب العالم التي سبقتها. وفي هذه الحالة فقط يكون أمام النظم العربية فرصةٌ تاريخيةٌ لتحتل موقعاً في تاريخ بلدانها، وبوابة ذلك أن تدعو إلى حوارٍ وطنيٍ شامل هدفه وضع دستورٍ ديمقراطيٍ يلبي طموحات الشعوب في التمتع بالحريات السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان، وأن تضع بالاتفاق مع قوى المعارضة والمجتمع المدني برنامجاً زمنياً لهذه الغاية. ويجب أن تدرك القوى المنادية بالإصلاح أن الحكومات العربية، كما هي جزءٌ من المشكلة، هي جزءٌ من الحل للخروج بدون مخاطر حقيقية.

ت- **الإصلاح الديمقراطي مدفوعاً بضغوطٍ خارجية**، وهذا معناه ترجمة واقعية لمشروع الشرق الأوسط

الكبير الذي تبنته قمة الثماني، وروّج له المحافظون الجدد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وهذا النوع من الإصلاح هو الذي يكابد منه العراق منذ عام 2003 ولا يزال، وأعتقد أن هذا الخيار أصبح بعيداً جداً بعد أن اكتوت بناره المعارضة والنخب السياسية والثقافية التي كانت تناضل من أجل إسقاط الدكتاتورية في العراق، وبعد أن تأكد لكل العرب بأن أمريكا جاءت إلى العراق من أجل الذهب الأسود لديه، ومن أجل السيطرة على منابع النفط وممراته في منطقة الخليج، وليس من أجل نشر الديمقراطية في بلاد الرافدين، أو من أجل ازدهار شعب العراق.

وفي الخلاصة: لقد آن الأوان للإصلاح التجميلي في الوطن العربي أن ينقضي، وأن يلبي العرب متطلبات القرن الحادي والعشرين، حتى يحترم العالم أمتنا وتصبح جزءاً من عالمٍ يموج بالتغييرات والتفاعلات.

ولن يأتي ذلك اليوم دون احترام حقوق الإنسان، ونبذ الاعتماد على قوات الأمن في التعامل مع القوى الحية في الدولة العربية المعاصرة، ونبذ التسلط والفساد، وإعلان الحرية وسيادة القانون، أساساً وشرطاً لأي بناءٍ حقيقي، ولأي إصلاحٍ جوهري. وهذا معناه في السياسة، أنه لا جدوى من انتخاباتٍ أو إجراءاتٍ جزئيةٍ أو تعدديةٍ شكلية، تكمل المشهد الديمقراطي على المسرح، وأمام المشاهد الأجنبي، فالإصلاحُ الحقيقيُ يعبر عن منظومةٍ متكاملةٍ هي في ذاتها شرطٌ لتنضم أمتنا إلى عالمٍ يلبي فيه الحكام مطالب شعوبهم، ويخضعون لمساءلتهم، ويقبلون التداول السلمي للسلطة والمشاركة في القوة بوجهيها السلطة والثروة. فهل يُعقل أن يصبح العرب في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين والعالم يتغير ويتطور باستمرارٍ أمامهم، فيما الواقع العربي نتيجته، زيادة في الوعي الديمقراطي عند الشعوب العربية وقلة في الممارسة الديمقراطية؟!

الملاحق

استبيان حول أثر ثورة المعلومات في تطور الوعي الديمقراطي في الوطن العربي:

أولاً: **البيانات الشخصية:**

- الاسم: ....

العمر: \18-25 \ \25-30 \ \30-50 \ \50 فما فوق\.

- الجنس: ذكر (..........) أنثى (..........)

- الجنسية: (..........) المحافظة: (..........)

- الحالة الاجتماعية: أ- أعزب (..........) ب- متزوج (..........)

ج- أرمل (..........) د- مطلّق (..........)

- التحصيل العلمي : أ- ثانوي ومعهد (..........) ب- جامعي (..........)

ج- ماجستير (..........) د- دكتوراه (..........)

- ما هو التخصص العلمي؟ (...........................)

ثانياً: يرجى قراءة السؤال ومن ثم وضع الإشارة في المكان المناسب:

- رتب وسائل الإعلام حسب درجة اهتمامك بها:

جرائد (..........) مجلات (..........)

كتب (..........) فضائيات (..........)

مواقع الإنترنت (..........) إذاعة (..........)

- ما هي المواضيع التي تثير اهتمامك في وسائل الإعلام:

اجتماعية (..........) سياسية (..........)

اقتصادية (..........) دينية (..........)

عاطفية (..........) أخرى تُذكر (..........)

- برأيك هل تؤدي وسائل الإعلام في المجتمع إلى:

معرفة ما يحدث في الوطن العربي والعالم (..........)

زيادة المعارف الشخصية والذاتية (..........)

زيادة القدرة على الاتصال بالعالم (..........)

تساعد على فهم المشاركة في الحياة السياسية (..........)

تقديم التسلية والترفيه فقط (..........)

- هل وسائل الإعلام العربية تلبي طموحاتك:

نعم (..........) لا (..........) أحياناً (..........)

- هل ترى المعلومات في وسائل الإعلام العربية:

موضوعية (..........) منحازة (..........)

بين- بين (..........) لا رأي (..........)

- ما هي القنوات الفضائية التي تفضل مشاهدها ؟ (.................)

هل تتقن العمل على الحاسوب؟

نعم (..........) لا (..........)

- هل لديك حاسوب في المترل أو العمل؟

نعم (..........) لا (..........)

- كم عدد الساعات التي تقضيها على النيت؟ (..........)

- هل تعتقد أن هناك علاقة ارتباط بين ثورة المعلومات والديمقراطية:

نعم (..........) لا (..........)

نوعاً ما (..........)　　　　　　　　لا رأي (..........)

- هل ساهمت ثورة الاتصالات بزيادة الوعي الديمقراطي عند المواطن العربي؟

نعم (..........)　　　　　　　　لا (..........)

نوعاً ما (..........)　　　　　　　　لا رأي (..........)

- ما هي البرامج التي تفضل مشاهدتها عبر الفضائيات العربية التالية:

الفضائية السورية (..)

قناة الجزيرة　(..)

قناة المنار　(..)

- هل أنت راضٍ عن المعلومات والبرامج التي تصلك من وسائل الإعلام العربية؟

نعم (..........) لا (..........) نوعاً ما (..........)

- هل ساهمت الفضائيات العربية بتعريفك بحقوقك وواجباتك؟

نعم (..........)　　　　　　　　لا (..........)

نوعاً ما (..........)　　　　　　　　لا رأي (..........)

- بماذا يتميز واقع التغطية الإعلامية التي تؤديها الفضائيات العربية:

أ-السرعة والفورية في تغطية الأحداث ومتابعة تفاصيلها　(..........)

ب- تقديم وعرض البرامج الثقافية التي تهم المشاهد العربي　(..........)

ج- تعزيز القيم الأخلاقية والروابط الاجتماعية بين أبناء الوطن (..........)

د- المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع　(..........)

هـ- لا شيء مما سبق　(..........)

و- احتمالات أخرى تذكر　(..........)

نتائج الاستبيان بيانياً

AGEالفئة العمرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1- 18--25	102	46.4	48.6	48.6
	2- 26--30	45	20.4	16.7	65.2
	3- 31--50	61	27.7	29.0	94.3
	4- 51→	12	5.5	5.7	100.0
Total		220	100.0	100.0	

GENDARالجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1ذكر	117	53.2	53.4	53.4
	2انثى	103	46.8	46.6	100.0
Total		220	100.0		

NATIONALالجنسية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2فلسطيني	5	2.3	19.2	15.4
	3لبناني	5	2.3	19.2	34.6
	4مصري	1	.5	3.8	38.5
	5يمني	10	4.5	38.6	76.9
	6عراقي	3	1.4	11.5	88.5
	7سعودي	2	.9	7.7	96.2
	Total	26	11.8	100.0	
Missing	1سوري	192	87.3		
	System	2	.9		
	Total	194	88.2		
Total		220	100.0		

المحافظةMOHAFASA

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.9	12.9	7.7	17	2ريف دمشق	Valid
15.2	2.3	1.4	3	3حلب	
21.2	6.1	3.6	8	4حمص	
34.8	13.3	8.2	18	5حماه	
37.1	2.3	1.4	3	6ادلب	
57.6	20.5	12.3	27	7اللاذقية	
68.9	11.4	6.8	15	8طرطوس	
73.5	4.5	2.7	6	9السويداء	
79.5	6.1	3.6	8	10درعا	
81.8	2.3	1.4	3	11القنيطرة	
93.2	11.4	6.8	15	12ديرالزور	
93.9	.8	.5	1	13الرقة	
100.0	6.1	3.6	8	14الحسكة	
	100.0	60.0	132	Total	
		27.3	60	1م.دمشق	Missing
		12.7	28	System	
		40.0	88	Total	
		100.0	220		Total

الحالة الاجتماعيةSOC

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
54.1	54.1	54.1	119	1أعزب	Valid
98.6	44.5	44.5	98	2متزوج	
99.5	.9	.9	2	3ارمل	
100.0	.5	.5	1	4مطلق	
	100.0	100.0	220	Total	

التحصيل العلميEDU

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30.4	30.4	30.0	66	1ثانوية+معهد	Valid
94.5	64.1	63.1	139	2جامعي	
98.6	4.1	4.1	9	3ماجستير	
100.0	1.4	2.8	6	4دكتوراه	
		100.0	220		Total

PROFما هو التخصص العلمي؟

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
28.8	28.8	28.8	62	علمي	
71.2	71.2	71.2	158	أدبي	
100.0	100.0	100.0	220	**Total**	

Q1Aترتيب وسائل الإعلام حسب درجة الاهتمام- الجرائد

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.9	12.9	11.8	26	**1الاول**	**Valid**
43.1	30.2	27.7	61	**2الثاني**	
66.3	23.3	21.4	47	**3الثالث**	
81.7	15.3	14.1	31	**4الرابع**	
92.6	10.9	10.0	22	**5الخامس**	
100.0	7.4	6.8	15	**6السادس**	
	100.0	91.8	202	**Total**	
		8.2	18	**System**	**Missing**
		100.0	220		**Total**

Q1Bترتيب وسائل الإعلام حسب درجة الاهتمام- المجلات

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	2.7	6	**1الاول**	**Valid**
10.1	7.0	6.4	14	**2الثاني**	
24.6	14	13.2	29	**3الثالث**	
53.3	28.6	25.9	57	**4الرابع**	
81.4	28.1	25.5	56	**5الخامس**	
100.0	18.3	16.8	37	**6السادس**	
	100.0	90.5	199	**Total**	
		9.5	21	**System**	**Missing**
		100.0	220		**Total**

Q1C ترتيب وسائل الإعلام حسب درجة الاهتمام- الكتب

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.0	12.0	10.9	24	1الاول	Valid
26.0	14.0	12.7	28	2الثاني	
47.5	21.5	19.5	43	3الثالث	
64.0	16.5	15.0	33	4الرابع	
83.5	19.5	17.7	39	5الخامس	
100.0	16.5	15.0	33	6السادس	
	100.0	90.9	200	Total	
		9.1	20	System	Missing
		100.0	220		Total

Q1D ترتيب وسائل الإعلام حسب درجة الاهتمام- الفضائيات

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
56.1	55.1	54.1	119	1الاول	Valid
74.5	18.4	17.7	39	2الثاني	
85.4	10	10.5	23	3الثالث	
94.8	9.3	9.1	20	4الرابع	
98.6	3.8	3.6	8	5الخامس	
100.0	1.4	1.4	3	6السادس	
	100.0	96.4	212	Total	
		3.6	8	System	Missing
		100.0	220		Total

Q1E ترتيب وسائل الإعلام حسب درجة الاهتمام- مواقع الانترنت

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.8	12.8	11.4	25	1الاول	Valid
27.2	14.4	12.7	28	2الثاني	
39.0	11.8	10.5	23	3الثالث	
52.3	13.3	11.8	26	4الرابع	
65.1	12.8	11.4	25	5الخامس	
100.0	34.9	30.9	68	6السادس	
	100.0	88.6	195	Total	
		11.4	25	System	Missing
		100.0	220		Total

Q1Fترتيب وسائل الإعلام حسب درجة الاهتمام- الاذاعة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1الاول	16	7.3	8.2	8.2
	2الثاني	32	14.5	16.3	24.5
	3الثالث	38	17.3	19.4	43.9
	4الرابع	31	14.1	15.8	59.7
	5الخامس	46	20.9	23.5	83.2
	6السادس	33	15.0	16.8	100.0
	Total	196	89.1	100.0	
Missing	System	24	10.9		
Total		220	100.0		

Q21الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الإعلام--اجتماعية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	152	69.1	69.4	69.4
	2لا	67	30.5	30.6	100.0
	Total	219	99.5	100.0	
Missing	System	1	.5		
Total		220	100.0		

Q22الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الإعلام--سياسية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	159	72.3	72.3	72.3
	2لا	61	27.7	27.7	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

Q23الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الإعلام--اقتصادية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	87	39.5	39.5	39.5
	2لا	133	60.5	60.5	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

Q24الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الإعلام--دينية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.7	37.7	37.7	83	1نعم	Valid
100.0	62.3	62.3	137	2لا	
	100.0	100.0	220	Total	

Q25الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الإعلام--عاطفية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30.0	30.0	30.0	66	1نعم	Valid
100.0	70.0	70.0	154	2لا	
	100.0	100.0	220	Total	

Q26الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الإعلام--اخرى

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
28.6	28.6	28.6	63	1نعم	Valid
100.0	71.4	71.4	157	2لا	
	100.0	100.0	220	Total	

Q31معرفة ما يحدث في الوطن العربي والعالم

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
68.2	68.2	68.2	150	1نعم	Valid
100.0	31.8	31.8	70	2لا	
	100.0	100.0	220	Total	

Q32زيادة المعارف الشخصية والذاتية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
48.9	48.9	48.6	107	1نعم	Valid
100.0	51.1	50.9	112	2لا	
	100.0	99.5	219	Total	
		.5	1	System	Missing
		100.0	220		Total

Q33زيادة القدرة على الاتصال بالعالم					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	103	46.8	46.8	46.8
	2لا	117	53.2	53.2	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

Q34تساعد على فهم المشاركة في الحياة السياسية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	81	36.8	36.8	36.8
	2لا	139	63.2	63.2	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

Q35التسلية والترفيه فقط					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	49	22.3	22.3	22.3
	2لا	171	77.7	77.7	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

Q4هل وسائل الإعلام العربية تلبي طموحك؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	19	8.6	8.6	8.6
	2لا	47	21.4	21.4	30.0
	3 احياناً	154	70.0	70.0	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

Q51المعلومات في وسائل الإعلام العربية موضوعية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	16	7.3	7.3	7.3
	2لا	203	92.3	92.7	100.0
	Total	219	99.5	100.0	
Missing	System	1	.5		
Total		220	100.0		

Q52المعلومات في وسائل الإعلام العربية منحازة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.0	37.0	36.8	81	1نعم	Valid
100.0	63.0	62.7	138	2لا	
	100.0	99.5	219	Total	
		.5	1	System	Missing
		100.0	220		Total

Q53المعلومات في وسائل الإعلام العربية بين-بين					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
51.6	51.6	51.4	113	1نعم	Valid
100.0	48.4	48.2	106	2لا	
	100.0	99.5	219	Total	
		.5	1	System	Missing
		100.0	220		Total

Q54المعلومات في وسائل الإعلام العربية لا رأي					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.8	7.8	7.7	17	1نعم	Valid
100.0	92.2	91.8	202	2لا	
	100.0	99.5	219	Total	
		.5	1	System	Missing
		100.0	220		Total

Q7هل تتقن العمل على الحاسوب؟					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
75.8	75.8	75.5	166	1نعم	Valid
100.0	24.2	24.1	53	2لا	
	100.0	99.5	219	Total	
		.5	1	System	Missing
		100.0	220		Total

Q8هل لديك حاسوب في العمل او المنزل؟					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
80.3	80.3	79.5	175	1نعم	Valid
100.0	19.7	20.5	45	2لا	
		100.0	220	Total	

Q9كم عدد الساعات التي تقضيها على النت؟					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
41.3	41.3	40.9	90	0	Valid
59.2	17.9	17.7	39	1	
74.3	15.1	15.0	33	2	
86.2	11.7	11.7	26	3	
93.1	6.9	6.8	15	4	
96.8	3.7	3.6	8	5	
98.2	1.4	1.4	3	6	
98.6	.5	.5	1	7	
99.1	.5	.5	1	8	
99.5	.5	.5	1	12	
100.0	.5	.5	1	20	
	100.0	99.1	218	Total	
		.9	2	System	Missing
		100.0	220	Total	

Q10هل تعتقد ان هناك علاقة ارتباط بين ثورة المعلومات والديمقراطية؟					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30.6	30.6	30.0	66	1نعم	Valid
44.4	13.9	13.6	30	2لا	
91.7	47.2	46.4	102	3نوعا ما	
100.0	8.3	8.2	18	4لا رأي	
	100.0	98.2	216	Total	
		1.8	4	System	Missing
		100.0	220	Total	

Q11هل ساهمت ثورة الاتصالات بزيادة الوعي الديمقراطي عند المواطن العربي؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1نعم	84	38.2	38.9	38.9
	2لا	28	12.8	13.0	51.9
	3نوعا ما	96	43.6	44.4	96.3
	4لا رأي	8	3.6	3.7	100.0
	Total	216	98.2	100.0	
Missing	System	4	1.8		
Total		220	100.0		

Q121البرامج المفضل مشاهدتها-السورية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
33.2	33.2	33.2	73		Valid
33.6	.5	.5	1	القانون	
34.5	.9	.9	2	احداث اليوم	
47.7	13.2	13.2	29	الاخبار	
48.6	.9	.9	2	الاخبار المحلية	
50.9	2.3	2.3	5	البرامج الاجتماعية	
51.8	.9	.9	2	البرامج الاقتصادية	
53.2	1.4	1.4	3	البرامج الثقافية	
54.5	1.4	1.4	3	البرامج السياسية	
55.0	.5	.5	1	البرامج دينية	
55.9	.9	.9	2	الثقافية	
56.4	.5	.5	1	الرياضة	
56.8	.5	.5	1	الصحة	
57.3	.5	.5	1	الطقس	
57.7	.5	.5	1	القانون	
58.2	.5	.5	1	المحليات	
75.0	16.8	16.8	37	المسلسلات	
75.9	.9	.9	2	النشرة الجوية	
77.3	1.4	1.4	3	خبرني يا طير	
78.6	1.4	1.4	3	خط احمر	
86.8	8.2	8.2	18	دائرة الحدث	
87.3	.5	.5	1	سلامة قلبك	
87.7	.5	.5	1	شاشة الصحافة	
90.5	2.7	2.7	6	صباح الورد	
91.4	.9	.9	2	صحتك	
91.8	.5	.5	1	ضي القناديل	
92.3	.5	.5	1	طرائف من العالم	
92.7	.5	.5	1	عناوين	
93.2	.5	.5	1	غدا نلتقي	
93.6	.5	.5	1	كل البرامج	
96.4	2.7	2.7	6	لا شيء	
97.7	1.4	1.4	3	مدارات	
98.2	.5	.5	1	مكاشفات	
98.6	.5	.5	1	ملاعب الغد	
99.1	.5	.5	1	نوافذ	
100.0	.9	.9	2	هذا جلينا	
	100.0	100.0	220	**Total**	

Q122البرامج المفضل مشاهدتها- الجزيرة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
26.4	26.4	26.4	58		Valid
29.1	2.7	2.7	6	اكثر من راي	
57.3	28.2	28.2	62	الاتجاه المعاكس	
80.5	23.2	23.2	51	الاخبار	
80.9	.5	.5	1	البرامج الحوارية	
84.5	3.6	3.6	8	البرامج السياسية	
85.0	.5	.5	1	البرامج الوثائقية	
85.5	.5	.5	1	الحوارات	
87.3	1.8	1.8	4	الراي والراي الاخر	
87.7	.5	.5	1	الرياضة	
88.2	.5	.5	1	الشريعة والحياة	
91.8	3.6	3.6	8	الوثائقية	
92.3	.5	.5	1	برامج حوارية	
93.2	.9	.9	2	بلا حدود	
93.6	.5	.5	1	حصاد الاسبوع	
94.1	.5	.5	1	حصاد اليوم	
95.9	1.8	1.8	4	حوار مفتوح	
96.4	.5	.5	1	زيارة خاصة	
96.8	.5	.5	1	شاهد على العصر	
97.3	.5	.5	1	ضيف المنتصف	
97.7	.5	.5	1	ما وراء الخبر	
98.2	.5	.5	1	مع هيكل	
98.6	.5	.5	1	من واشنطن	
99.1	.5	.5	1	منبر المشاهدين	
99.5	.5	.5	1	نقطة نظام	
100.0	.5	.5	1	يحكى أن	
	100.0	100.0	220	Total	

Q123البرامج المفضل مشاهدتها- المنار					
		Frequency	**Percent**	**Valid Percent**	**Cumulative Percent**
Valid		89	40.5	40.5	40.5
	اخر المستجدات	1	.5	.5	40.9
	اغلب البرامج	1	.5	.5	41.4
	الاخبار	56	25.5	25.5	66.8
	الاسبوع في ساعة	2	.9	.9	67.7
	البرامج الثقافية	1	.5	.5	68.2
	البرامج الحوارية	2	.9	.9	69.1
	البرامج الدينية	2	.9	.9	70.0
	البرامج السياسية	8	3.6	3.6	73.6
	البرامج دينية	1	.5	.5	74.1
	الخطب	4	1.8	1.8	75.9
	اللقاءات السياسية	1	.5	.5	76.4
	برامج الاطفال	1	.5	.5	76.8
	برامج المقاومة	1	.5	.5	77.3
	بين قوسين	5	2.3	2.3	79.5
	حديث الساعة	14	6.4	6.4	85.9
	حوارات	1	.5	.5	86.4
	رجال صدقوا	2	.9	.9	87.3
	قضايا الناس	1	.5	.5	87.7
	كل البرامج	7	3.2	3.2	90.9
	لا شيء	4	1.8	1.8	92.7
	ما بين قوسين	1	.5	.5	93.2
	ماذا بعد	12	5.5	5.5	98.6
	متنوعة	1	.5	.5	99.1
	مسابقات	1	.5	.5	99.5
	مع المشاهدين	1	.5	.5	100.0
	Total	220	100.0	100.0	

Q13هل انت راض عن المعلومات والبرامج التي تصلك من وسائل الإعلام؟					
		Frequency	**Percent**	**Valid Percent**	**Cumulative Percent**
Valid	1نعم	24	10.9	11.3	11.3
	2لا	34	15.5	16.0	27.4
	3نوعا ما	153	69.5	72.2	99.5
	4لا رأي	1	.5	.5	100.0
	Total	212	96.4	100.0	
Missing	**System**	8	3.6		
Total		220	100.0		

Q14هل ساهمت الفضائيات العربية بتعريفك بحقوقك وواجباتك؟					
Cumulative Percent	**Valid Percent**	**Percent**	**Frequency**		
14.7	14.7	14.5	32	**1نعم**	**Valid**
46.8	32.1	31.8	70	**2لا**	
95.4	48.6	48.3	106	**3نوعا ما**	
100.0	4.6	4.5	10	**4لا رأي**	
	100.0	99.1	218	**Total**	
		.9	2	**System**	**Missing**
		100.0	220		**Total**

Q151السرعة والفورية في تغطية الاحداث					
Cumulative Percent	**Valid Percent**	**Percent**	**Frequency**		
58.3	58.3	57.7	127	**1نعم**	**Valid**
100.0	41.7	41.4	91	**2لا**	
	100.0	99.1	218	**Total**	
		.9	2	**System**	**Missing**
		100.0	220		**Total**

Q152تقديم وعرض البرامج الثقافية					
Cumulative Percent	**Valid Percent**	**Percent**	**Frequency**		
37.6	37.6	37.3	82	**1نعم**	**Valid**
100.0	62.4	61.8	136	**2لا**	
	100.0	99.1	218	**Total**	
		.9	2	**System**	**Missing**
		100.0	220		**Total**

Q153تعزيز القيم الاخلاقية					
Cumulative Percent	**Valid Percent**	**Percent**	**Frequency**		
22.5	22.5	22.3	49	**1نعم**	**Valid**
100.0	77.5	76.8	169	**2لا**	
	100.0	99.1	218	**Total**	
		.9	2	**System**	**Missing**
		100.0	220		**Total**

Q154المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
19.3	19.3	19.1	42	1نعم	Valid
100.0	80.7	80.0	176	2لا	
	100.0	99.1	218	Total	
		.9	2	System	Missing
		100.0	220		Total

Q155لا شئ مما سبق					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10.2	10.2	10.0	22	1نعم	Valid
100.0	89.8	88.2	194	2لا	
	100.0	98.2	216	Total	
		1.8	4	System	Missing
		100.0	220		Total

Q156احتمالات اخرى					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
14.8	14.8	14.5	32	1نعم	Valid
100.0	85.2	83.7	184	2لا	
	100.0	98.2	216	Total	
		1.8	4	System	Missing
		100.0	220		Total

SYRIA					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43.0	43.0	40.5	89	1نعم	Valid
100.0	57.0	53.6	118	2لا	
	100.0	94.1	207	Total	
		5.9	13	System	Missing
		100.0	220		Total

JCC					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
64.7	64.7	60.9	134	1نعم	Valid
100.0	35.3	33.2	73	2لا	
	100.0	94.1	207	Total	
		5.9	13	System	Missing
		100.0	220		Total

MBC					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.9	39.9	36.8	81	1نعم	Valid
100.0	60.1	55.5	122	2لا	
	100.0	92.3	203	Total	
		7.7	17	System	Missing
		100.0	220		Total

ARABIA					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
18.4	18.4	16.8	37	1نعم	Valid
100.0	81.6	74.6	164	2لا	
	100.0	91.4	201	Total	
		8.6	19	System	Missing
		100.0	220		Total

دنيا					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
20.9	20.9	19.1	42	1نعم	Valid
100.0	79.1	72.3	159	2لا	
	100.0	91.4	201	Total	
		8.6	19	System	Missing
		100.0	220		Total

العالم					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
8.5	8.5	7.7	17	1نعم	Valid
100.0	91.5	83.2	183	2لا	
	100.0	90.9	200	Total	
		9.1	20	System	Missing
		100.0	220		Total

أقرأ					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.0	4.0	3.6	8	1نعم	Valid
100.0	96.0	86.9	191	2لا	
	100.0	90.5	199	Total	
		9.5	21	System	Missing
		100.0	220		Total

المنار					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
41.6	41.6	35.9	79	1نعم	Valid
100.0	58.4	50.5	111	2لا	
	100.0	86.4	190	Total	
		13.6	30	System	Missing
		100.0	220		Total

الشام					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
8.1	8.1	6.8	15	1نعم	Valid
100.0	91.9	77.7	171	2لا	
	100.0	84.5	186	Total	
		15.5	34	System	Missing
		100.0	220		Total

الاجنبية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.6	7.6	6.4	14	1نعم	Valid
100.0	92.4	77.2	170	2لا	
	100.0	83.6	184	Total	
		16.4	36	System	Missing
		100.0	220		Total

الرسالة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.0	6.0	5.0	11	1نعم	Valid
100.0	94.0	78.2	172	2لا	
	100.0	83.2	183	Total	
		16.8	37	System	Missing
		100.0	220		Total

روتانا					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.2	12.2	10.0	22	1نعم	Valid
100.0	87.8	71.8	158	2لا	
	100.0	81.8	180	Total	
		18.2	40	System	Missing
		100.0	220		Total

LBC					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
14.9	14.9	12.3	27	1نعم	Valid
100.0	85.1	70.0	154	2لا	
	100.0	82.3	181	Total	
		17.7	39	System	Missing
		100.0	220		Total

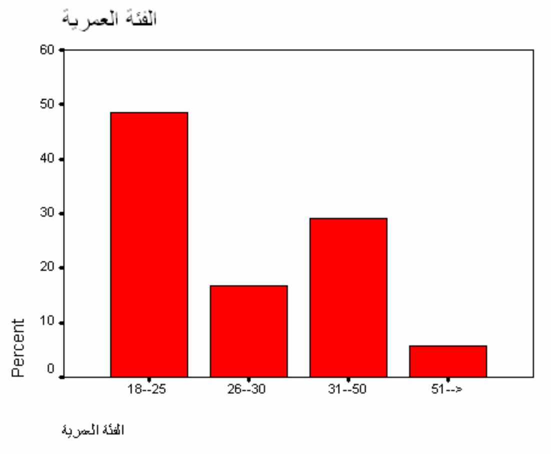
القيثارة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.8	4.8	3.6	8	1نعم	Valid
100.0	95.2	72.3	159	2لا	
	100.0	75.9	167	Total	
		24.1	53	System	Missing
		100.0	220		Total

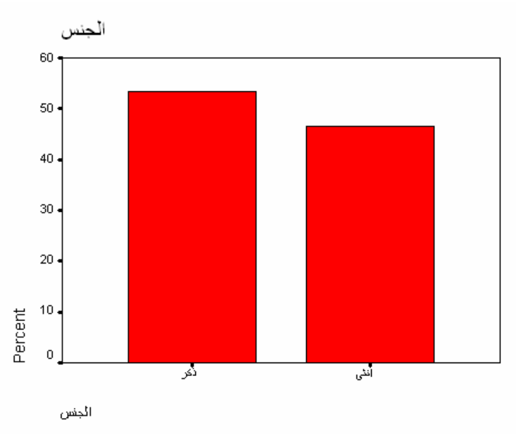
الجديد					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.6	37.6	21.4	47	1نعم	Valid
100.0	62.4	35.4	78	2لا	
	100.0	56.8	125	Total	
		43.2	95	System	Missing
		100.0	220		Total

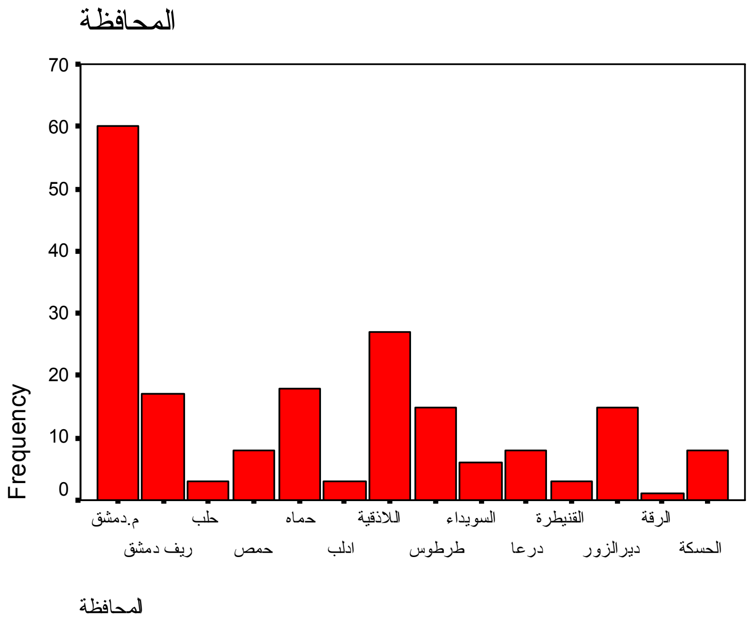
الحرة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
5.6	5.6	2.7	6	1نعم	Valid
100.0	94.4	46.4	102	2لا	
	100.0	49.1	108	Total	
		50.9	112	System	Missing
		100.0	220		Total

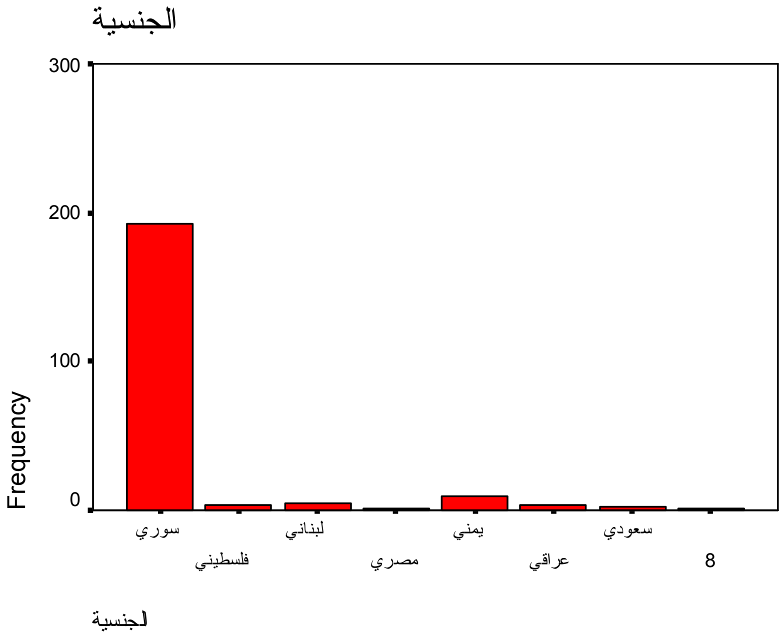
الحرية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.5	6.5	3.2	7	1نعم	Valid
100.0	93.5	45.9	101	2لا	
	100.0	49.1	108	Total	
		50.9	112	System	Missing
		100.0	220		Total

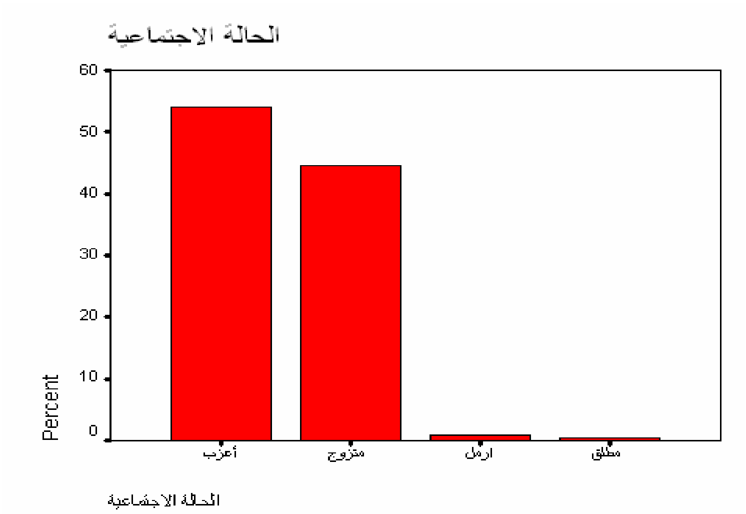
Bar Chart

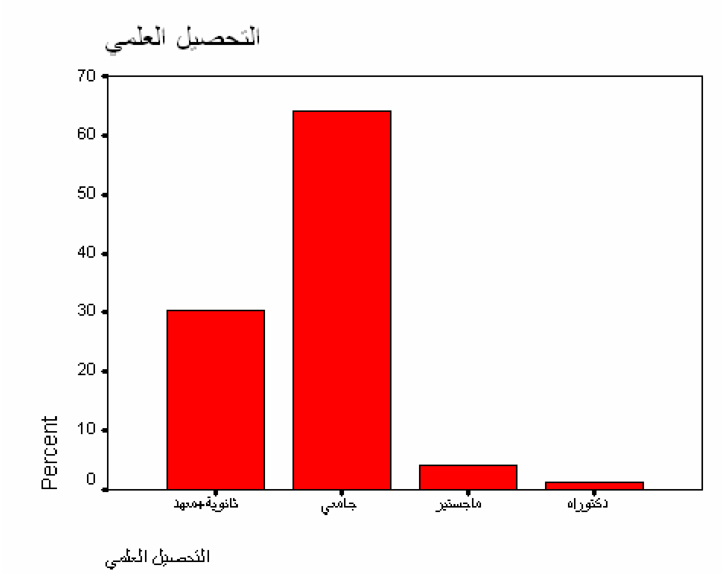

الفئة العمرية
60
50
40
30
20
10
0
Percent
18--25
26--30
31--50
51-->
الفئة العمرية

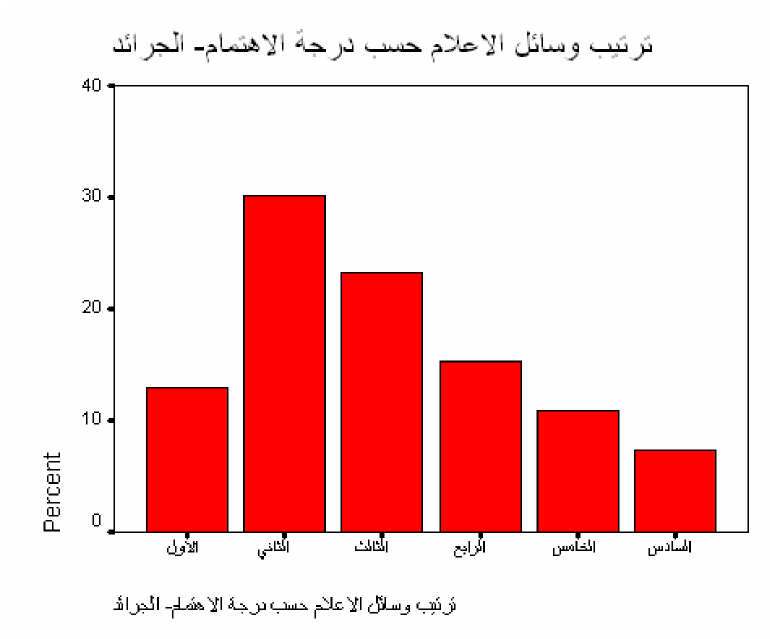

الجنس
60
50
40
30
20
10
0
Percent
ذكر
أنثى
الجنس

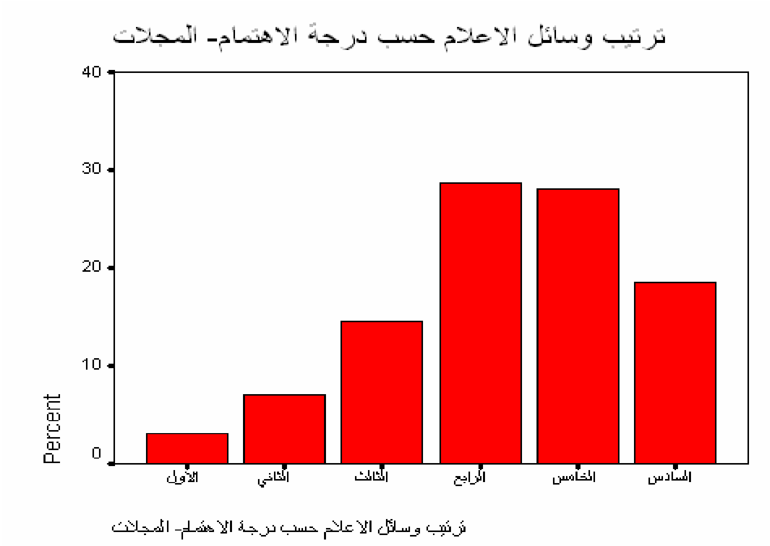

المحافظة
70
60
50
40
30
20
10
0
Frequency
م.دمشق
ريف دمشق
حلب
حمص
حماه
ادلب
اللاذقية
طرطوس
السويداء
درعا
القنيطرة
ديرالزور
الرقة
الحسكة
المحافظة


الجنسية
300
200
100
0
Frequency
سوري
فلسطيني
لبناني
مصري
يمني
عراقي
سعودي
8
لجنسية

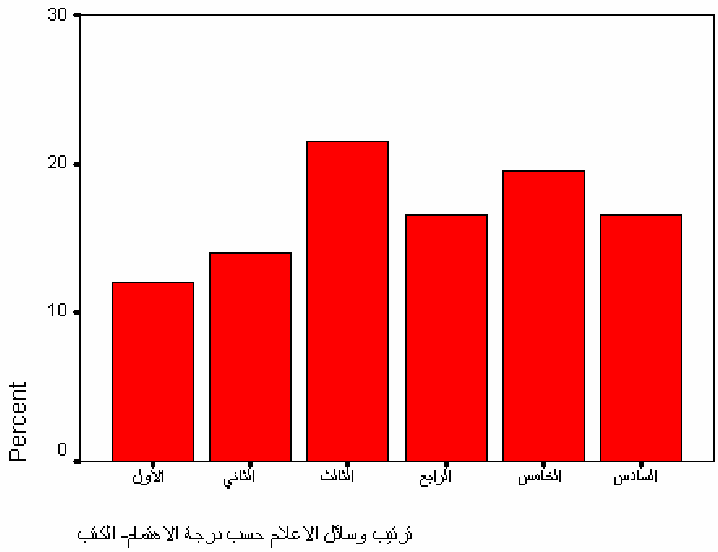

الحالة الاجتماعية
60
50
40
30
20
10
0
Percent
أعزب
متزوج
ارمل
مطلق
الحالة الاجتماعية


التحصيل العلمي
70
60
50
40
30
20
10
0
Percent
ثانوية+معهد
جامعي
ماجستير
دكتوراه
التحصيل العلمي

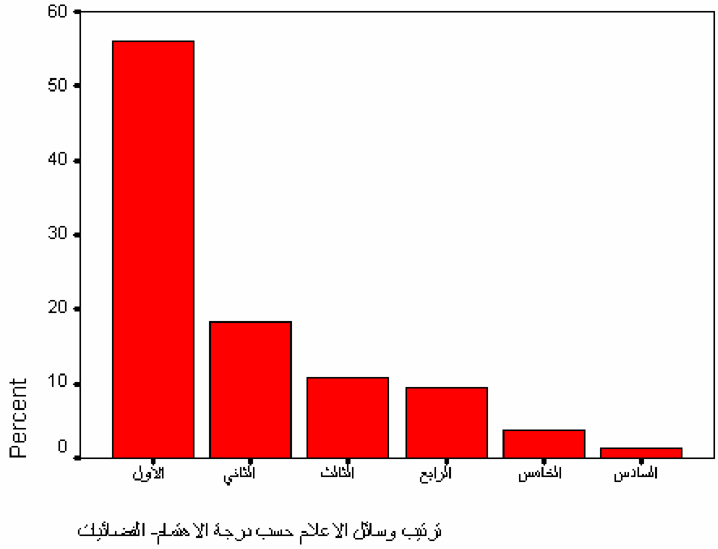

ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- الجرائد
40
30
20
10
0
Percent
الأول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- الجرائد

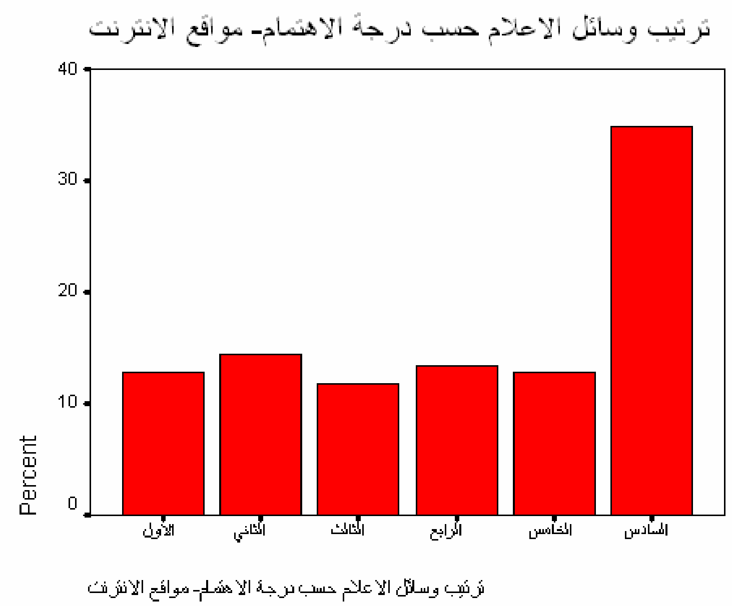

ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- المجلات
40
30
20
10
0
Percent
الأول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- المجلات

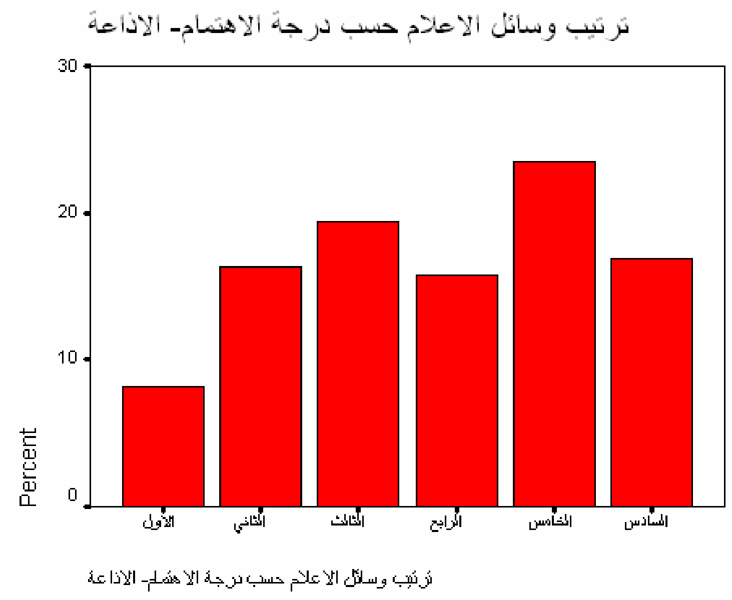
ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- الكتب

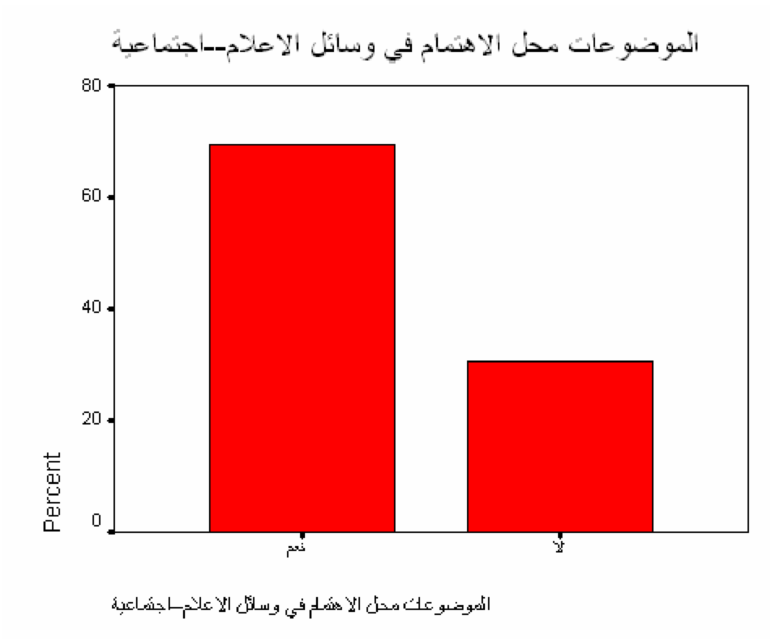


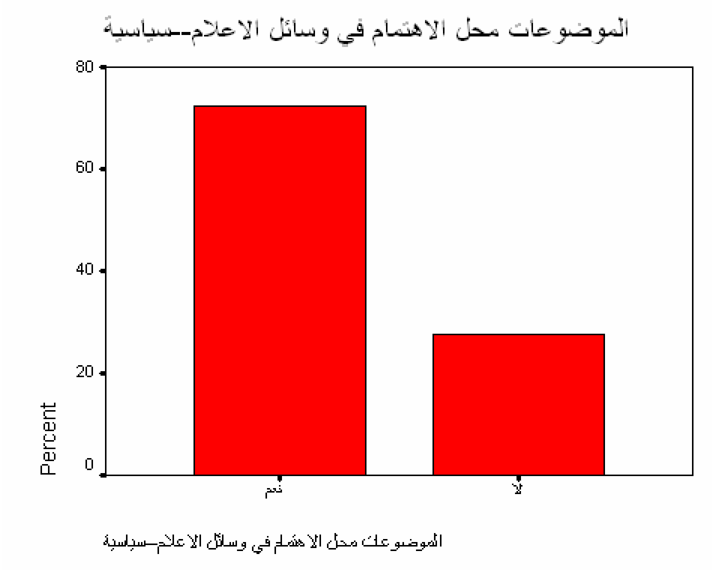
ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- الفضائيات

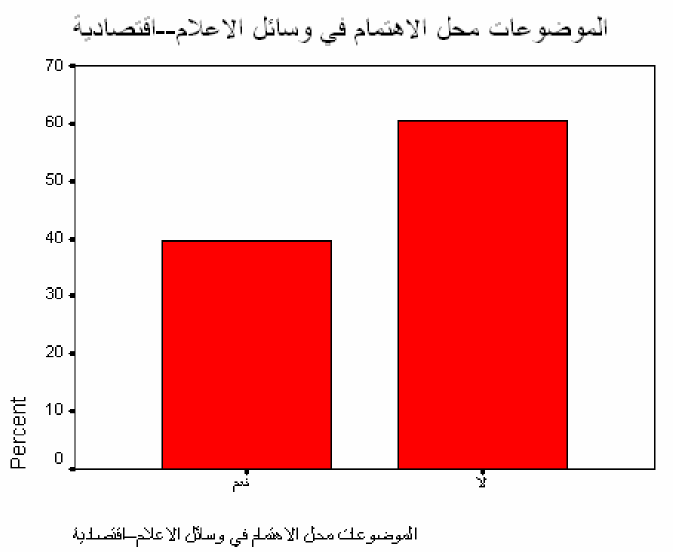


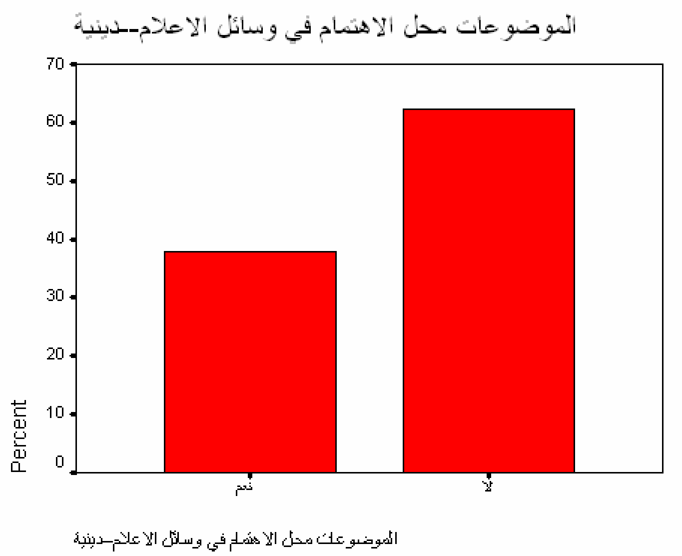

ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- مواقع الانترنت
40
30
20
10
0
Percent
الأول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- مواقع الانترنت

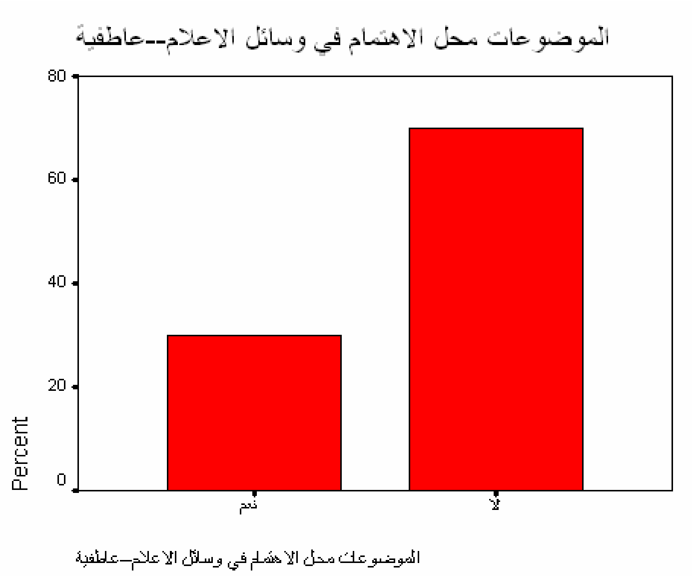

ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- الاذاعة
30
20
10
0
Percent
الأول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
ترتيب وسائل الاعلام حسب درجة الاهتمام- الاذاعة

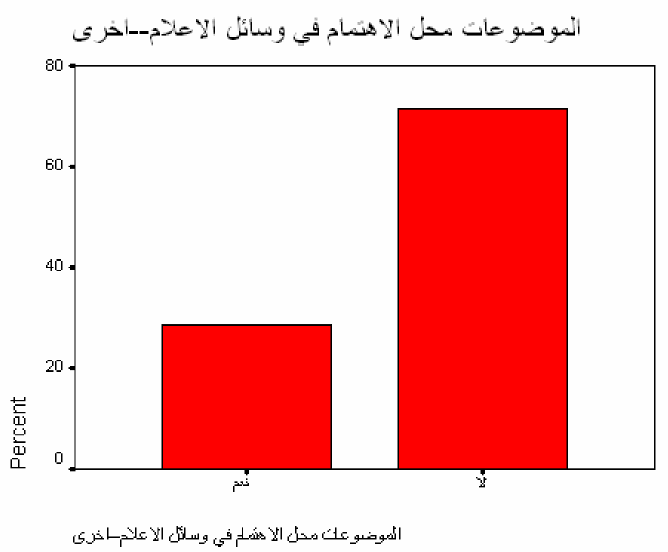

الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--اجتماعية
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--اجتماعية

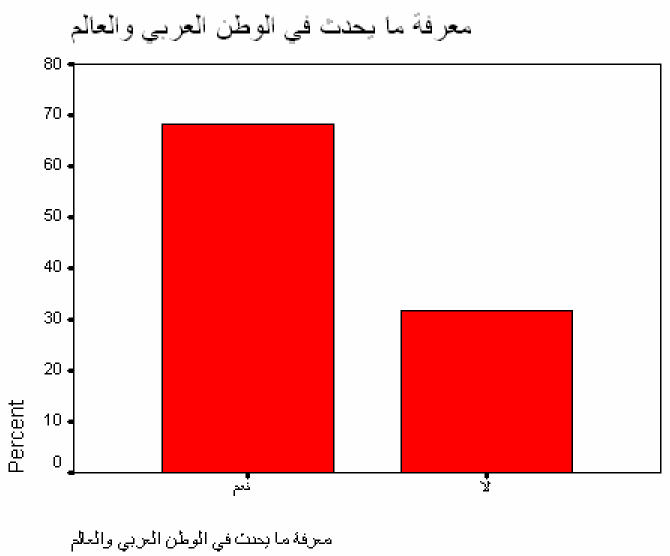

الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--سياسية
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--سياسية

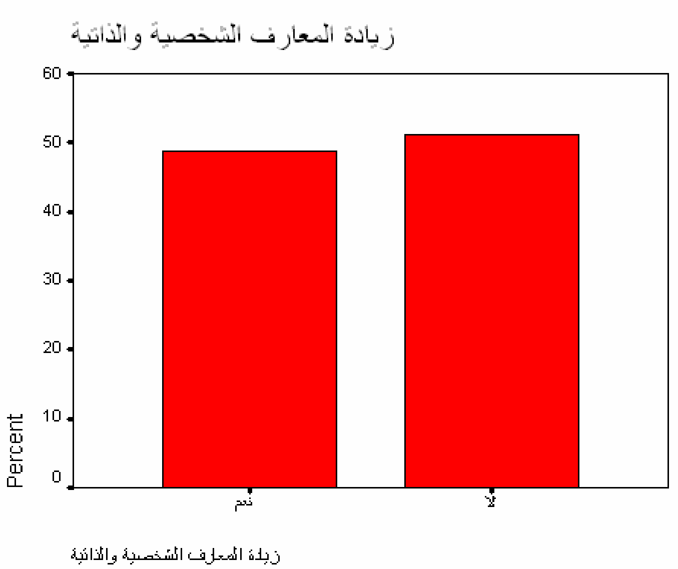

الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--اقتصادية
Percent
70
60
50
40
30
20
10
0
نعم
لا
الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--اقتصادية

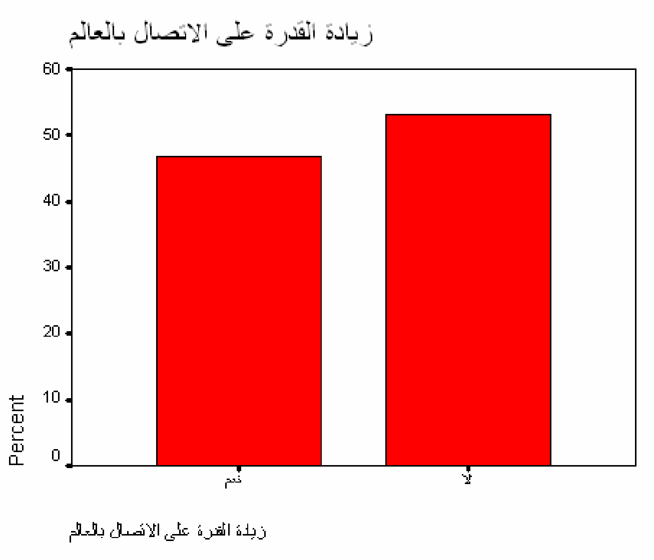

الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--دينية
Percent
70
60
50
40
30
20
10
0
نعم
لا
الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--دينية

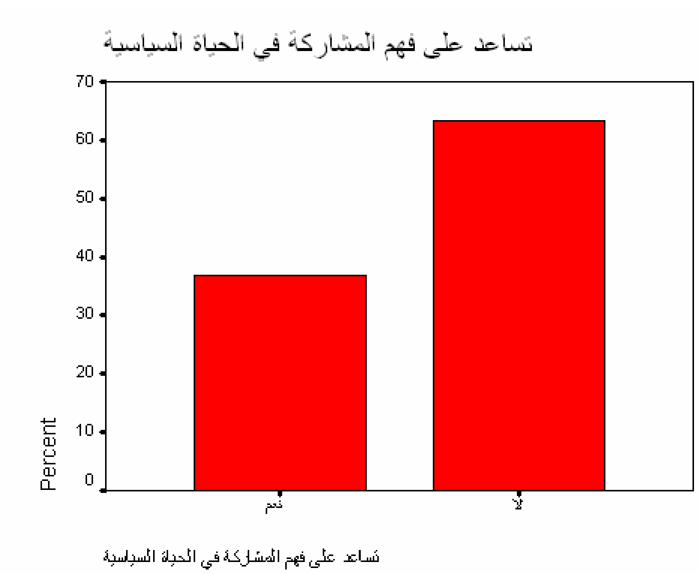

الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--عاطفية
Percent
80
60
40
20
0
نعم
لا
الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--عاطفية

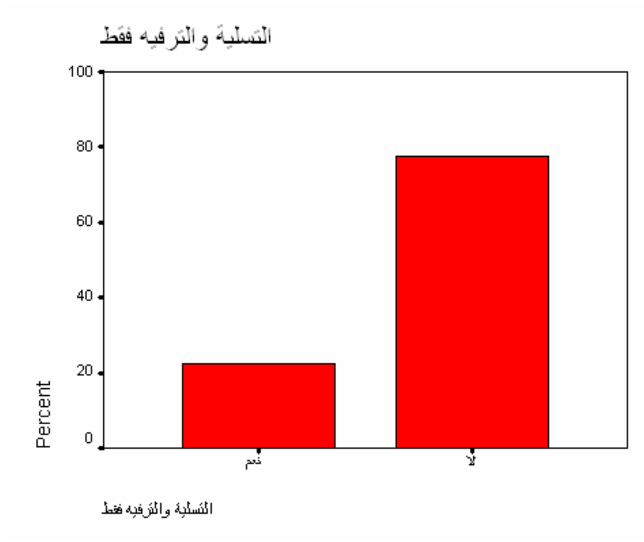

الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--اخرى
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
الموضوعات محل الاهتمام في وسائل الاعلام--اخرى

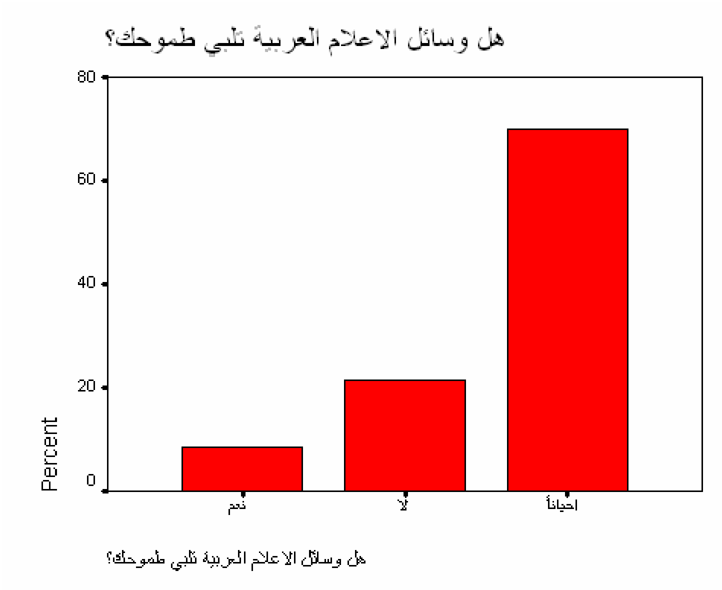

معرفة ما يحدث في الوطن العربي والعالم
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
معرفة ما يحدث في الوطن العربي والعالم

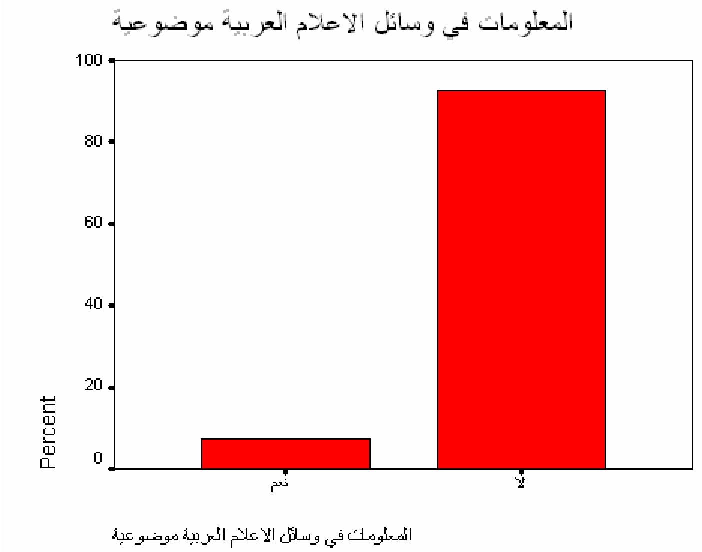

زيادة المعارف الشخصية والذاتية
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
زيادة المعارف الشخصية والذاتية

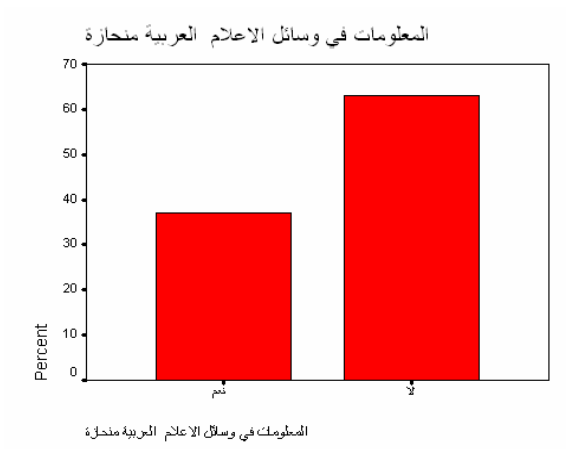

زيادة القدرة على الاتصال بالعالم
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
زيادة القدرة على الاتصال بالعالم

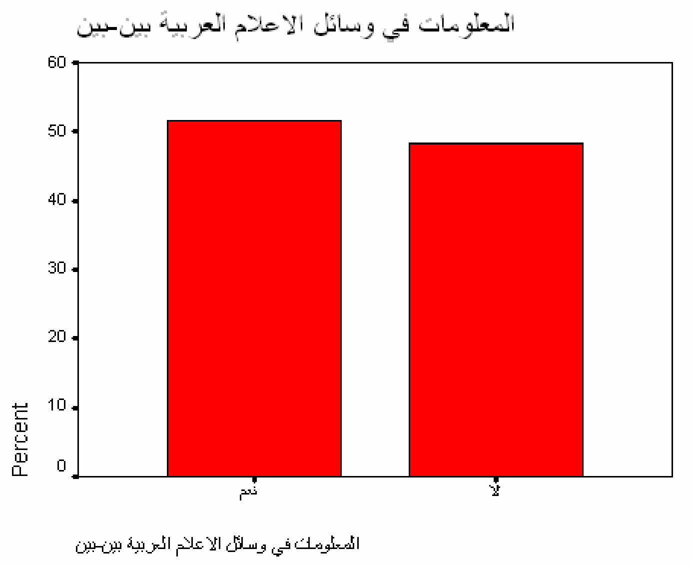

تساعد على فهم المشاركة في الحياة السياسية
70
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
تساعد على فهم المشاركة في الحياة السياسية

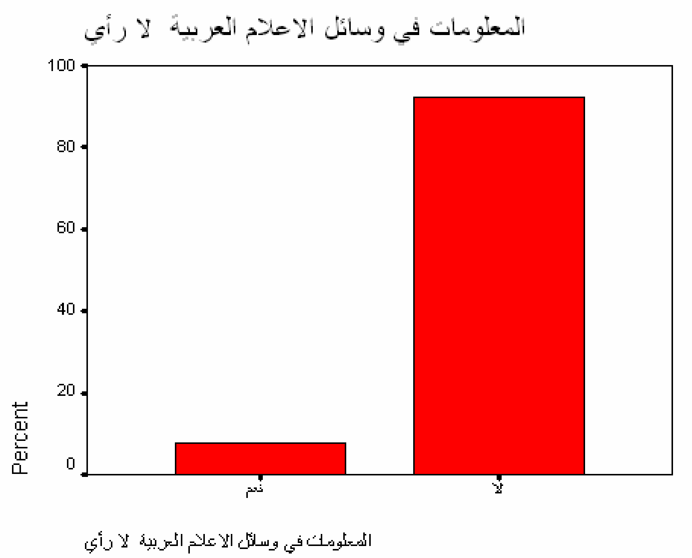

التسلية والترفيه فقط
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
التسلية والترفيه فقط

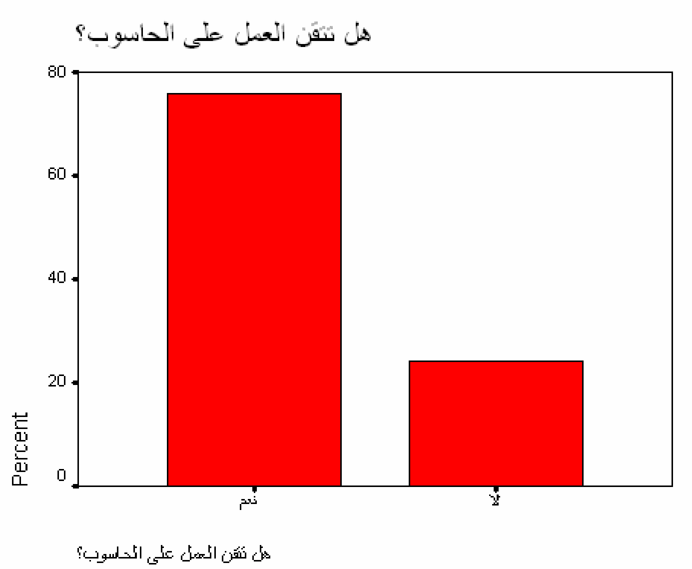

هل وسائل الاعلام العربية تلبي طموحك؟
Percent
80
60
40
20
0
نعم
لا
احياناً
هل وسائل الاعلام العربية تلبي طموحك؟

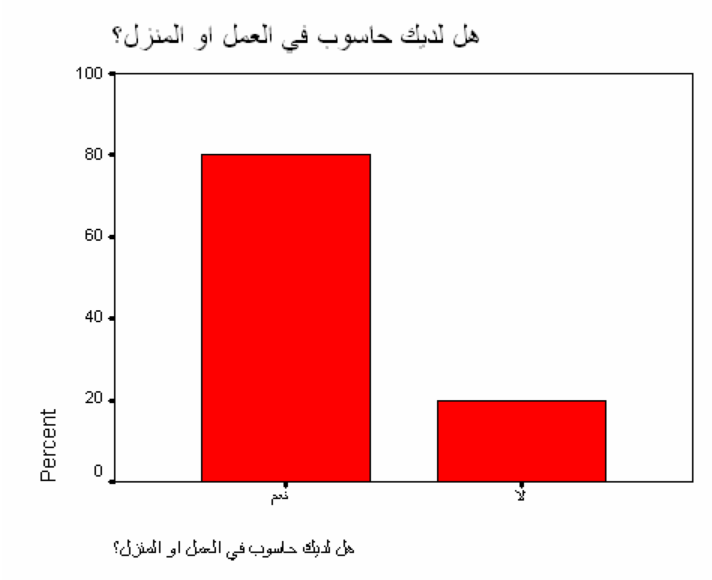

المعلومات في وسائل الاعلام العربية موضوعية
Percent
100
80
60
40
20
0
نعم
لا
المعلومات في وسائل الاعلام العربية موضوعية

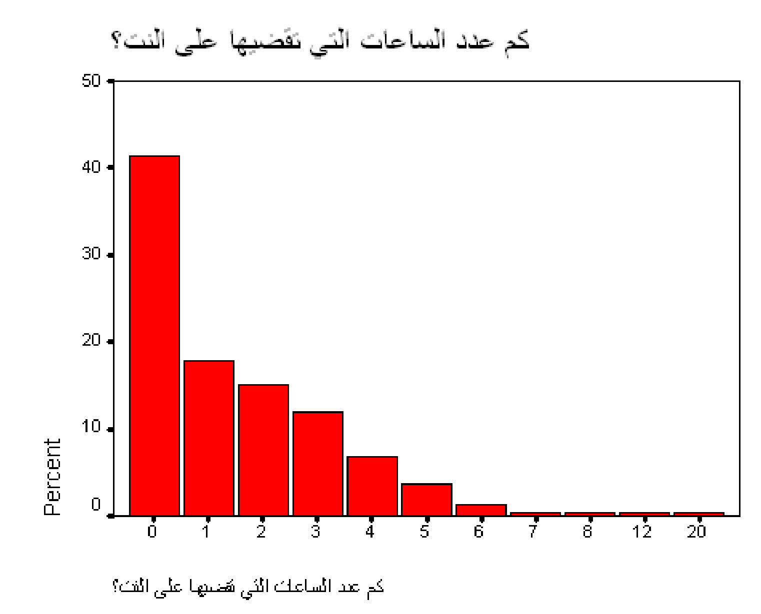

المعلومات في وسائل الاعلام العربية منحازة
Percent
70
60
50
40
30
20
10
0
نعم
لا
المعلومات في وسائل الاعلام العربية منحازة

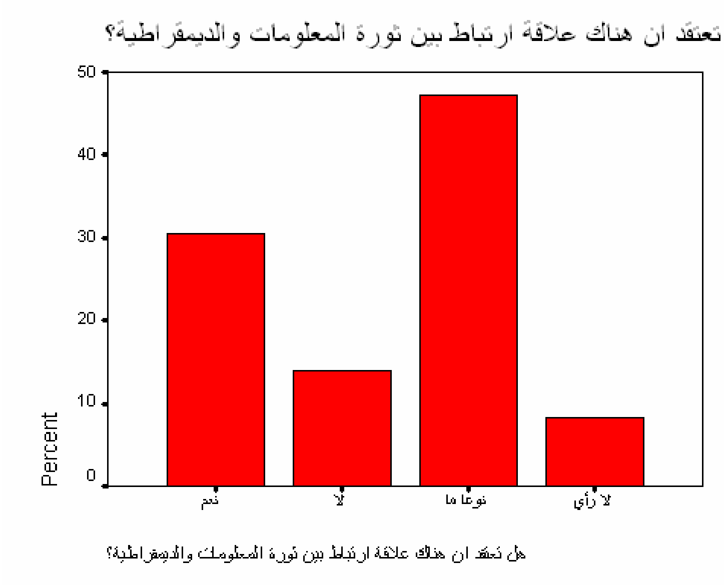

المعلومات في وسائل الاعلام العربية بين-بين
Percent
نعم
لا
المعلومات في وسائل الاعلام العربية بين-بين

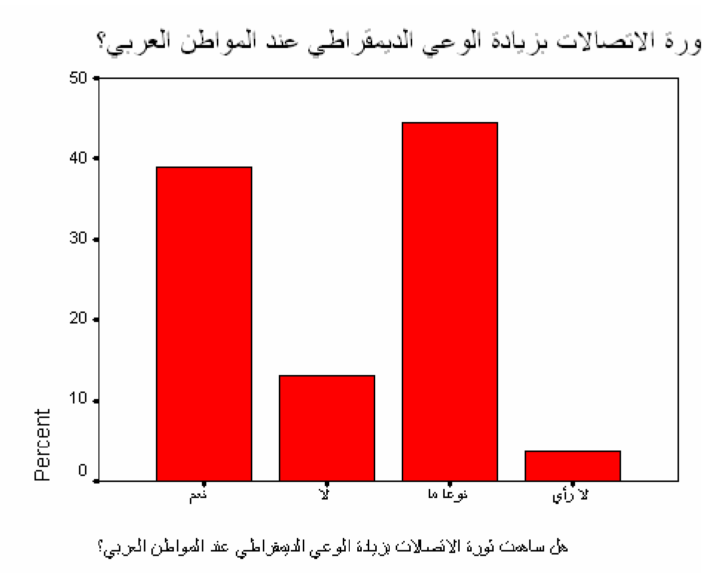

المعلومات في وسائل الاعلام العربية لا رأي
Percent
نعم
لا
المعلومات في وسائل الاعلام العربية لا رأي

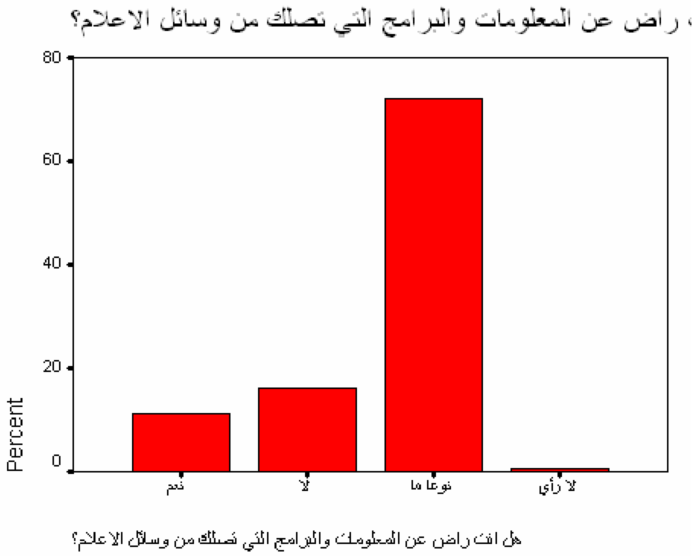

هل تتقن العمل على الحاسوب؟
Percent
نعم
لا
هل تتقن العمل على الحاسوب؟

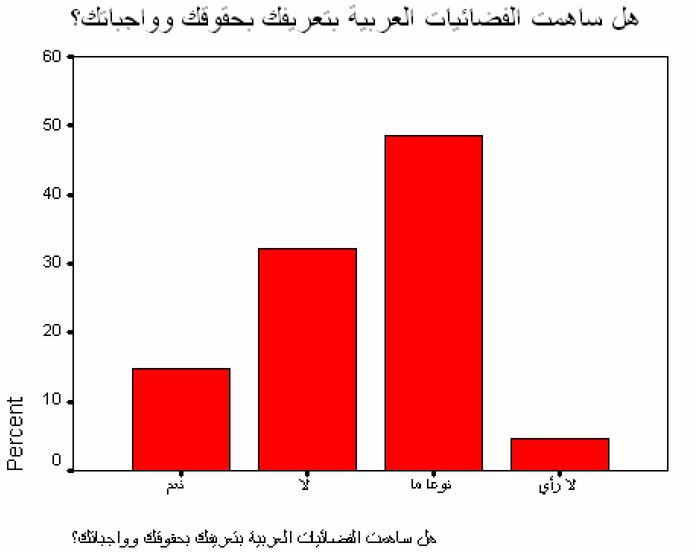

هل لديك حاسوب في العمل او المنزل؟
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
هل لديك حاسوب في العمل او المنزل؟

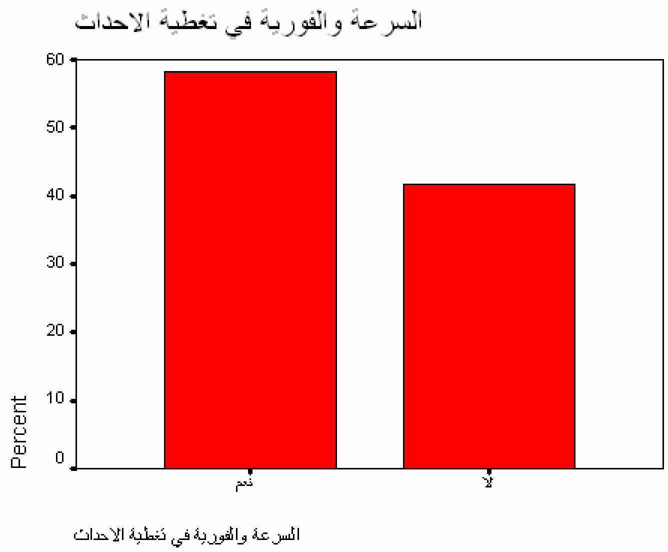

كم عدد الساعات التي تقضيها على النت؟
50
40
30
20
10
0
Percent
0
1
2
3
4
5
6
7
8
12
20
كم عدد الساعات التي تقضيها على النت؟

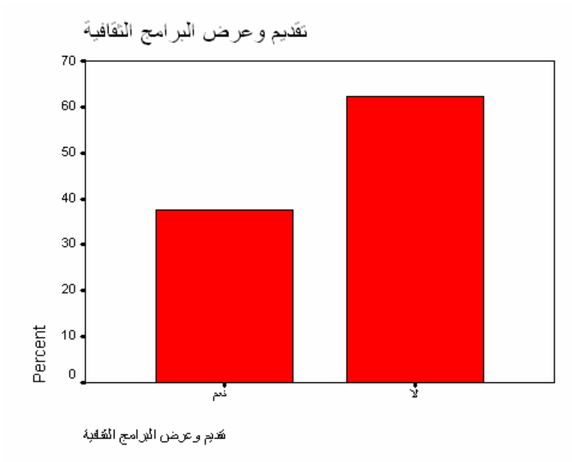

تعتقد ان هناك علاقة ارتباط بين ثورة المعلومات والديمقراطية؟
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
نوعا ما
لا رأي
هل تعتقد ان هناك علاقة ارتباط بين ثورة المعلومات والديمقراطية؟

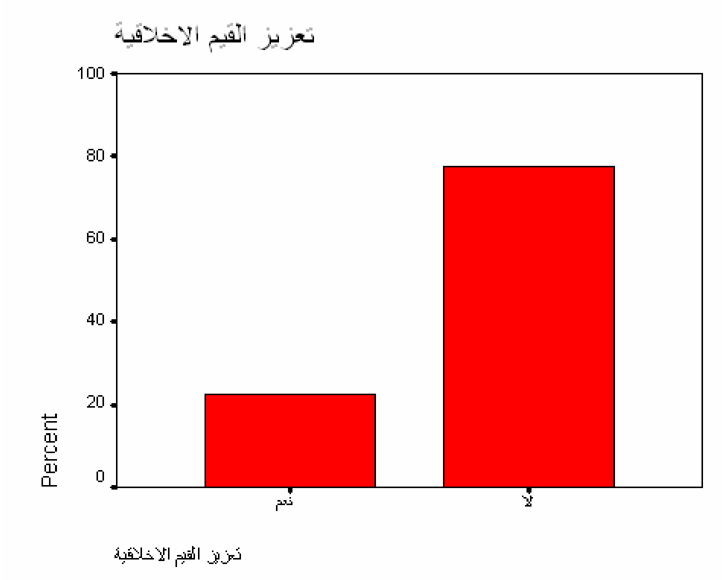

ورة الاتصالات بزيادة الوعي الديمقراطي عند المواطن العربي؟
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
نوعا ما
لا رأي
هل ساهمت ثورة الاتصالات بزيادة الوعي الديمقراطي عند المواطن العربي؟

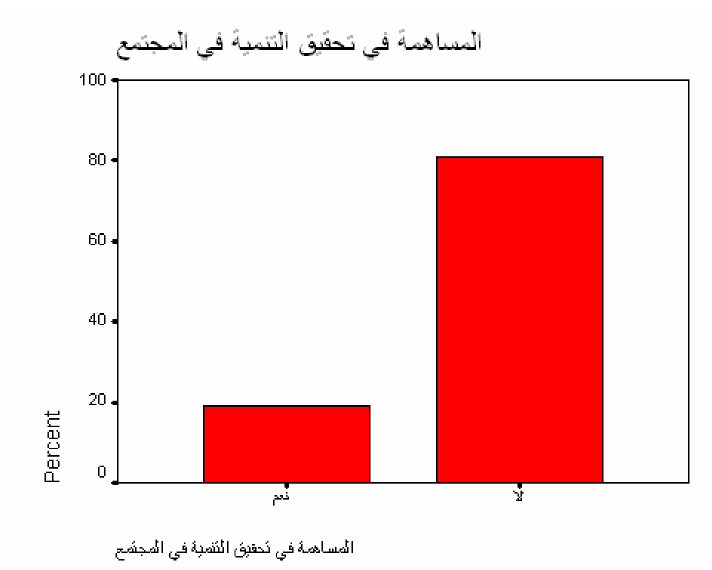

، راض عن المعلومات والبرامج التي تصلك من وسائل الاعلام؟
Percent
80
60
40
20
0
نعم
لا
نوعا ما
لا رأي
هل انت راض عن المعلومات والبرامج التي تصلك من وسائل الاعلام؟

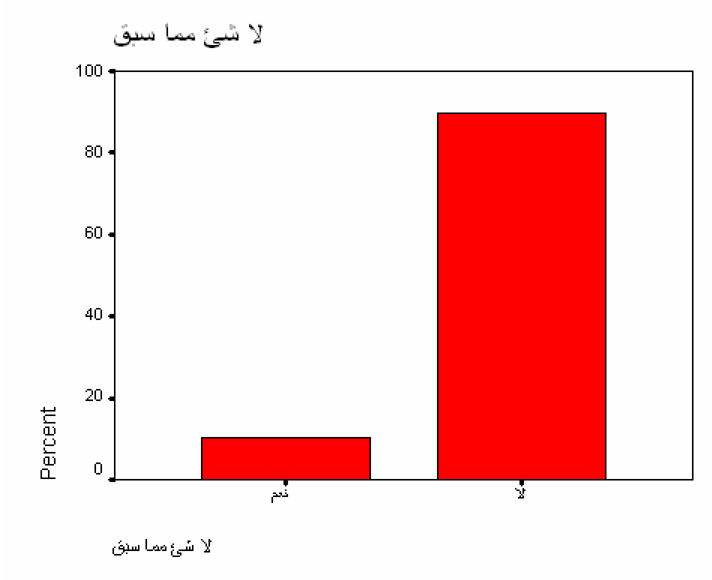

هل ساهمت الفضائيات العربية بتعريفك بحقوقك وواجباتك؟
Percent
60
50
40
30
20
10
0
نعم
لا
نوعا ما
لا رأي
هل ساهمت الفضائيات العربية بتعريفك بحقوقك وواجباتك؟

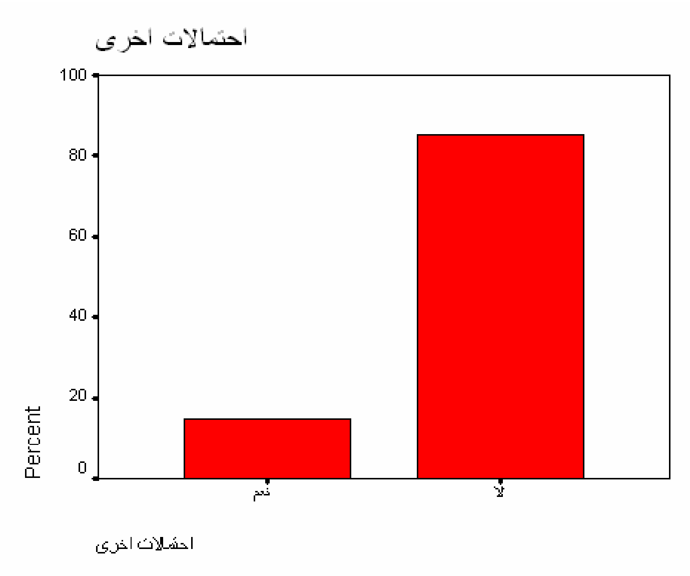

السرعة والفورية في تغطية الاحداث
Percent
60
50
40
30
20
10
0
نعم
لا
السرعة والفورية في تغطية الاحداث

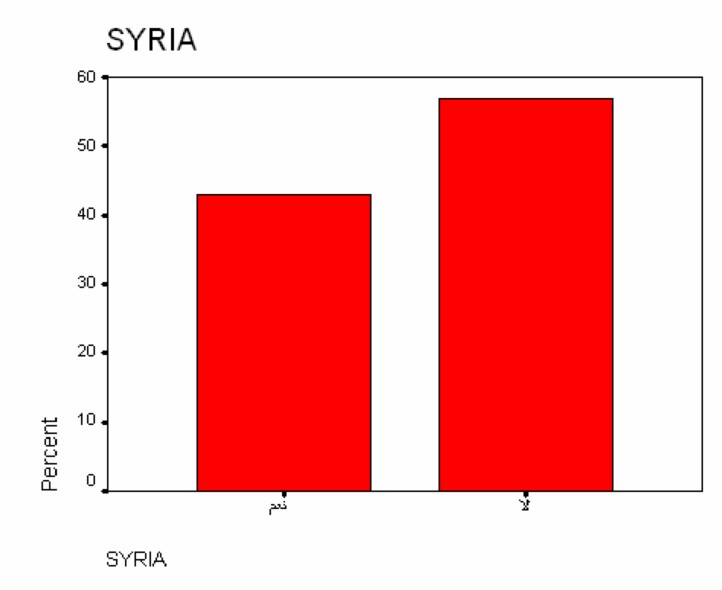

تقديم وعرض البرامج الثقافية
70
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
تقديم وعرض البرامج الثقافية

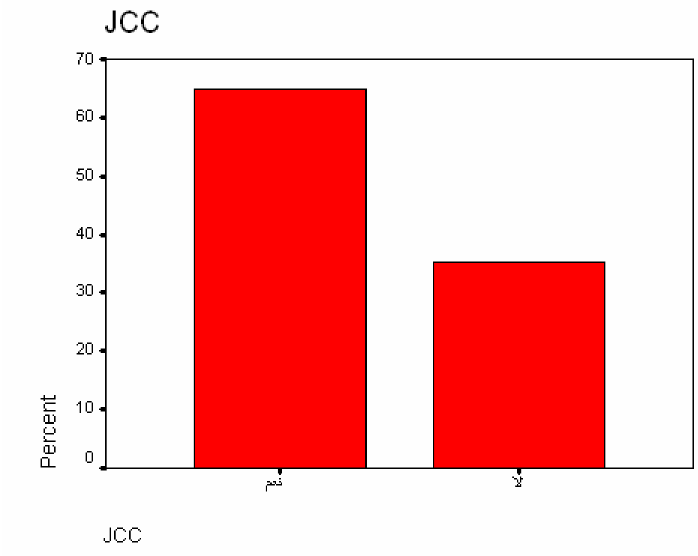

تعزيز القيم الاخلاقية
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
تعزيز القيم الاخلاقية

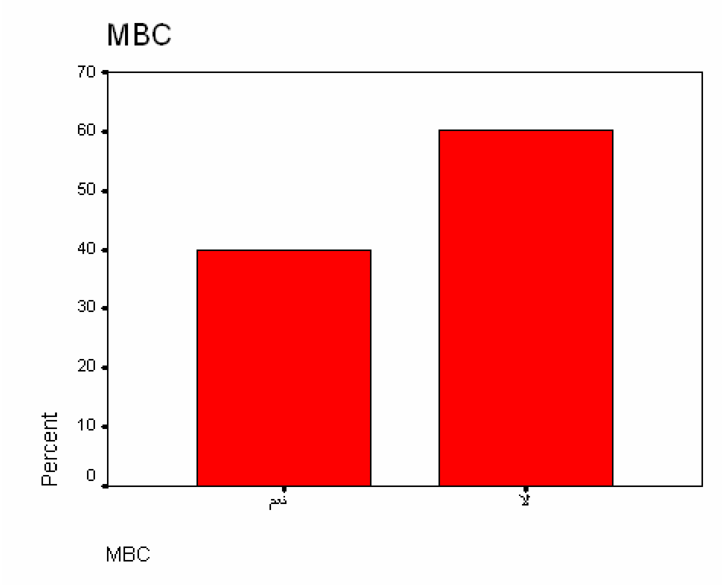

المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع

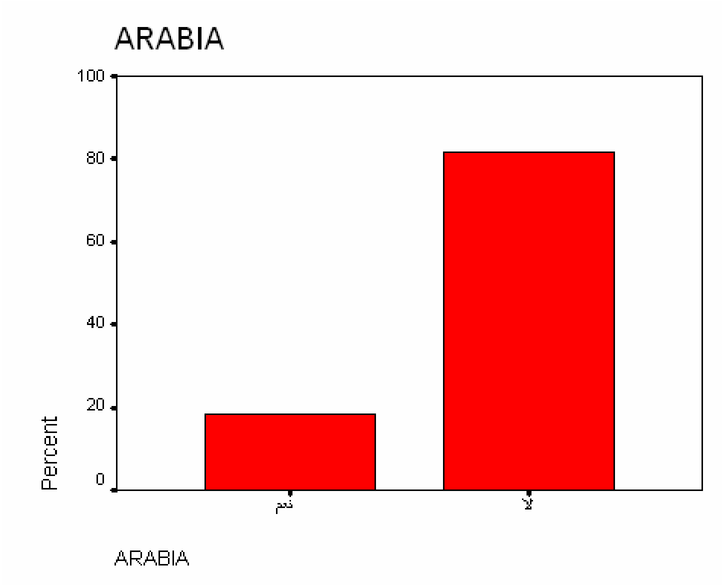

لا شئ مما سبق
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
لا شئ مما سبق

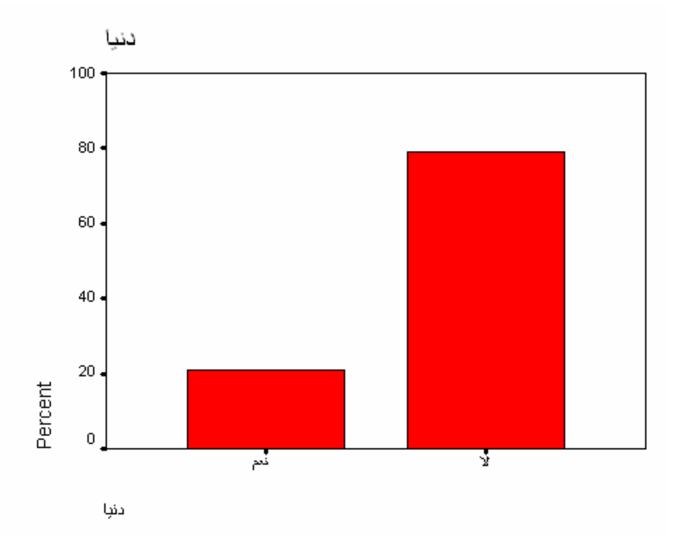

احتمالات اخرى
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
احتمالات اخرى

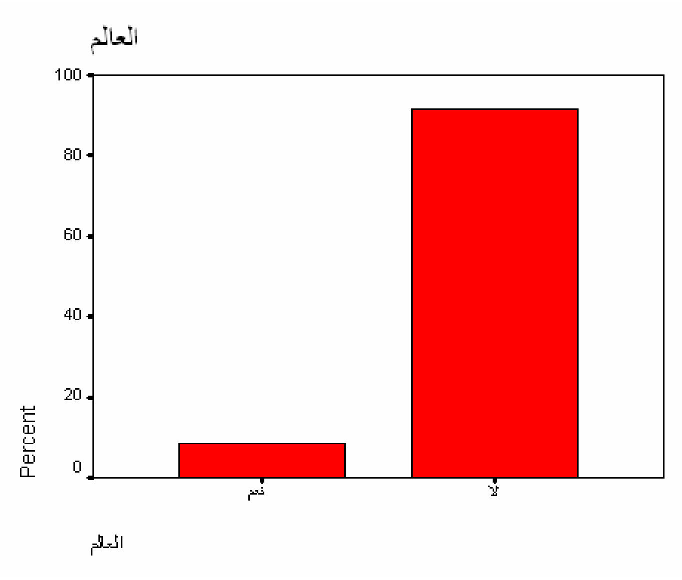

SYRIA
Percent
0
10
20
30
40
50
60
نعم
لا
SYRIA

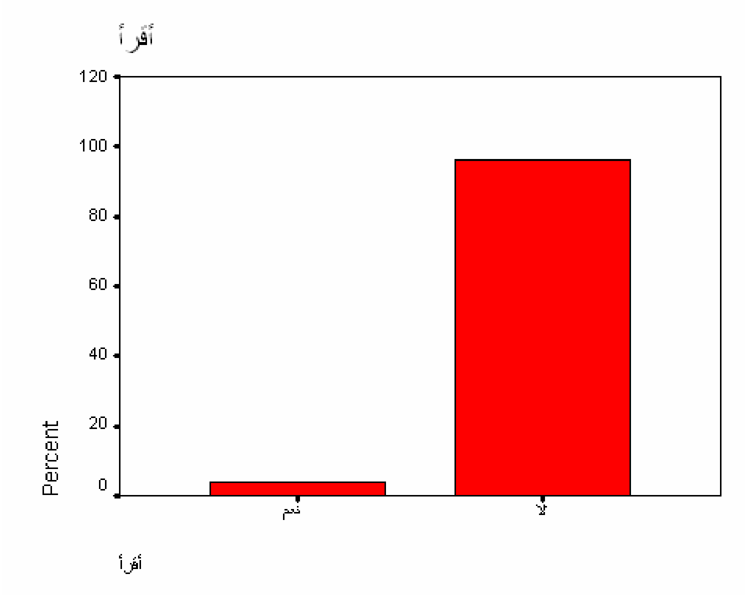

JCC
Percent
0
10
20
30
40
50
60
70
نعم
لا
JCC

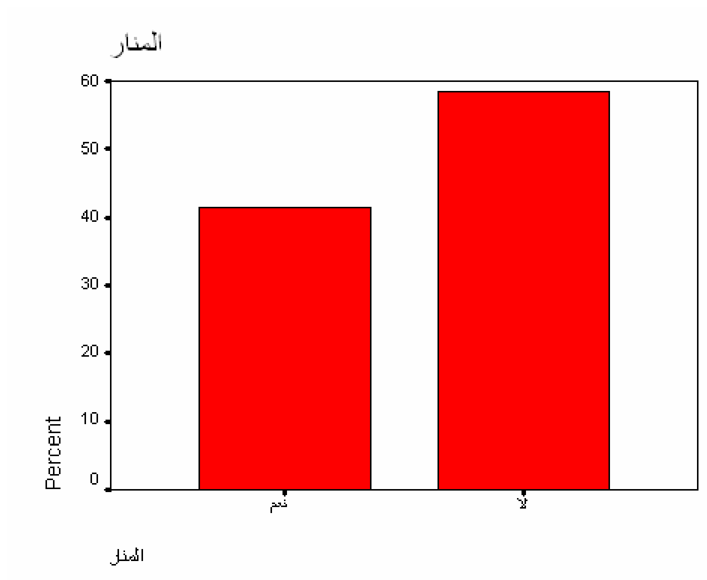

MBC
70
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
MBC

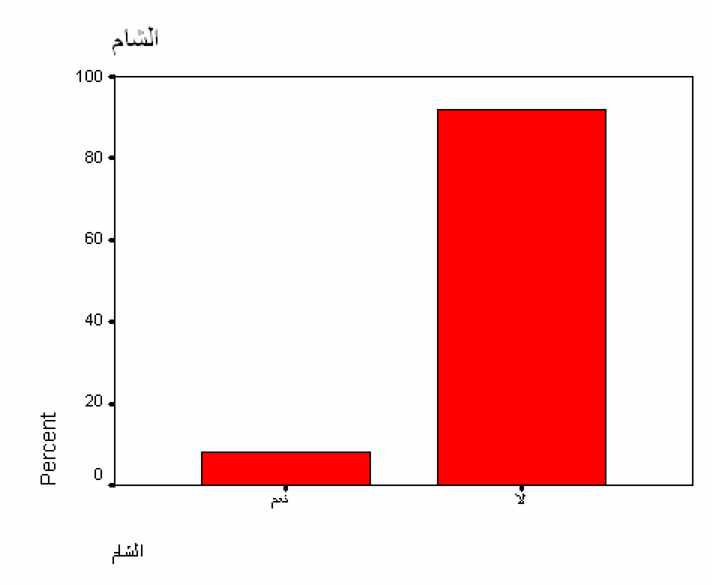

ARABIA
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
ARABIA

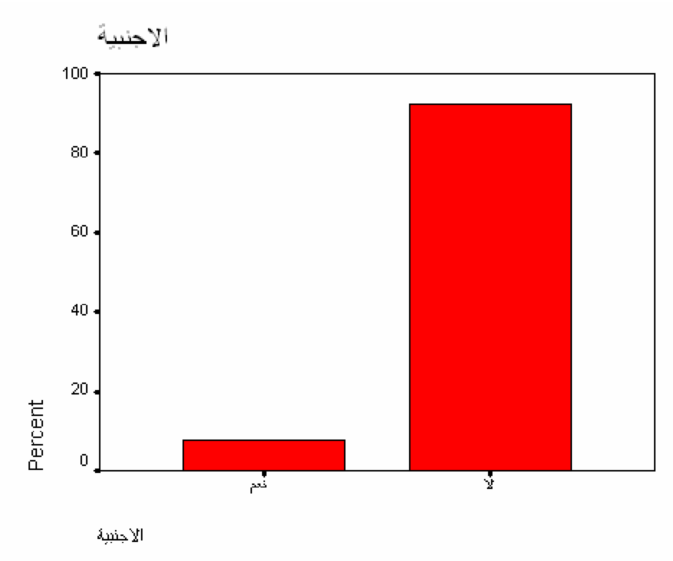

دنيا
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
دنيا

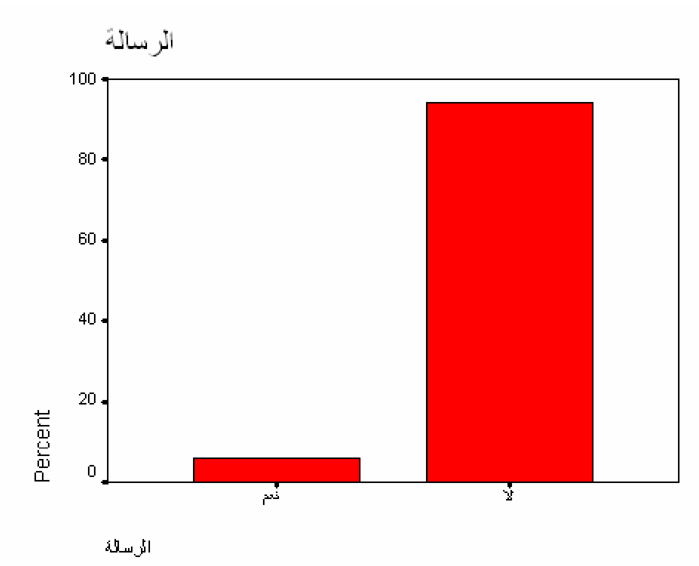

العالم
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
العالم

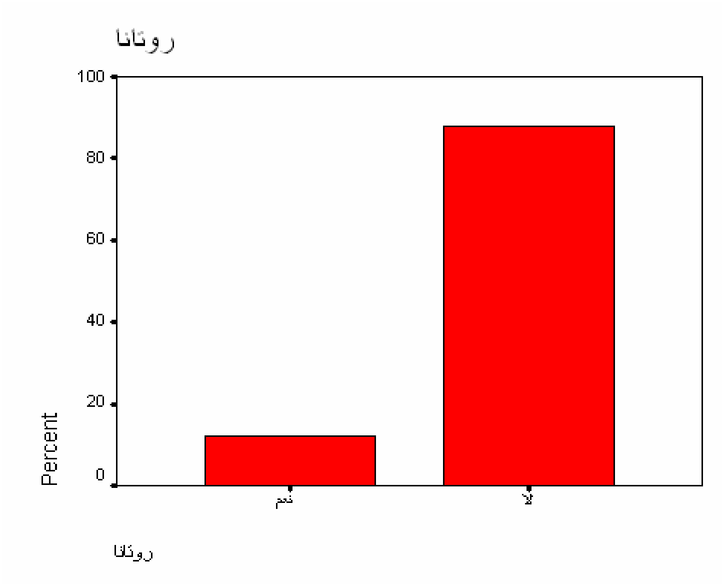

أقرأ
120
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
أقرأ

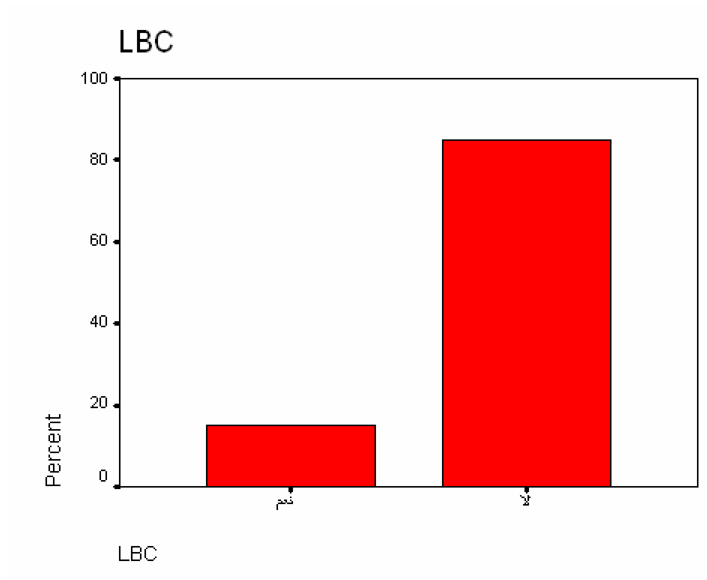

المنار
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
المنار

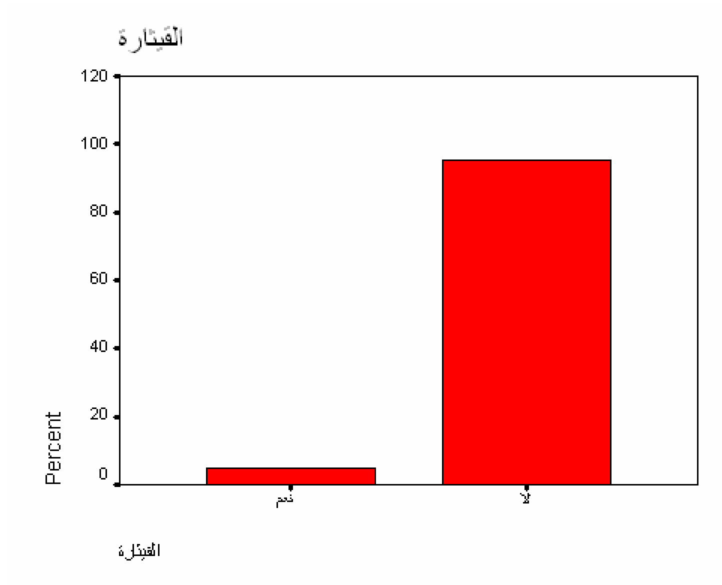

الشام
Percent
100
80
60
40
20
0
نعم
لا
الشام

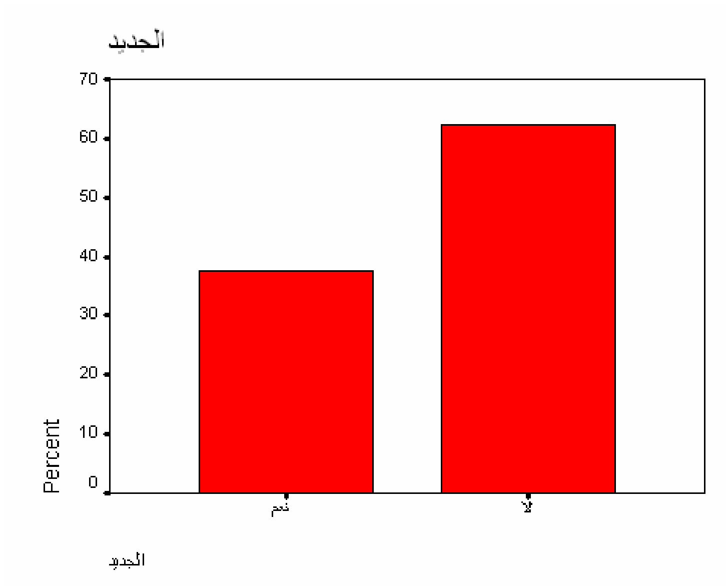

الاجنبية
Percent
100
80
60
40
20
0
نعم
لا
الاجنبية

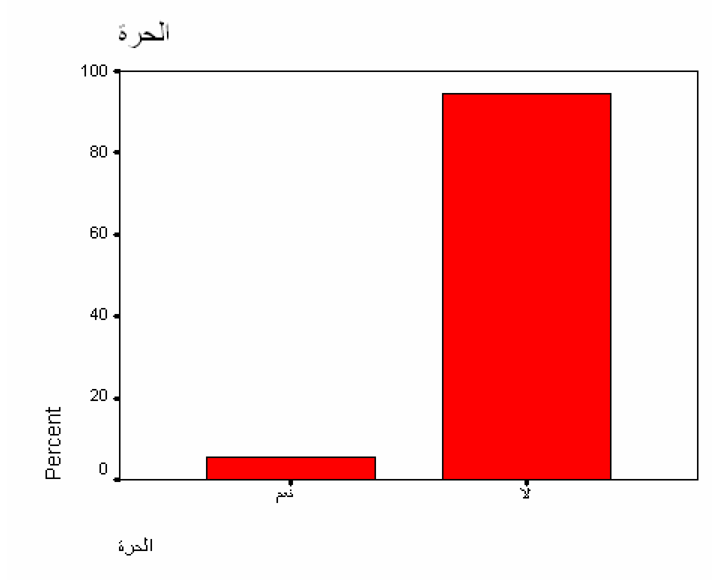

الرسالة
Percent
100
80
60
40
20
0
نعم
لا
الرسالة

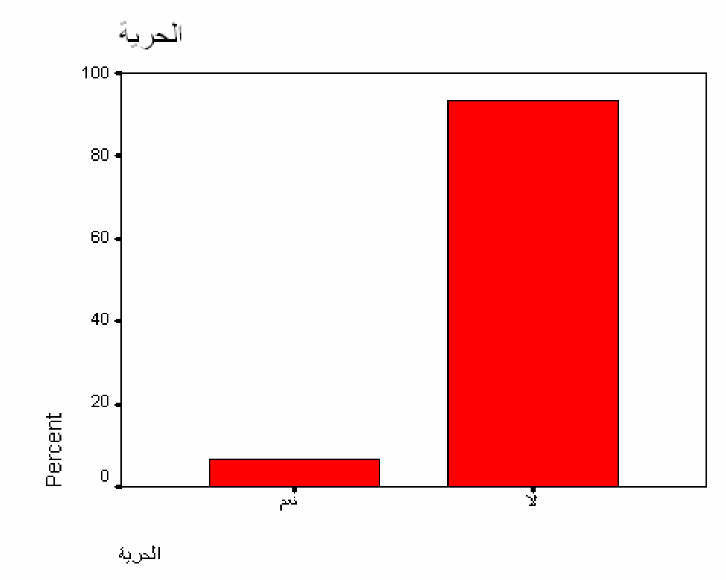

روتانا
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
روتانا


LBC
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
LBC


القيثارة
120
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
القيثارة


الجديد
70
60
50
40
30
20
10
0
Percent
نعم
لا
الجديد


الحرة
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
الحرة


الحرية
100
80
60
40
20
0
Percent
نعم
لا
الحرية

المراجع

أولاً: المصادر العربية

1- الكتب

1- إلهام إسماعيل محمد شلبي (أساسيات عامة في الصحة العامة)، القاهرة، منشورات كلية التربية الرياضية للبنات 2000.

2- أحمد بدر (مصادر المعلومات في العلوم والتكنولوجيا)، الرياض، دار المريخ للنشر، 1992.

3- إبراهيم إمام، محمد فريد محمود عزت (وكالات الأنباء المعاصرة، النشأة، التطور، الدور، الفعاليات)، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1.

4- أحمد بدر (الفلسفة والتنظير في علم المعلومات والمكتبات)، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2002.

5- الغريب زاهر (فكرة عامة عن شبكة الانترنت)، ط1، 2000.

6- انطوان زحلان (العرب وتحديات العلم والتقانة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.

7- باقر سلمان النجار (الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.

8- تقي الدين محمد عطوي (الإعلام الإسرائيلي ومواجهته)، بيروت، 1999.

9- حسن مظفر الرزو (سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي وانعكاساها المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية)، بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد 348، شباط 2008.

10- حازم البيلاوي (على أبواب عصرجديد) بيروت، دارالشرق، ط2، 1983.

11- حسن الشريف (البلاد العربية وثورة الالكترونيات الدقيقة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد44، ط1 تموز 2005.

12- حسين علوان البيج (الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000

13- خالد الناصر(أزمة الديمقراطية في الوطن العربي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط3، تشرين الثاني، 1984.

14- جاد الله عزوز الطلحي (الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي)، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2006.

15- جمال محمد غيطاس (الديمقراطية الرقمية)، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة، ط1، 2006.

16- راسل جاكوبي (نهاية اليوتوبيا)، الكويت، ترجمة فاروق عبد القادر، سلسلة عالم المعرفة، عدد، 269، أيار، 2001.

17- رسمي شناعة (معايير الديمقراطية-الحوار-النقد-التربية-حرية التعبير)، دمشق، دار الينابيع، ط1، 2006.
18- سمير صارم (الإعلام السوري أفكار ورؤى)، دمشق، دار طلاس، ط1، 2005.
19- سام دلة (القانون الدستوري والنظم السياسية)، جامعة حلب.
20- سهيل زخور (العوالم الافتراضية، دعوة لاستيطان الفضاء السايبري)، قطر، الكلية التكنولوجية، عن الانترنت.
21- سعد غالب ياسين (المعلومات وإدارة المعرفة، رؤية استراتيجية عربية)، بيروت، مجلة المستقبل العربي،عدد 260، ت1، 2000.
22- شاكر حامد، غسان بن جدو (حلقة نقاشية بعنوان، الفضائيات العربية وقضايا الأمة)، بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد 360، آب، 2004.
23- صالح خليل أبو أصبع (الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة)، عمّان، دار آرام، ط4، 2004.
24- عبد الرحمن الهاشمي، د. فائزة محمد العزاوي (المنهج والاقتصاد المعرفي)، عمّان، دار المسيرة، ط1، 2007.
25- عماد حسن مكاوي (تكنولوجيا الاتصال الحديث في عصر المعلومات) ، القاهرة، الدار المصرية-اللبنانية، ط2.
26- عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي (ثورة المعلومات والأمن القومي العربي)،
27- عبد المنعم سعيد (العرب ومستقبل النظام العالمي) بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية ط1،آب1978.
28- عبد الرؤوف الباسطي (العرب وثورة الاتصال).
29- عصام سليمان الموسى (الإعلام والمجتمع، دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي)، عمان، 2003.
30- عبد الرزاق الدليمي (عولمة التلفزيون)، عمّان، دار جرير للنشر، ط1، 2005.
31- فرانك كيلش (ثورة الانفوميديا)، الكويت، ترجمة حسام الدين زكريا، عالم المعرفة، عدد 253، يناير 2000.
32- فؤاد مرسي(الرأسمالية تجدد نفسها)، الكويت، عالم المعرفة، عدد 147، آذار، 1990.
33- فريال مهنا (علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية)، دمشق، دار الفكر، ط1 ، آذار/مارس 2002.
34- كريم أبو حلاوة (العرب والمستقبل، إرهاصات وعي نقدي محتمل)، دمشق، وزارة الثقافة السورية، 2009.
35- . منذر عنتاباوي (دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1998.

36- . محمد محسن، عباس مزنر (صورة المقاومة في الإعلام، حزب الله وتحرير الجنوب)، بـــيروت، مركـــز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، ط1، 2001.
37- مي العبد الله سنو (الاتصال في عصر العولمة، الدور والتحديات الجديدة)، بيروت، دار النهـــضة ط1، 2001.
38- منصور فهد صالح العبيد (الانترنت استثمار المستقبل)، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، ط1، 1966.
39- محمد عبد القادر حاتم (ديمقراطية الإعلام والاتصال)، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1996.
40- محمد فريد حجاب (أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أيار2000.
41- مي كامل العبد الله (الاتصال والديمقراطية، الفضائيات والحرب الإعلامية)، بيروت، دار النهـــضة ط1، 2005.
42- محمد علي حوات (العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل)، القاهرة، مكتبة مـــدبولي، ط1 2002.
43- محمد بو بكري (الديمقراطية في زمن العولمة)، المغرب، الدار البيضاء، مطبعة النجـــاح الجديـــدة، ط1، 2001.
44- ماجد شدود (الديمقراطية وتنظيم المجتمع)، دمشق، القيادة القومية، 2002.
45- مصطفى المصمودي (النظام الإعلامي الجديد)، الكويت، عالم المعرفة، عدد 94، أكتوبر 1985.
46- مي كامل العبد الله (التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير)، بيروت، دار النهضة ط1، 2006.
47- مجيد مسعود (دليل المصطلحات التنموية)، دمشق، دار المدى، 2001.
48- مي كامل العبدالله (قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي)، المؤسسة العربية.
49- ميتشو كاكو (رؤى مستقبلية) ترجمة د. سعد الدين خرفان، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد، 270 تموز، 2001.
50- محيي محمد مسعد (ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق)، القاهرة، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، 1999.
51- محمد فتحي عبد الهادي (المعلومات وتكنولوجيا المعلومات)، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.
52- محمد رشيد الفيل (الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية)، الأردن، دار مجـــدلاوي، ط1، 2000.
53- محمد رشيد الفيل (البحث والتطوير والابتكار العلمي في الـــوطن العـــربي)، الأردن، دار مجـــدلاوي، 1995.
54- نبيل علي (العرب وعصر المعلومات) ، الكويت، عالم المعرفة، عدد 184، 1994.
55- نبيل علي (الثقافة العربية وعصر المعلومات)، الكويت، عالم المعرفة، عدد 265.

56- نبيل علي (العقل العربي ومجتمع المعرفة)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 369، ج1، 2009.
57- نايف علي عبيد (القرية الكونية، واقع أم خيال)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عــدد 44، ط1، تموز 2005.
58- هنري عزام (المرأة العربية والعمل)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993.
59- ولتر رستون (أفول السيادة) ترجمة سمير عزت نصار، وجورج خوري، عمّان، دار النشر والتوزيع، ط1، 1997.
60- ياس خضير البياتي (الاتصال الدولي والعربي، مجتمع المعلومات ومجتمع الورق)، الأردن، دار الــشروق 2006.

2ً- دوريات:

1- أديب خضور (أي إعلام وأي حوار مع الذات ومع الآخر)، تونس، مجلة الإذاعــات العربيــة، عــدد 4، 2006.
2- (الإعلام العربي في عصر المعلومات)، الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، نوفمبر 2000.
3- – (اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، الإعلام العربي حاضــرا ومــستقبلا)، تونس 1987.
4- (الفضائيات العربية ومتغيرات العصر)، أعمال المؤتمر العلمي الأول للأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام، الــدار المصرية–اللبنانية ط1.
5- خليل العناني (المأزق الراهن للديمقراطية العربية)، مجلة شؤون عربية، عدد 122، 2005.
6- . جاسم يونس محمد الحريري (دور ثقافة حقوق الإنسان في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في الوطن العربي)، مجلة شؤون عربية، عدد 125.
7- جعفر حسن جاسم الطائي (التراجع العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات ومشروع النهضة)، مجلة شــؤون عربية، عدد 124،شتاء 2005.
8- جمال الزرن (المدونات الالكترونية وسلطة التدوين)، مجلة شؤون عربية عدد 130 صيف 2007.
9- ديفيد مورغان (وسائل الإعلام وعملية وضع السياسات)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحــوث الإستراتيجية، ط1، 1988.
10- سلطان بلغيث (دور الفضائيات العربية في تحقيق عالمية الثقافة العربية) مجلة شؤون عربية، عــدد 131، 2007.
11- عمرو الحويلي (العلاقات الدولية في عصر المعلومات)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 123، ك1، 1996

12- عبد الرحمن عربي وآخرون، مقدمة مركز دراسات الوحدة العربية في (العرب والإعـــلام الفـــضائي)، المستقبل العربي، عدد **34**، ط**1**، بيروت، آب **2004**.
13- عمر الزعفوري (أي موقع للعرب في مجتمع المعلومات) مجلة شؤون عربية عدد **122**، **2005**.
14- محمود المراغي (الديمقراطية وثورة المعلومات) مجلة قضايا وآراء.
15- معتصم زكي السنوي (التحديات الجديدة أمام الدول العربية في عصر الاتصالات الحديثة)، مجلة شؤون عربية، عدد **131**، **2007**.
16- محمد جلال سيد غندور (الإستراتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدوليـــة)، مجلـــة شؤون عربية عدد **124**، شتاء **2005**.
17- – محمد عبد الهادي (الاستخدام العربي للفضاء، القنوات الفضائية العربية، سياسة الكيد المتبادل)، مجلة شؤون عربية، عدد **131**.
18- هدى عوض (الكتب والدوريات من المكتبات إلى الانترنت)، مجلة السياسة الدولية، عدد **161**، تمـــوز **2005**.
19- ولاء البحيري (التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي) مجلة شؤون عربية، عـــدد **123**، خريف **2005**.
20- . ياس خضير البياتي (دور الإذاعات في الحروب، حرب الأعصاب والتقنيات الرقمية، احتلال العـــراق نموذجا)، مجلة شؤون عربية، عدد **131**.
21- . ياس خضير البياتي (حرية الإعلام العربي في عصر المجتمع الرقمي)، مجلة شؤون عربية، عـــدد **126**، صيف **2006**.

3ً- التقارير:

1- الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، أيلول **2000**.
2- المجلة العربية، النادي العربي للمعلومات.
3- (الحريات الصحفية في العالم العربي)، تقرير منظمة مراسلون بلا حدود، تشرين الأول **2005**.
4- (الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة)، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، **2007**.
5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام **2002** (خلق فرص للأجيال الجديدة القادمة).
6- عبد الرؤوف الباسطي (العرب وثورة الاتصال).
7- رفعت السيد أحمد (الخطاب الإعلامي العربي بين المهنية والالتزام بالقضايا الوطنية والعربيـــة) بحـــث مقـــدم للمؤتمر الدولي للإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني، الدورة الثالثة، دمشق، **2007**.

8- فيصل المقداد (دور الإعلام في التفريق بين الكفاح الوطني والإرهاب)، ورقم عمل مقدمة لمؤتمر الإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني، الدورة الثالثة، دمشق، 2007.

9- ماجد حليمة (الإعلام السوري بين الواقع والطموح)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني، الدورة الثالثة، دمشق، 2007.

4ً- المواقع الالكترونية:

1- مؤسسة نيلسون والاتحاد الدولي للاتصالات، مستقاة من موقع، www.internetworldstats.com/stats.htm

2- نوار سويهر (العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال)، عن موقع، www.info.eda.dz/covrs/enseignamts/mondial

3- موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، www.rtv.gov.sy/index

4- الموقع الالكتروني لقناة المنار اللبنانية، www.almanar.com.lp

5- موقع مقاتل من الصحراء، www.almoquatel.com

5ً- المراجع الأجنبية:

1. Jerrold D. Green, The Information Revolution and political Opposition in the Middle East, MEASA Bulletin, VOL. 33, NO. Joshua Teitelbaum, Dueling for DAw'w: State ;1,summer 1999.
2. Think Tank: Enriching Michael C. Hudson, A Pan- Arab Virtual the Arab Information Environment, Middle East Journal. VOL.54, NO.3, summer 2000.
3. wolfram,Stephen;2001,'a new kind of science' wolfram media, inc.
4. Mark c Gordon, Gordon Goldstein and all 'wealth, power and information revelution council for foreign relation, 2000.